الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة السابعة والعشرون – العدد المئة وعشرة – الربع الثالث – 2011

- د. صقر: الشركات الغربية تمارس دوراً سياسياً وليس اقتصادياً على الشركات العربية..
- مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 0.31٪ فقط..
- الاضطراب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ..
- الكوارث الطبيعية قضية تستحق الاهتمام ..
- أثر زلزال اليابان على التأمين ..
- التأمين على السيارات في الدول العربية الجوانب القانونية ..
- سلوك التكاليف في شركات التأمين ..
- العبء وقسط التأمين..
- الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين ..
- الأداء والتميز في الأداء! ..

110
2011

المحتويـات

أخبار الاتحادية:

د. صـــقر: الشـــركات الغربيـــة تمـــارس دوراً سياســـياً ولـــيس اقتصـــادياً على الشركات العربية ..... رحاب المحمد 4

أخبار تأمينية:

مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 0.31% فقط ..... نجلاء محمود 7

أبحاث ودراسات:

الاضطراب السياسي في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا وأثـره علـى تصنيف الشركات ..... فايزة سيف الدين 10

الكوارث الطبيعية قضية تستحق الاهتمام ..... رامز جواد علي 23

أثر زلزال اليابان على التأمين ..... سعد جواد علي 29

التأمين على السيارات في الدول العربية الجوانب القانونية ..... جميل الجندي 34

سلوك التكاليف في شركات التأمين ..... سامر رزوق 49

العبء وقسط التأمين ..... علي شفا عمري 70

أسواق تأمينية:

6 مليار دولار حجم الأقساط في الإمارات عام 2010
7.63 مليار دولار حجم استثمارات قطاع التأمين الإماراتي ..... ج. ج 74

كتاب العدد:

الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين ..... محمد علي شحادة جمعة 83

تقارير تأمينية:

إلغاء إلزامية التأمين على المستوردات، هيئة الإشراف: تلبية لطلب غرفتي التجارة والصناعة .. 89

هل يخرج من دائرة الحديث والأماني.. التأمين الزراعي ضرورة وطنية لحماية الإنتاج والمزارع ..... عبد اللطيف يونس 91

الورقة الأخيرة:

الأداء والتميز في الأداء!..... د. سمير صارم 95

110
الرائد العربي
صيف
2011

د. صقر: الشركات الغربية تمارس دوراً سياسياً وليس اقتصادياً على الشركات العربية

إعداد: رحاب المحمد

في حديث إلى صحيفة البعث أكد الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين أن الأزمة المالية سببت تجميداً لأموال الدولة الليبية التي تملك حصة في الشركة ووقعت حالة من الإرباك، خاصة فيما يتعلق بتحويل الأموال من وإلى المستفيدين باعتبار أن الأموال الليبية محتجزة، وقال الدكتور صقر في تصريح لـ "البعث": (من هنا جاءت المبادرة الاستباقية بنقل أموال الشركة من المصارف الأوروبية إلى مصارف آمنة وتعطي عائداً أفضل كما أننا نحاول إيجاد حلول بديلة لحركة الأموال من وإلى الشركة سواء عن طريق مصارف آسيوية أم عن طريق تحويلها من الدولار إلى اليورو).

لافتاً إلى أن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين مملوكة لاتحاد الجمهوريات التي كانت تضم كلاً من سورية ومصر وليبيا بشخصها المعنوي وليس كمجموع دول. ونوه الدكتور صقر بأنه لا تأثير للقرارات الأوروبية المتخذة تجاه سورية على اتفاقيات إعادة التأمين وستبقى سارية المفعول إلى حين انتهائها، مشيراً إلى أن اتفاقيات إعادة التأمين مع أسواق إعادة التأمين الأوروبية محدودة جداً لا تتعدى بعض السماسرة المتواجدين في لبنان وأن لا تأثير على الاتفاقيات المعقودة مع دول آسيا في هذه الأيام التي ستشهد إعادة تجديد للاتفاقيات مع تلك الدول. وبيّن الدكتور صقر بأن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين أدركت منذ 5 سنوات أن مصلحتها ليست مع شركات إعادة التأمين الغربية ولا مع السماسرة الغربيين في الدول الأوروبية بل مع شركات الإعادة العربية ومع السماسرة العرب ومع شركات الإعادة والسماسرة في آسيا وكوريا والهند وماليزيا واندونيسيا أي الدول التي لديها قواسم مشتركة معنا، وعزا د. صقر التوجه إلى الأسواق التأمينية العربية والآسيوية إلى المصداقية العالية التي تتمتع

بها تلك الشركات، هذا فضلاً عن أن التصنيف الدولي لهذه الشركات سواء في كوريا أم الهند أو ماليزيا هو تصنيف عال جداً من قبل هيئات التصنيف الدولية وتتمتع بمصداقية عالية في السداد، لهذا فإن المنطقة العربية والأسيوية تشكل الآن الأسواق الرئيسية لشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين منذ خمس سنوات.

شروط تعجيزية:

ولفت الدكتور صقر إلى أن الشركات الغربية كانت تضع شروطاً تعجيزية وقاسية وبدأت تهتم بمبالغ مادية أكثر بكثير مما تتحمله حجوم شركاتنا الصغيرة، فاتجهنا إلى أسواق نستطيع أن نتفاهم معها وتقوم بالتزاماتها بشكل جيد.

وأشار السيد رئيس مجلس الإدارة إلى أن الشركة توجهت خلال السنتين الأخيرتين نحو السوق الروسية حيث نسعى ضمن خططنا لأن نتجه نحو رابطة الدول المستقلة وخاصة أواسط آسيا كازاغستان، أوزبكستان وطاجكستان.

مع التنويه إلى أن أرباح الشركة الصافية تضاعفت خلال الخمس سنوات الأخيرة وأن لديها مئات الشركات العربية والسورية المكتتبة.

* * *

لقاءات مكثفة للدكتور صقر في القاهرة

قام السيد رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين الدكتور عزيز صقر بزيارة جمهورية مصر العربية في الفترة الممتدة ما بين 2011/6/6 ولغاية 2011/6/11 وبرفقته السيد محمد نبيل الخطيب المدير المالي والسيد معضاد فرزان مسؤول العلاقات العامة.

- وقد زار السيد رئيس المجلس شركة مصر للتأمين وتم الاجتماع مع ممثلي الشركة ومناقشة واقع الأرصدة والأعمال التبادلية فيما بين الشركتين وضرورة سداد الأرصدة المستحقة .
- كما تم الاجتماع مع ممثلي السمسار FREMIR والاتفاق على تدقيق كشوفات العمليات المسددة وكشوف الأعمال التي لم يتم سدادها لغاية الآن وتأكيدها في حال كانت مطابقة لسجلاتنا.
- وقام السيد رئيس المجلس ومرافقيه بزيارة شركة قناة السويس والاجتماع مع ممثلي الشركة ومناقشة أمور متعلقة بالحوالات المصرفية تجنبا للصعوبات في عملية التحويل حالياً، نتيجة موقف الدول الغربية من الوضع في ليبيا.

- كما قام السيد رئيس المجلس بزيارة شركة بيت التأمين السعودي المصري للاجتماع مع ممثلي الشركة واستلام كشوفات العمليات المطلوبة بالإضافة إلى كشف حساب بالأرصدة لغاية الربع الأول /2011
- وزار السيد رئيس المجلس كل من شركتي المهندس لمناقشة تعويضات مستحقة ولتزويدنا بالوثائق المطلوبة وبعض البيانات.وشركة مصر للتأمين لاستلام وثائق تخص تعويضات لم تدرج في حساباتنا.

* * *

الاتحادية تشارك في ندوة لغرفة تجارة دمشق

حرصا منها على متابعة تأهيل كوادرها كلفت الاتحادية السيد محمد نبيل الخطيب المدير المالي والسيد أيمن بعيون رئيس قسم العمليات الاستثمارية بحضور ندوة بعنوان (خدمات هيئات الاستثمار السورية للمستثمر المحلي) والتي أقامتها غرفة تجارة دمشق بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية .ونوقش خلال الندوة دور هيئة الاستثمار في سورية والخدمات التي تقدمها للمستثمر من خلال النافذة الواحدة المحدثة بقرار رئيس مجلس الوزراء عام 2008 وهيكلية الهيئة التي تضم مندوبين عن معظم الوزارات والدوائر الرسمية لتسهيل إجراءات الاستثمار والحصول على التراخيص المطلوبة، كما تمت الإشارة إلى مشروع إحداث لجنة قانونية مهمتها اقتراح تعديل قانون الاستثمار الحالي ليتماشى مع التطورات الراهنة وخلق فرص استثمارية أوفر. وكانت الندوة فرصة للوقوف على الواقع الاستثماري في سورية بما يخدم الشركة ومصالحها.

كما تم تكليف السيد يوسف جناد المدير الفني في الشركة بحضور الاجتماع الذي عقد في هيئة الإشراف على التأمين بحضور الأمين العام للإتحاد السوري والمدراء العامين لشركات التأمين، حيث نوقشت مجموعة من الأمور نورد منها

- انخفاض أقساط تأمين السيارات الإلزامي من 25 ــ 30% بسبب تهرب العديد من مالكي السيارات من التأمين بعد أن ألغيت إجراءات الترسيم السنوية، وقدم اقتراح بالعودة للإجراءات السابقة.
- وطرح تساؤل: هل يعتبر عمال المبيعات في الشركات عمالا دائمين أم عمال بالقطعة وبالتالي كيف يتم احتساب العمولات .
- كما نوقش موضوع الاحتياطيات على التأمين الصحي ــ الفرع الخاسر في جميع الشركات ــ والمطالبة بإعادة النظر ببند الاحتياطيات IBNR وخاصة للتأمين الصحي.

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

مساهمة التأمين
في الناتج المحلي الإجمالي 0.31٪ فقط

إعداد: نجلاء محمود

بلغت نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية 0.31% وذلك وفقاً لإحصائية أعدتها مؤسسة متخصصة بقطاع التأمين في الوطن العربي لعام 2009. وهي نسبة تعتبر حتى الآن ضئيلة، إلا أنها مرشحة للزيادة بنسبة كبيرة خلال السنوات القادمة مع نمو أقساط التأمين بنسب تفوق نسب النمو الاقتصادي بشكل عام.

وبحسب هيئة الإشراف على التأمين، فإن هناك العديد من المؤشرات الهامة تؤخذ بالاعتبار، عدا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن هذه المؤشرات حصة الفرد من أقساط التأمين وهي تبلغ في سورية 14 دولاراً، مقابل 1112 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة التي تشكل حصة الفرد فيها من الأقساط أعلى حصة بين البلدان العربية.

وبالعودة إلى سورية، فإن هذا الرقم تضاعف خلال السنوات الثلاث الماضية فقط، فقد انتقل من 6 دولارات عام 2006 إلى 14 دولاراً عام 2009 كما أنه مرشح للتضاعف عدة مرات خلال السنوات القادمة.

* * *

شركات التأمين تحقق نمواً يزيد عن 26٪ في 3 أشهر..
والتأمين على السيارات يحظى بأعلى الأقساط

أصدرت هيئة الإشراف على التأمين نتائج أعمال شركات التأمين للربع الأول من عام 2011 حيث حققت هذه الشركات نسبة نمو وقدرها 26,37 بالمئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وبينت النتائج أن شركات التأمين في سورية حققت أقساطاً بلغت 4,446,720,214 مليون ليرة خلال الربع الأول من العام الحالي بينما بلغت أقساط الربع الأول من العام الماضي 3,518,818,456 مليون ليرة.

وأظهرت تفاصيل الفروع التأمينية أن تأمين السيارات الإلزامي كان في المقدمة، حيث بلغت نسبته نحو 42 بالمئة من إجمالي السوق بنسبة نمو بلغت 33,86 بالمئة عن الربع المقابل من العام الماضي، وأقساط وصلت إلى 1,505,470,073 مليون ليرة من إجمالي الأقساط.

وبلغت أقساط تأمين السيارات الشامل الذي جاء في المرتبة الثانية 865,458,285 مليون ليرة متضمنة الأقساط طويلة الأجل حيث شكل ما نسبته 19,46 بالمئة من إجمالي السوق ليحقق نمواً وقدره 17,13 بالمئة مقارنة مع الربع الأول في العام الماضي.

ولفتت النتائج إلى أن التأمين الصحي حقق نمواً بنسبة 312 بالمئة حيث شكل هذا الفرع نحو 16 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط وصلت إلى 702,317,550 مليون ليرة لتبلغ حصة الفرع نحو 782,200,790 مليون ليرة أي ما نسبته نحو 69 بالمئة من أقساط هذا الفرع.

بينما أظهر تأمين النقل نمواً بنحو 6 بالمئة مقارنة مع نتائجه للعام الماضي بحيث شكل ما نسبته 6,56 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط بلغت 291,482,525 مليون ليرة.

وحقق فرع التأمين الهندسي نمواً بنسبة 15,19 بالمئة عن الربع المقابل من العام الماضي بأقساط بلغت 117,280,408 مليون ليرة إذ شكل ما نسبته 2,64 بالمئة من حجم السوق.

وشكل فرع تأمين الحرائق نحو 15,95 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط بلغت 709,280,516 مليون ليرة بنسبة نمو بلغت 19,24 بالمئة بينما شكل فرع تأمين الحياة نحو 1,64 بالمئة من إجمالي أعمال السوق بأقساط بلغت 72,745,871 مليون ليرة محققاً نسبة نمو بلغت 24,64 بالمئة.

وأظهرت النتائج أيضا أن تأمينات السفر نمت بنسبة تصل لنحو 12 بالمئة وان تأمينات الحوادث الشخصية نمت بنسبة 35 بالمئة وتأمينات الحوادث العامة بنسبة 36 بالمئة.

* * *

الإشراف على التأمين الهيئة تذكر بمخاطر عدم التأمين الإلزامي على السيارات

أكدت هيئة الإشراف على التأمين على أهمية وثيقة تأمين السيارات الإلزامي (تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير) مشيرةً إلى أن هذه الوثيقة تعتبر حماية للمواطنين كونها تشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمالا يتطلب المساءلة القانونية للسائق وذلك بما قد يسببه من أضرار للغير من إصابات جسدية أو أضرار مادية وهو إلزامي بموجب القانون، ويترتب عن عدم إصدار العقود سنويا جزاءات مالية وإجراءات قانونية من عدم الالتزام بتجديد عقودهم.. وتمنت الهيئة للجميع السلامة.

* * *

أخبار طلب عروض من شركات التأمين لتشميل متقاعدي الدولة بالتأمين الصحي

وافق مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المالية على السماح بإعلان طلب عروض من شركات التأمين المرخص لها بما فيها المؤسسة العامة السورية للتأمين ليتم اختيار العرض الأنسب فنياً ومالياً من حيث الخدمات التي ستقدم للمراد تشميلهم بالتأمين الصحي من متقاعدي الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية وفقاً لأحكام المرسوم رقم 46 للعام الجاري

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

الاضطراب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأثره على تصنيف الشركات

إعداد: فايزة سيف الدين

تصاعدت حدة التوترات السياسية بشكل واضح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الأشهر الأخيرة بدءاً من الثورة التونسية. وقد أدى هذا التوتر إلى ارتفاع معدل خطورة بعض الدول في هذه المنطقة، والذي وصفته وكالة التصنيف العالمية "AM BEST" (بوجود بعض العوامل التي من شأنها أن تؤثر على قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها). ويختلف الازدياد في درجة الخطورة بين دولة وأخرى ولا يوجد تحديد في الوقت الراهن للدولة التي قد يستمر معدل خطورتها بارتفاع دائم.

كما أن النظام المالي قد تعرض لارتفاع في نسبة الخطورة أيضاً، وهو ما يتضح من الانخفاض الواضح للتصنيف الائتماني السيادي لبعض الدول كتونس ومصر والبحرين وليبيا، وتدهور سوق الأسهم لتلك الدول وتوقفه في بعض الأحيان، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر انتشار مقايضة الائتمان الافتراضية (Rising credits default swap spreads) وبدورها فقد ألقت هذه العوامل بظلالها على درجة تصنيف الدولة وأدت إلى ارتفاعها خاصة فيما يتعلق بالشركات التي تعتمد بأعمالها على هذه الأسواق.

أما فيما يتعلق بأثر هذه العوامل والاضطرابات على اقتصاد الدولة، فما زالت الصورة غير واضحة تماماً في الوقت الحالي إلا أن النشاط الاقتصادي على المدى المنظور سيتوقف حتماً بسبب تعطل حركة الأعمال والتجارة، وهذا التوقف سيدوم ويشمل كافة القطاعات الاقتصادية مع استمرار حركة الاضطرابات السياسية.

وبذلك فإن سمعة بعض الدول قد تتعرض للتهديد بسبب هذه الاضطرابات ولكن استمرار هذا الوضع وتحوله إلى صفة دائمة للدولة مازال غير واضحاً في الوقت الحاضر.

ورغم أن شركات التأمين وإعادة التأمين ليست أهدافاً مباشرة للإضرابات الأهلية، إلا أن بعض مجالات أعمال هذه الشركات قد تتأثر وتؤثر بدورها سلباً على الوضع المالي لها. وتتراوح هذه الآثار على العمليات قصيرة الأجل وحجم السيولة إلى الآثار متوسطة المدى المتعلقة بحجم الأقساط للعمليات الجديدة المتوقعة، وانتهاء بالآثار بعيدة المدى على مستوى التغيرات الإستراتيجية والإدارية.

أعمال شركات التأمين والإعادة قد تتأثر سلباً بالاضطرابات..

يتمثل الأثر الرئيسي للاضطرابات في البداية بتعطل الأعمال وتوقف السيولة، وتظهر الآثار السلبية بشكل واضح على الشركات العاملة في دولة واحدة. حيث يتركز معظم النشاط وغالباً في مدينة واحدة ضمن هذه الدولة وهي في معظم الأحيان عاصمة الدولة.

ويتأثر بنفس الشكل سوق الأسهم المحلية Local stock exchange وفي بعض الحالات وصل الأمر ببعض الأنظمة المصرفية إلى تعليق عملياتها لعدة أيام. ومع اعتماد شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية في موجوداتها على الأسهم والعقارات والأوراق المالية، فإن أثر هذه الاضطرابات على سيولة الشركات قد تكون شديدة الوقع. ويتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل على السيولة بعدم تسديد التعويضات خلال فترة الاضطرابات. كما أن التعويضات التي قد تكون حصلت ولم يبلغ عنها Incurred but not Reported claims سترتفع أيضاً. في الوقت الذي يترافق مع انخفاض في استثمارات شركات التأمين أثناء الركود الاقتصادي قصير الأجل.

وبشكل عام يلاحظ بأن الشركات الإقليمية أو تلك التي لديها فروع في أكثر من دولة واحدة يكون تأثرها بالاضطرابات أقل من تلك التي تتركز أعمالها في دولة واحدة فقط. رغم أن الاضطرابات الأخيرة التي أصابت العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أثرت على بعض الشركات الإقليمية من عدة نواحي مثل السيولة، وقيمة الاستثمارات والترتيب ضمن السوق.

الشركات الإقليمية التي تملك فروعاً في دول متعددة أقل تأثراً بالاضطرابات..

أثر الاضطرابات على الشركات الحكومية *Impact on state owned entities*

تؤثر الاضطرابات السياسية على شركات التأمين وإعادة التأمين على المدى الطويل. ففي العديد من الأسواق يستفيد المعيد الحكومي من الحصة الإلزامية وتستفيد شركة التأمين من كونها الشركة الوطنية الوحيدة. وفي كلتا الحالتين تكون استثمارات هذه الشركة وثيقة الصلة بالنشاط الاقتصادي للدولة. وبالتالي يكون أثر الركود الاقتصادي قاسياً عليها. ومع انتهاء الأزمة وتغير الحكومات، فقد تعاني الشركات الوطنية من تغير في إداراتها مما ينعكس سلباً على حصتها الإلزامية.

الاضطرابات السياسية تؤثر على شركات التأمين والإعادة على المدى البعيد..

تأثر الإنجاز المالي *Financial Performance affected*

تؤدي الاضطرابات السياسية إلى انخفاض حجم الأقساط المكتتبة في شركات التأمين ويعود ذلك لسببين رئيسيين أولهما انخفاض حجم الأعمال الجديدة وثانيهما عدم قدرة الشركة على المطالبة بأقساط العمليات المستمرة. ومما يزيد الأمر سوءاً هو أن غالبية شركات التأمين تحتفظ لنفسها بعمليات التأمين الشخصي كتأمين السيارات والمنازل بسبب انخفاض المسؤولية الفردية وارتفاع حجم الأقساط الإجمالي، وهذا النوع من التأمين هو الأكثر تأثراً في حالة الاضطراب السياسي، أما فروع التأمين الأخرى والتي يمكن أن تظهر بعض التحسن كتأمين البضائع مثلاً بسبب ارتفاع في أسعار النفط، يكون هذا التحسن في هذه الحالة من نصيب السوق العالمية بسبب لجوء الشركات إلى إسناد هذه العمليات مباشرة إلى السوق العالمية لارتفاع مسؤولياتها وتواضع الأقساط المكتتبة بالنسبة لهذه المسؤوليات ولا يتوقف تراجع الإنجاز المالي بسبب الاضطراب السياسي عند هذا الحد، بل إنه يزداد تراجعا بسبب ارتفاع وتيرة التعويضات.

وتؤدي إلى انخفاض حجم الأقساط..

فعلى الرغم من استثناء التعويضات الناتجة عن الشغب الأهلي من وثائق التأمين إلا أن تعويضات الاحتيال والتسويات التي تتم بدافع إنساني من شأنها أن ترفع من معدل التعويضات لدى شركات التأمين ولا يتوقع أن يزداد الأمر أكثر من ذلك بحيث يدفع شركات التأمين إلى رفع رؤوس أموالها. إلا أن الملاءة المالية لبعض الشركات قد تتراجع

التسويات التي تتم بدافع إنساني ترفع معدل التعويضات..

على المدى القصير والمتوسط مما يشير إلى تأثير الأزمة على المساهمين الأساسيين. فمعظم شركات التأمين في المنطقة لديها مساهمون أساسيون وهم يستثمرون معظم موجوداتهم محليا وقد تتأثر السيولة لديهم تبعاً لذلك. وعندما يترافق ذلك بتراجع السيولة في سوق الأسهم وحداثة بعض الأنظمة المصرفية فإن ذلك من شأنه أن يؤثر على الملاءة المالية بشكل عام.

تطبيقات إدارة الخطر Implication for Risk managements

نظام إدارة المخاطر في شركات التأمين في المنطقة حديث العهد..

يلاحظ بأن نظام إدارة المخاطر في شركات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما زال حديث العهد وهو في بعض الحالات مجرد نظام لا يدخل في صلب المشكلة. لذا، ربما يلاحظ بأن عدداً قليلاً من شركات التأمين كانت قادرة على إعطاء تقدير أقرب ما يكون للواقع لأثر الاضطراب السياسي على أعمالها، وقد تنبهت شركات التأمين لهذا الأمر وبدأت في تطوير أنظمة مخاطرها الخاصة بها ولكن إنهاء هذه الدراسات وإعطاء النتائج المطلوبة لن تظهر بشكل فوري.

ارتفاع أسعار النفط يساهم إيجاباً في رفد صناعة التأمين..

من الطبيعي أن ارتفاع أسعار النفط قد يساهم إيجابياً في رفد صناعة التأمين والاقتصاد بشكل عام لدول المنطقة. وهناك خطط حكومية لدعم هذا القطاع، إلا أن هذه الخطط قد تراجعت بفعل الأزمة وما زال الوضع غامضاً فيما إذا كان ارتفاع أسعار النفط سيبقى مستمراً أم لا وما إذا كانت نتائج هذا الارتفاع ستقتصر على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط أم أنها ستعم اقتصاديات دول المنطقة ككل.

أثر الاضطراب السياسي على التصنيف Impact on Rating

ثمة اعتقاد بتأثير الأزمة الحالية في المنطقة العربية على درجات تصنيف شركات..

تعتقد وكالة التصنيف AM Best بأن أثر الأزمة الحالية سيكون سلبياً على تصنيف بعض شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة، وتعتمد درجة التراجع على طول فترة الأزمة وحجم التراجع في النشاط الاقتصادي.

أثر الاضطراب السياسي على درجة خطورة الدولة

يظهر الجدول التالي الدول التي ما زالت تعاني من الاضطراب السياسي وتأثرها الأساسي على مستوى درجة الخطورة حسب وكالة التصنيف AM best

الدولة	تصنيف درجة الخطورة	أثر الاضطراب على هذا التصنيف
الجزائر	CRT – 5	منخفض
البحرين	CRT – 3	معتدل
مصر	CRT – 4	عالي
الأردن	CRT – 4	منخفض
ليبيا	CRT – 5	عالي
المغرب	CRT – 4	منخفض
تونس	CRT – 4	عالي

وقد تم تصنيف الدول ضمن خمس فئات تتراوح بين فئة CRT 1 والتي تشير إلى بيئة مستقرة وأقل نسبة من الخطورة وفئة CRT 5 والتي تشير إلى أعلى نسبة للخطورة وتتعرض من شركات التأمين في دول هذه الفئة إلى تحدٍ كبير على مستوى استقرارها وقوتها وانجازها.

هذا، ولا يوجد أي سقف لتقييم خطر الدولة بالنسبة لوكالة التصنيف العالمية AM best.

أثر الاضطراب السياسي على العقود التأمينية

The Impact of Political unrest on insurance contsacts

بعض وثائق التأمين تستثني العمليات شبه الحربية من بعض الأخطار..

1 – الاستثناءات النظامية للأخطار السياسية

Typical Political Risks exclusions

تستثني بعض وثائق تأمين الممتلكات عادة وثيقة مثل NMA 464 ووثيقةNMA 291819 الأخطار السياسية وفق النص التالي:

الحرب، الغزو، أفعال الدول المعادية، العمليات شبه الحربية (سواء إذا كانت الحرب معلنة أم لا)، الحرب الأهلية، العصيان، الثورة، الاضطراب الأهلي والذي قد يتطور إلى اشتباك مسلح.

وقد تم صياغة هذا الشرط بإحكام بحيث يستثني الخسارة والضرر وأي تكاليف إضافية ناجمة عن أحداث ترتبط بأي من الحالات المذكورة بغض النظر عن أي سبب أو حادثة يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر بالحادث.

ومن الواضح بأن الهدف من هذا الشرط هو استثناء أي نوع من الأفعال الشعبية التي تؤدي إلى ثورة قد يكون لها تأثيرات سياسية.

2 ـ أعمال الشغب والإضرابات:

يمكن شرح هذا الشرط من خلال وثائق تأمين الممتلكات وبالتحديد NMA 2219 و NMA 1984/5/6/7. والتي تغطي الخسائر أو الأضرار التي تصيب الممتلكات المؤمن عليها والتي تنتج عن أحد الأسباب التالية:

أ ـ أي أعمال قد تهدف إلى الإخلال بالسلم الأهلي وتصدر عن أي شخص يساهم مع غيره بهذه الأعمال.

ب ـ أي عمل متعمد لأي إضرابي أو عامل قد يؤدي إلى الإخلال بالسلم الأهلي.

ج ـ أي عمل متعمد لأي سلطة أو هيئة بهدف التقليل من آثار الاضطراب السياسي على السلم الأهلي أو بهدف منع قيام هذا الاضطراب من قبل المذكورين في الفقرتين أ ـ ب أعلاه أو التقليل من آثارهما على السلم الأهلي.

أما Malicious Damage التخريب المعتمد.

فهو يعني الخسارة أو التخريب الناتج بشكل مباشر عن أي اعتداء متعمد لأي شخص سواء بهدف الإخلال بالسلم الأهلي أو لا.

وعلى عكس، الاستثناءات الصارمة، فإن الوثائق قد تمت صياغتها بحيث تغطي التعويضات الناتجة بشكل مباشر عن هذه الأخطار.

الحرب الأهلية العصيان. الاضطرابات الأهلية بعض الأخطار المستثناة..

استثناءات Srcc و MD

الملاحق الخاصة بشرط الشغب والإضراب والحرب الأهلية تخضع لشروط واستثناءات خاصة..

من الطبيعي بان الملاحق الخاصة بشرط (SRCC) بخصوص الشغب والإضراب والحرب الأهلية وشرط (MD) بخصوص التخريب المعتمد تخضع لشروط واستثناءات خاصة وتستمر هنا في الأخطار السياسية التي تنص على ما يلي:

الخسارة أو الضرر، إذا كان الاضطراب أو الإخلال بالسلم الأهلي أو الشغب أو الإضراب أو أعمال التخريب، تهدف أو تشكل جزءاً من أو تحدث بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أو ترتبط بشكل أو بآخر مع الحرب أو الغزو أو الاعتداء الأجنبي أو العمليات الشبيهة بالحرب (سواء تم إعلان الحرب أو لا) أو الحرب الأهلية أو الثورة أو الشغب الذي يؤدي إلى الثورة الشعبية أو استخدام القوة العسكرية أو أي نوع من أعمال الإرهاب من قبل شخص أو أشخاص يعملون لصالح بعض المنظمات أو بالارتباط معهم.

وهنا، يمكن تمييز مستويين من الشغب والاضطراب الأهلي. أحدهما يرتبط بالشغب في المدارس والجامعات والأحزاب والملاعب الرياضية وهي نماذج عن الأخطار المغطاة ضمن وثيقة التأمين. وثانيهما، وهو النوع الأوسع والأعمق من الشغب والاضطراب الأهلي والذي لا يكتفي فقط بالإخلال بالسلم الأهلي ولكنه يتجاوز ذلك ليدخل في النطاق السياسي وبذلك يخرج عن نطاق الأخطار المشمولة ضمن وثيقة تأمين الممتلكات.

الشغب الذي يؤدي إلى الإخلال بالسلم الأهلي مستثنى من الأخطار المشمولة..

كما تستثني الشروط التفصيلية أيضاً الأذى المتعمد والإضراب "الخسارة أو الضرر الناتج عن الحريق مهما كان السبب، وأي ضرر ناتج عن أو يؤدي إلى السرقة أو السلب أو الاختلاس أو تسبب عن أي شخص كان مشاركاً بهذه الأعمال.

وبهذا الخصوص، ولمنع الالتباس يمكن دراسة هذا الموضوع ضمن نطاق وثائق الحريق والسرقة إذ يمكن أن يكون مشمولاً فيهما.

تساؤلات مشروعة Raising Question

رغم وضوح هذا الشرط إلا أن تعريفه ليس بالوضوح الكافي الذي يمنع وجود بعض التساؤلات منها على سبيل المثال:

يجب دراسة كل تعويض لمعرفة سببه وطبيعته..

1) حتى ضمن الدولة الواحدة أو حتى المدينة الواحدة! حيث تحصل التعويضات ضمن البيئة نفسها، لا بد من دراسة كل تعويض على حدة لمعرفة سببه وطبيعته والسبب الأساسي الذي أدى إلى حصوله.
2) على أي من الأطراف أصحاب العلاقة تقع مسؤولية إثبات التعويض؟!
3) هل الإضراب Strikes جزء من ثورة عامة أو مقاومة أهلية؟! وهل السلطة التي تقاومهم تعتبر "سلطة شرعية" أو "فاقدة للشرعية"؟!
4) هل يمكن تحديد تاريخ الحادث بكل سهولة؟ وهل يمكن الحصول على تقرير الحادث من قبل الشرطة؟ هل يكفي الإعلان بالجرائد والتقارير الإعلامية كمرجع يعتمد عليه في تحديد سبب الحادث وتاريخه؟
5) هل تمتلك شركات التأمين المصادر الكافية لمقارنة المعلومات التفصيلية للتعويضات ومراجعة إجمالي الالتزامات في أغطية زيادة الخسارة الكارثية.؟
6) هل ستقوم الحكومات الجديدة بحجز اعتماد مالي لتعويض المواطنين الذين عانوا من إصابات جسدية أو أضرار بممتلكاتهم خلال الأحداث؟ وكيف سيتم استخدام هذه الاعتمادات.

البحث عن الإجابات Seeking answers

السوق يجب أن يبقى حذراً حول عمليات الاكتتاب في المستقبل..

لا شك أن سوق تأمين الممتلكات سيتسلم العديد من التعويضات، ويحصل على التقارير، ويقوم بتسوية التعويضات بما تتضمنه تلك العمليات من تفسير للشروط والتي يتم بعضها ضمن المحاكم. ورغم ذلك، فإن السوق يجب أن يبقى حذراً حول عمليات الاكتتاب في المستقبل خاصة فيما يتعلق بالنص التفصيلي لشروط وثائق تأمين الممتلكات Wordings والحصول على وثائق إعادة التأمين Back to Back.

فشركات التأمين وإعادة التأمين للأخطار السياسية في النهاية قد تتحمل تعويضات أكثر ولكنها قد تكون أكثر حظاً في هذه الظروف ـ على الأقل لأنها تعرف هذه الأخطار قبل الاكتتاب عليها حيث تشير وثيقة الأخطار السياسية (LPO437/AFB). إلى أن التغطية قد تقع ضمن تعاريف التخريب المتعمد Malicious Damage والاضطراب الأهلي civil commotions أكثر من العصيان المسلح Insurrection أو الثورة Revolution أو التمرد Rebillion.

لابد من القيام بالمزيد من العمل ودراسة مكامن الخطورة..

لذا، لا بد من القيام بالمزيد من العمل للتأكد من أن الممتلكات التي تم التأمين عليها قد خضعت أصلاً للكشف الفعلي وتمت دراسة مكامن الخطورة فيها بشكل وافٍ بما في ذلك حماية الموقع وأمنه والقرب من المواقع الحكومية بالإضافة طبعاً إلى التحليل السياسي للمنطقة ككل، ولا نستغرب أن هذه الدراسة قد تشمل عوامل اكتتابية أخرى كوسائل الإعلام، وتقارير حقوق الإنسان، وطبيعة النظام السياسي وقد يتطور الأمر لمعرفة عدد سنوات الرئيس في الحكم.

الدروس والعبر Lesson Learnt

على شركات التأمين والإعادة أن تبقى حذرة..

يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تبقى حذرة ومتنبهة مع خروج أطياف مختلفة من المحتجين السياسيين والاقتصاديين إلى الشوارع في دول عدة كالجزائر والبحرين واليمن والمغرب وموريتانيا وعمان والسعودية والعراق والأردن. وغيرها، ولا شك أن هذا الموضوع قد يثير المزيد من التساؤلات أكثر من الإجابات إلا أن بعض هذه التساؤلات في بعض الأحيان، تخفي الإجابة ضمن طياتها..

المضي قدماً في دعم التصنيف المالي Moving forward with financial Ratings

شركات التأمين تجاهد للحصول على التميز بالحصول على تصنيف أعلى..

شهد العالم وبالتحديد أسواق التأمين بدءاً من عام 2001 سباقاً للحصول على تصنيف لشركات التأمين من حيث قدرتها المالية والفنية على الإيفاء بالتزاماتها وقد حصلت بعض هذه الشركات على شهادات تصنيف الوكالات العالمية بمرتبة (A+) (A) (A-). ومنذ ذلك الحين، أخذت بعض الشركات تجاهد للحصول على التميز

في سوق التأمين بالحصول على تصنيف أعلى من التصنيفات الحالية وتصل إلى AAA أو AA لتحقق الموضع الأفضل في ظل السوق التنافسي السائد هذه الأيام.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيلاحظ بأن التصانيف أقل من مثيلاتها في أوروبا وأمريكا وتتراوح بين BBB+/BBB من قبل وكالة التصنيف Stander u. Poors (St. P) أو B++ و-A من قبل وكالة التصنيف العالمية AM BEST، وبذلك فإن السعي لدى شركات المنطقة حالياً هو للحصول على مرتبة (A) والتي تحقق للشركة المعنية الدخول إلى الأسواق المحلية والعالمية بكل بساطة. ويبقى التحدي قائماً حول كيفية تطبيق استخدام هذا التصنيف، سيما وأن وجهة نظر وكالة التصنيف والتي تشكل عاملاً هاماً فيه، تعتمد على معايير موحدة لجميع الشركات دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشركة. لذا، يتم تشجيع شركات التأمين وإعادة التأمين دائماً على وضع تحليلاتهم الخاصة والجاهزة دائماً لوضعهم المالي أو الاعتماد على رأي طرف ثالث في ضمان شركاتهم بالإضافة إلى التصنيف مما يساعد على حصولهم على تصنيف أعلى والابتعاد عن الخطأ وهو الأمر المثالي للشركة.

تشجيع شركات التأمين والإعادة على وضع تحليلاتها الخاصة لأوضاعها المالية..

العوامل المؤثرة في التصنيف Factors Affecting Ratings

رغم أن الحصول على مرتبة (A) لا يشكل الأداة المثلى للشركة للتسويق والدخول إلى أسواق جديدة ضمن سلسلة من الشركات ذات التصانيف الأعلى، إلا أنها تحقق لها درجة عالية من النمو والأربحية في حال ترافقت مع سياسة انتقائية متميزة للأخطار. وقد يكون الحصول على تصنيف أعلى غير مرغوب أو ممنوع إذا كانت تكلفته ستؤثر على رأس مال الشركة، ولكن هذه الحالة نادرة في بعض المناطق، ويجب على الشركات دراسة العوامل التي تحد من حصولهم على تصنيف أعلى. وغالباً ما تتركز هذه العوامل السلبية في الاستراتيجية الاستثمارية، وسياسة إدارة المخاطر، أو الوضع التنافسي للشركة. فالاستراتيجية الاستثمارية خاصة عندما تعتمد بشكل رئيسي على الموجودات الثابتة والممتلكات تشكل الاهتمام الأساسي لوكالات التصنيف. وهذا يعكس استقرار أسواق الأسهم المحلية، وطبيعة الاستثمار في الممتلكات غير القابلة للتسييل. وإن تفسير الأسس التي تقوم عليها استثمارات الشركة في الممتلكات وأسلوب

الحصول على مرتبة (A) لا يشكل الأداة المثلى للشركة للتسويق..

الاستراتيجية الاستثمارية تعتمد بشكل رئيسي على الموجودات الثابتة والممتلكات..

إدارة السياسة الاستثمارية قد يقنع المحللين الماليين بعدم خطورة هذه القناة الاستثمارية ولكن يجب أن يترافق ذلك بعدم الاعتماد بشكل كامل على الاستثمار ضمن المجال المحلي والانتشار قدر الإمكان في الأسواق العالمية. وسيكون لهذا الأمر مردوده على المدى القريب والمتوسط.

من الواضح بأن إدارة خطر المشاريع تتطور بشكل ملحوظ في الكثير من الدول كمنطقة الخليج، حيث تم تدارك الكثير من مواطن الضعف التي كانت معروفة قديماً. ولكن التحدي ما زال ينشأ من أدوات إدارة الخطر المستخدمة ومن نماذج Models لا تعتمد على منحى الخطر وخصوصيته لكل دولة بشكل خاص. فحدود الموارد والتحديات لوضع المعايير البديلة والتأكد من اعتماد القرار النهائي للإدارة على النتائج الفعلية للشركة يمكن أن تشكل حدوداً لإدارة خطر المشاريع.

كما أن الطبيعة التنافسية للمنطقة أو لشركة التأمين أو إعادة التأمين المحلية قد تشكل تحدياً لوكالات التصنيف لوضع دراستها الصحيحة عن الشركة مما يتطلب الحاجة إلى التوازن بين عاملين أساسين وهما تحقيق وضع تنافسي مربح ضمن السوق المحلية، من جهة وضمن الأسواق الخارجية حيث المجال الجغرافي الأوسع والتنوع الأغزر في المنتجات من جهة أخرى.

Table 1: A comparison of rating scales

Standard & Poor's		AM Best	
Secure			
AAA	Extremely Strong	A++	Superior
AA+		A+	
AA	Very Strong	A	Excellent
AA-		A-	
A+		B++	Good
A	Strong	B+	
A-			
BBB+			
BBB	Good		
BBB-			
Vulnerable			
[redacted]			

استخدام النماذج المختلفة Different Models used:

في الوضع الراهن تقوم وكالتا التصنيف العالميتين أي St. P و AM Best بتطبيق نماذج (معايير) مختلفة عند تقدير إيفائية وضمان شركة التأمين قيد التصنيف.

وتتضمن هذه الاختلافات من بين العديد من الاختلافات مفاهيم مختلفة للأمور التي تتحكم بملاءة رأس المال ودرجة خطر الدولة والاستثمار.

الشركات الجديدة تعاني في الحصول على حصتها من السوق..

كما يلاحظ اختلاف في المنهجية، حيث تتجه وكالة AM Best للاعتماد على مفاهيم فنية وتأمينية بحتة، بينما تعتمد وكالة St. P على أسس أشمل مترافقة بالتركيز على دراسة إدارة المخاطر للشركة المعنية قيد التصنيف، مما يفسح المجال لإثارة اختلافات أخرى في الرأي. وبالطبع هناك وكالات تصنيف أخرى بما فيها الوكالات الحديثة التي دخلت السوق واتجهت إلى الشركات التكافلية، وتعاني الشركات الجديدة من الحصول على حصتها في السوق والحفاظ على ثقة العملاء وإيجاد المنتجات التي تلبي حاجة العملاء.

في العديد من الأمثلة يلاحظ بأن إحدى وكالات التصنيف يكون لديها النموذج الأفضل الذي يناسب الوضع المالي والاستثماري لشركة التأمين ولذلك فإن اختيار الشركة لوكالة التصنيف ضروري جداً عند الحصول على التصنيف المناسب. ويبقى الاختلاف الواضح بين وكالتي التصنيف في معيار التصنيف كما هو واضح في الجدول أعلاه، ويجب أن تتوقع شركة التأمين أن درجة التصنيف (A) لدى وكالة St. P لا تعادل بالضرورة درجة التصنيف (A) لدى وكالة AM Best إلا أن هذه المقارنة المجحفة وللأسف موجودة في سوق التأمين.

متى نحصل على آراء مستقلة When to get independent openions

غالباً ما تحتاج شركات التأمين الحصول على خدمة الخبير المستقل..

في العديد من الحالات تحتاج شركة التأمين الحصول على خدمة الخبير المستقل الذي يمكن اللجوء إليه في إحدى الحالات التالية:

1 ـ قبل الحصول على التصنيف لأول مرة حيث يكون من الهام جداً الحصول على أكثر تقدير وأحسن سمعة، لأن أي زيادة على درجة التصنيف الأولى لن تحصل قبل سنين وتعتمد على درجة التصنيف الأولى ومن ثم محاولة رفعها.

2 ـ في المرحلة التي لا ترغب فيها شركة التأمين الاستمرار مع وكالة التصنيف التي حصلت منها على التصنيف السابق لمحاولة رفع درجة التصنيف، خاصة عند شعور الشركة بأنها قد استجابت لجميع النقاط المثارة من قبل وكالة التصنيف في تقرير السنة الأولى.

3 ـ عند حصول تغييرات جوهرية في الشركة على مستوى الإدارة أو رأس المال والذي تتوقع معه الشركة تعديل مرتبة التصنيف على النحو الإيجابي.

الحاجة إلى مراجعة مستقلة The need for Independent Reviews

تختلف الخطوات التي على وكالات التصنيف اتخاذها بين شركة وأخرى..

تختلف الخطوات التي على وكالات التصنيف اتخاذها بين شركة وأخرى اعتماداً على نقاط القوة والضعف لكل منها ومدة العلاقة معها وأهداف الإدارة فيها. ويلاحظ بأن العديد من شركات التأمين وإعادة التامين تظهر تحفظاً مبرراً في مناقشة جميع البنود المالية لشركاتها المدينة والدائنة مع وكالة التصنيف. وبذلك يكون دور هذه الوكالة، هو المدّعي والحكم في الوقت نفسه على استقرار الشركة، وثبات وضعها بالنسبة للسوق.

الخبير المستقل مهم لجهة أنه يمتلك رؤيا واضحة لعملية التصنيف..

من هذا المنطلق تتضح أهمية الاعتماد على الخبير المستقل الذي يمتلك الرؤية الواضحة لعملية التصنيف التي تقوم بها الوكالة المختصة بكامل مراحلها ومتطلباتها. كما أن المراجعة المحايدة والمستقلة لتمويل الشركة ورأسمالها من شأنه أن يساعد الخبير على اقتراح وكالة التصنيف التي تناسب وضع الشركة، كما يمكنه أن يكون دليلاً ووسيطاً للإشراف على العلاقة بين الشركة ووكالة التصنيف حتى الحصول على التصنيف النهائي.

وهناك العديد من المؤسسات الدولية المختصة بتقديم هذه الخدمات والتي تساعد الشركات في الحصول على التصنيف الذي ترغبه وفق البيانات والمركز المالي الخاص بكل منها.

المرجع:

مجلة Middle East Insurance Review
April 2011

الكاتب: Mr. Vasilis Kalsiois
Mr. Mahesh Mistry
Mr. Janes Gilard
Mr. Amal Jallouq
Mr. Chris Pleasant

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

الكوارث الطبيعية
قضية تستحق الاهتمام

إعداد: رامز جواد علي*

المقدمة:

بدأ عام 2011 بسلسلة من أسوأ الكوارث الطبيعية التي ضربت عدة مناطق في آسيا وخصوصاً في الأشهر الثلاثة الأولى منه. ففي أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 شهدت منطقة كوينزلاند "Queensland" فيضانات نتج عنها وفاة 32 شخصاً وخسائر اقتصادية قدرت بحوالي 4.95 بليون دولار.

وفي الثاني والعشرين من شهر شباط للعام الحالي ضربت هزة أرضية مدينة كرست تشرج "Chrit church" في نيوزيلاند بدرجة 6.3 على مقياس ريختر، علماً أن نفس المنطقة قد شهدت زلزالاً في شهر أيلول من عام 2010 أدى إلى وفاة 170 شخصا وحدوث خسائر مالية قدرت بـ 11 بليون دولار أمريكي، ومنذ فترة أيضاً تعرضت اليابان إلى زلزال قوي بلغت حدته 9 درجات على مقياس ريختر وذلك في 11 آذار من العام الحالي وبلغت خسائره في الأرواح والممتلكات بما يعادل زلزال تسونامي، وقد أثر أيضاً على المفاعل النووي "فوكوشيما" "Fukushima".

وأدى ذلك إلى تسرب إشعاعات نووية من المفاعل وقد قدرت الخسائر المالية حتى الآن بمبلغ 200 بليون دولار أمريكي، وحتماً حصول مثل هذه الكوارث سوف يؤثر على شركات التأمين وإعادة التأمين على صعيد العالم وبشكل خاص تلك

* جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد.

الشركات التي منحت أغطية تأمينية لأخطار الممتلكات وأغطية انقطاع العمل، إن حجم التعويضات التي سوف يتحملها التأمين، وهي قيد التقييم، حالياً ممكن أن تشكل حافزاً لشركات التأمين في إعادة صياغة وثائقها وخصوصاً تلك التي تتعلق بأغطية الممتلكات وأغطية توقف العمل، وهنالك نقطة مهمة سوف نتطرق لها خلال مجريات هذا البحث وهي تحديد السبب والمسبب.

ولا شك بأن الموقف القانوني له أثر كبير على شركات التأمين لذلك فإن إعادة النظر في شروط التغطيات يجب أن لا يخرج عن الإطار القانوني وكذلك عن أهداف التأمين، وهنالك عوامل مؤثرة أخرى تتعلق بالضغوط السياسية على شركات التأمين في إرساء شروط التأمين بما يحقق مصالح الضحايا الأبرياء والخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

للموقف القانوني أثر كبير على شروط التغطيات في شركات التأمين..

السبب القريب Proximate Cause:

عندما تحدث الكوارث الطبيعية قد يكون من الصعب تحديد الخطر الذي أدى إلى حدوث خسائر مالية، وعلى سبيل المثال، في اليابان وقعت خسائر اقتصادية عديدة كنتيجة للهزة الأرضية الرئيسية والهزات الارتدادية المتلاحقة، فقد حدث الزلزال بعد ذلك تسربت الإشعاعات من مفاعل "فوكوشيما" النووي.

في الكوارث الطبيعية من الصعب تحديد أسباب الخسائر المالية..

إن الخسائر الواجبة التعويض استناداً إلى وثائق التأمين هي تلك الناشئة عن السبب القريب لأخطار مؤمن عليها بموجب تلك الوثائق، وعليه فإذا تحقق عدد من الأخطار فإنه من الضروري تحديد أي خطر يشكل السبب القريب لحدوث الخسارة وعلى سبيل المثال، لنفترض حالة ما عدد من الشركات لديها موزعين موجودين في المناطق التي تعرضت للأضرار في اليابان وإذا كان لدى هذه الشركات وثائق تأمين

لأخطار توقف الأعمال فإنها سوف تطالب بتعويضات في حال عدم تمكن المصانع التي تزود هذه الشركات بالمواد مما يعني توقفها عن العمل، في هذا الموقف فإنه من الضروري بالنسبة لشركة التأمين أن تحدد السبب الذي أدى إلى انقطاع العمل هل هو الأضرار المادية التي لحقت بالمصانع والناتجة عن الهزة الأرضية، أو ان انقطاع العمل كان سببه إغلاق هذه المصانع لعدم وجود الطاقة الكهربائية والماء، أو أن السبب هو تخوف أصحاب هذه المصانع من تسرب الإشعاعات النووية من مفاعل فوكوشيما؟ وعليه فإن التعويض عن الخسائر يمكن تغطيتها بموجب عقود التأمين إذا كان السبب القريب للخسارة هو الأضرار المادية التي لحقت بتلك المصانع أكثر مما يكون السبب القريب هو انقطاع العمل فيها.

من الضروري لشركات التأمين تحديد أسباب انقطاع العمل..

السبب القريب كما تحدده المحاكم:

وبهدف تحديد معنى السبب القريب يمكن الاستدلال عن ذلك من المحاكم الإنكليزية والتي عرّفت السبب القريب لحدوث خسارة بأنه السبب الغالب والمؤثر والفاعل. إن هذا الإرشاد في التعريف قد يكون مفيداً في تحديد السبب القريب وذلك عند حدوث خسارة ناشئة عن سلسلة من الحوادث وفي بعض الظروف يمكن تحديد السبب القريب بسهولة حيث إن الخطر الذي أدى إلى حدوث خسائر كان نتيجة حتمية لخطر تحقق قبله. وكما أشرنا في بحثنا هذا فإن شركة التأمين تعتبر مسؤولة في حال أن السبب القريب لحدوث خسارة نتج عن خطر مؤمن ضده.

السبب القريب لحدوث الخسارة هو السبب الغالب..

مثال ذلك، حصول زلزال أدى إلى نشوب حريق فإن هذا الحريق يعتبر نتيجة حتمية أتت بعد الزلزال والخسائر الناتجة عن الحريق تعتبر مغطاة بموجب وثيقة التأمين إن لم يكن هنالك استثناء وارد بهذا الخصوص في الوثيقة.

الخسارة المحققة ليست نتيجة حتمية لخطر مؤمن ضده:

إن تحديد الخطر المحقق والمؤمن ضده باعتباره السبب القريب لحدوث خسارة قد يكون أكثر صعوبة عندما يكون الخطر اللاحق قد أدى إلى حدوث خسائر ولا يعتبر نتيجة حتمية للخطر المؤمن ضده.

في حالات عديدة فإن تحقق خطر مؤمن ضده ثم يتبع ذلك خطر آخر من غير الواضح أنه ينتج عن الخطر المؤمن ضده وأدى إلى حدوث خسائر، وهذا الخطر غير مؤمن ضده، وهنا تقوم شركات التأمين بتقييم مثل هذه الحالات للتأكد من وجود انقطاع في سلسلة السببية ما بين الخطر المؤمن ضده والخطر اللاحق. وإذا تبين وجود انقطاع في سلسلة السببية وان الخطر الذي تحقق لاحقاً خطر غير مؤمن ضده وقد أدى هذا الخطر إلى تحقق خسائر فإن شركة التأمين تعتبر غير مسؤولة عن سداد التعويضات لكون الخطر اللاحق حالة منفصلة وليست حتمية أو مرتبطة بالحدوث الأول. مثال ذلك، إن عمليات النهب والسلب للمحلات والتي حدثت في وسط مدينة "Chrit church" بعد حصول الزلزال تعتبر غير مغطاة بموجب الوثيقة، فإذا كان خطر الزلازل مغطى تأمينياً فإنه من غير المحتمل اعتبار عمليات النهب والسلب السبب المسيطر والمؤثر والفاعل الذي أدى إلى حدوث خسائر.

تحديد الخطر المحقق المؤمّن ضده أكثر صعوبة أحياناً..

ومن المحتمل هنا أن يكون السبب القريب لتحقيق الخسائر هو الأفعال التي قام بها السارقون وتعتبر خطراً غير مؤمن ضده بموجب الوثيقة التي تغطي الأضرار الناجمة عن الزلازل.

قد يكون خطر الزلازل مغطى تأمينياً، لكن من غير المحتمل تحميل النهب والسلب أسباب الخسائر..

الخسائر الناتجة عن أفعال تهدف إلى منع تحقق خطر مؤمن ضده:

وهنالك موقف آخر يمكن التطرق له إذ قد تحدث خسائر معينة ناتجة عن إجراءات يلجأ لها المؤمن له بهدف منع تحقق خطر مؤمن ضده، وفي مثل هذه القضية فإنه من غير المحتمل أن تصبح شركة التأمين مسؤولة عن التعويض للخسائر التي وقعت بفعل هذه الإجراءات، وذلك لعدم اعتبارها خطراً مؤمناً ضده أو يعتبر السبب القريب لحدوث الخسارة، وعلى سبيل المثال،

فإن خطر الزلزال مغطى بالوثيقة التأمينية، ولكن لا تعتبر شركة التأمين مسؤولة عن التعويض للأضرار التي لحقت بالأشياء الثمنية والتي حاول المؤمن له نقلها إلى أماكن أخرى قبل حدوث الزلزال وأثناء النقل تعرضت هذه الأشياء لأضرار.

العقد التفصيلي لكل وثيقة تأمين مهم لتجنب حدوث إشكاليات..

وبكل الأحوال نجد أن العقد التفصيلي "Wording" لكل وثيقة تأمين يعتبر مهماً جداً لتجنب حدوث إشكاليات في حال تحقق خطر ما يصعب معه تحديد السبب القريب لحدوث الخسارة. وقد تشير بعض النصوص صراحة إلى استثناء الخسائر التي تنتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن خطر مستثنى في الوثيقة، بينما وثائق أخرى تنص صراحة على تغطية الخسائر التي تعتبر نتيجة مباشرة لخطر مؤمن ضده.

الأسباب المتزامنة:

ومن الأجدى أن تقوم شركة التأمين بتحديد السبب القريب لخسارة عندما تتحقق مجموعة من الأخطار بشكل تتابعي، على أي حال فإن الكوارث الطبيعية نادراً ما تحدث بشكل تتابعي والخطر المتعدد الجوانب سوف يتحقق بشكل تلقائي أو يتشابك بجزء مع حدوث الأخطار الأخرى.

نادراً ما تحدث الكوارث الطبيعية بشكل تتابعي..

وعندما يحدث ذلك، فإنه يترتب على شركات التأمين تحديد أي من تلك الأخطار المتحققة مؤمن ضدها، وتلك غير المؤمن ضدها وكذلك الأخطار المستثناة بموجب وثيقة التأمين.

وفي حال تجمع عدد من الأسباب القريبة المتزامنة والتي تسهم جميعها في تحقيق خسارة، فإن محاكم الاستئناف الإنكليزية قد أكدت على مسؤولية شركات التأمين بتقديم أغطية حيث يكون فيها واحداً من الأسباب القريبة مؤمن ضده والآخر غير مؤمن ضده، وهذا يعني عندما يكون لدى المؤمن له وثيقة ضد أخطار الزلازل بالنسبة للأبنية ولكن ليس لديه تغطية خاصة بعيوب التصميم للأبنية، فإن شركات التأمين سوف تكون مسؤولة حيث يكون السبب القريب لحدوث الأضرار هو اثنان معاً حدوث الزلازل وعيوب التصميم.

وعندما تكون الأسباب القريبة المتزامنة قد ساهمت في تحقق خسارة منها أخطار مؤمن ضدها وأخرى مستثناة بموجب الوثيقة فقد أقرت المحاكم الإنكليزية بأن هذه الخسائر لا يتم التعويض عنها إذا كان السبب القريب المستثنى هو المسبب الرئيسي.

في مدينة كوينزلاند، فإن عدداً من مالكي المنازل والذين لديهم وثائق تأمين ضد الأضرار التي تلحق بالمنازل الناتجة عن الأمطار الكثيفة والفيضان الناتجة عن العواصف إلا أنها تستثني أخطار الفيضان الناشئة عن الأنهار أو مصادر المياة الطبيعية وبناء عليه فإن الأضرار التي لحقت بالمنازل قد حدثت بشكل متزامن بسبب فيضان النهر والأمطار الكثيفة، فإن أي مطالبة بالتعويض عن الأضرار التي حدثت سوف يتم استثناؤها.

لا يتم التعويض عن الخسائر إذا كان السبب المستثنى وراء الخسائر..

الخاتمة:

وهنا نجد أنه على شركات التأمين إجراء التدقيق في التعويضات التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية وكذلك أن تجري تقييماً دقيقاً لتحديد السبب القريب أو الأسباب القريبة لحدوث أو تحقق الخسارة.

على شركات التأمين إجراء التدقيق في التعويضات الناشئة عن الكوارث..

إن البحث والدراسة يجب أن يركزا على أي من الأخطار تم استثناؤها في وثيقة التأمين وفيما إذا أي خطر مستثنى قد تشابك بشكل متزامن مع خطر مؤمن ضده وشكل السبب القريب لحدوث خسارة.

إن القيام بهذه الأبحاث يحقق لشركات التأمين الأسس والقواعد التي من خلالها يتم تحديد المسؤولية وبالتالي سداد المطالبات أو التأكد من عدم وجود المسؤولية وبالتالي رفض تلك المطالبات.

ولا شك فإن القضية هنا تحتاج إلى خبرات كبيرة ودراسات بهدف تحديد السبب القريب وبالتالي الحكم على المطالبات تأكيداً على حقوق كل من حملة وثائق التأمين وكذلك شركات التأمين.

المرجع:

Asia Insurance Review

May 2011

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

أثر زلزال اليابان على التأمين

إعداد: سعد جواد علي

يعتبر زلزال اليابان الأخير من أكبر الكوارث الطبيعية والذي كان له آثار مدمرة إضافة إلى أعداد هائلة من الضحايا قدرت بالآلاف. ومن المتوقع أن تصل الخسائر التأمينية إلى ما يقارب 35 بليون دولار أمريكي. مما يجعله أكثر الكوارث الطبيعية تكلفة عبر التاريخ، وأن الخسائر الناتجة عنه تعادل كافة الخسائر الكارثية على صعيد العالم ككل والتي أثرت على صناعة التأمين في عام 2010.

ومن المتوقع أن تشهد صناعة التأمين ارتفاعاً في أسعار الأغطية التأمينية وخصوصاً فيما يتعلق بوثائق تأمين الممتلكات والتي تشمل أخطار الزلازل، ومن غير الواضح حتى تاريخه من هي الشركات التي سوف تتأثر بالتعويضات ولكن من المتوقع أن كل من شركتي Chaucer وAIG سوف تتكبدان الحجم الأكبر من التعويضات أما شركات الإعادة المتوقع تأثرها بهذه التعويضات هي شركة Munich Re وشركة Swiss Re سوف تتأثران أيضاً بحجم كبير من التعويضات وبشكل عام فإن هذه التقديرات لا تزال أولية وليست نهائية، لأنه لا تزال عمليات البحث والكشف عن الأضرار مستمرة نظراً لحجم الدمار الكبير الذي لحق بالعديد من المنشآت والمباني والمنازل وكذلك البنى التحتية، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالمنشأة النووية "فوكوشيما" والآثار السلبية لتسرب الإشعاعات النووية، كما أن الفيضانات التي تلت الزلزال قد جرفت العديد من المنازل والممتلكات لهذا فإننا نعتقد أنه من الصعب في هذه المرحلة تقديم تقديرات دقيقة عن حجم تلك الخسائر.

وهنالك أسئلة عديدة قد يصعب الإجابة عليها حول التكلفة التي تتطلبها إزالة آثار الإشعاعات النووية التي تسربت من المفاعل النووي، مع الإشارة إلى أن لدى المفاعلات النووية أغطية تأمين ولكنها تستثني الأضرار الناتجة عن الزلازل وكذلك فإن معظم مالكي المنازل في اليابان لديهم أغطية تأمين تستثني الأخطار النووية ومن الملاحظ أن التأمين ضد خطر الزلازل لا يشكل حجماً كبيراً من وثائق التأمين مع أن موقع اليابان كدولة في خط زلزالي ناشط جغرافياً، وأثبتت الإحصائيات أن أقل من خمس المنازل في اليابان مغطاة بوثائق ضد أخطار الزلازل وهذه الناحية قد تسهم في الحد من حجم المسؤولية وكذلك من أثر التعويضات على صناعة التأمين. ونعتقد بأن المسؤولية التي سوف تقع على التأمين سوف تأتي بشكل رئيسي من تأمين المسؤوليات على أساس مجمعات حيث أن بعض المؤمنين قد شاركوا في التأمين على الأخطار النووية بالنسبة للمفاعلات التابعة للملكيات الخاصة حيث تتصف مثل هذه الأخطار بندرة التعرض والأسعار العالية، الأمر الذي شجع العديد من شركات التأمين على المساهمة في هذه المجمعات.

التأمين ضد خطر الزلازل لا يشكل حجماً كبيراً من وثائق التأمين في اليابان..

ومن ناحية ثانية، فإن شركة Chaucer هي عبارة عن عضو في اللويدز برقم 1176. وهي تعتبر من أكبر الشركات على صعيد العالم المتخصصة بتأمينات الأخطار النووية، وقد تواجه هذه الشركة ضربة كبيرة من خلال التعويضات الناتجة عن الزلازل. أما شركة التأمين الأمريكية ضد الأخطار النووية فهي عبارة عن مؤسسة تضم في عضويتها 21 شركة تكتتب بالأخطار النووية ولها علاقات عمل على صعيد إعادة التأمين مع السوق الياباني، وهنالك شركة كبرى أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لها علاقات عمل دولية وتدعى Overseas Neil Ltd ممكن أن تكون هي الأخرى عرضة للتأثر بحادثة فوكوشيما.

وهنالك دراسات وإحصائيات أخرى تقوم بها شركات متخصصة تقدر الخسائر الإجمالية بحوالي 50 إلى 60 بليون دولار أمريكي.

50 - 60 مليار دولار أمريكي حجم خسائر الزلزال الأخير..

أثر الزلزال على الوضع الداخلي في اليابان:

قد تكون إعادة الإعمار في اليابان محدودة الأثر على الصعيد العالمي، بينما نجد أن الدين الخارجي تتم معالجته من قبل المستثمرين المحليين، أما صناعة التأمين فيتم عادة تمويلها بشكل واسع داخل اليابان لذا فإن معظم التكلفة سوف تكون ضمن هذا البلد، كما نعلم فإن أغطية التأمين الخاصة بأخطاء الزلازل وتسونامي عادة ما يتم تقديمها من خلال برامج تديرها الحكومة اليابانية ولا يتم إعادة تأمينها لدى القطاع الخاص، وبموجب هذه البرامج فإن الحكومة تغطي حوالي 52.6 بيلون دولار.

إعادة التأمين تعاني من انخفاض وتراجع في الأسعار التأمينية..

وعلى صعيد آخر، نجد أن إعادة التأمين قد عانت من انخفاض وتراجع في الأسعار التأمينية خلال السنوات الماضية، ومعظم عقود إعادة التأمين قد تم تجديدها في بداية العام الحالي أي في شهر كانون الثاني لذا نجد أنه من الصعب بالنسبة لشركات الإعادة الكبرى مثل "Munich Re" و "Swiss Re" أن تزيد أسعارها، لهذا فإننا نعتقد بأن تجديد عام 2012 سوف يشهد بعض التشدد في التسعير أو منح التغطيات.

صياغة أغطية الكوارث:

إن صياغة أغطية الكوارث التي أعادت بناءها بعض الشركات المستقلة مثل شركة AIR وشركة RMS لم تستحوذ بشكل جيد الأخطار المتعلقة بتسونامي وربما لا يوجد لهذه الأخطار أية أثر في الأغطية الكارثية، والحقيقة قد يكون من الصعب وربما من التعقيد بمكان أن يتم صياغة هذه الأخطار. وعليه فإنه في حال عدم توصيف مثل هذه الأخطار فإنه غالباً ما يكون تحديد المسؤولية في حال تحققها أمراً معقداً.

وعادة كانت تمنح شركات التأمين أغطية ضد أخطار الزلازل، بينما لم يتم منح أغطية لموجات تسونامي، وعليه فقد نشأت بعض الإشكاليات حول اعتبار موجات تسونامي خطراً زلزالياً وبالتالي شموله في الأغطية الكارثية ضد الزلازل.

في حال عدم توصيف الأخطار يكون تحديد المسؤولية أمراً معقداً..

الانتقاء المعاكس للأخطار:

يمكننا القول بشكل عام بأن المؤسسات الحكومية تمنح أغطية تأمينية للممتلكات والحوادث على أساس انتقاء معاكس للأخطار، على سبيل المثال تغطي الوثائق الأخطار الناتجة عن الأعاصير والفيضانات والزلازل.

لا يمكن توزيع الخطر على وحدات متجانسة وفق مساحة جغرافية كبيرة..

وإن عملية الانتقاء المعاكس تلك لا يمكن أن تتغير ذلك أن الخطر لا يمكن توزيعه على وحدات قابلة التعرض ومتجانسة وفق مساحة جغرافية كبيرة، وما نعنيه أن هذه الأخطار يتم منح أغطية تأمينية لها في المناطق التي تتعرض للزلازل والفيضانات والأعاصير فقط.

وعندما تتوفر تلك الأغطية التأمينية لدى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على السواء، نجد أن الأسعار المطبقة للأغطية الحكومية هي أقل من تلك التي يمنحها القطاع الخاص.

من ناحية أخرى نجد أن العديد من المؤسسات الحكومية لا تقوم بتحديد الاحتياطيات بشكل لائق لهذا فهي تعتمد على الجهاز الضريبي التابع للمؤسسات الحكومية في تحديد احتياطي التعويضات، وكذلك فإن الأسعار المتدنية لهذه الأغطية لا تجد أسواقاً لها في إعادة التأمين لهذا نجد أن حصصاً صغيرة جداً من تلك الأخطار يتم إعادة التأمين عليها.

وبشكل عام إن ما نعرفه عن السوق الياباني بأن معظم الأخطار يتم توزيعها ضمن السوق وذلك من خلال تعبئة كافة السعات الاكتتابية المتاحة فيه، وإن القلة

في السوق الياباني يتم توزيع معظم الأخطار ضمن السوق..

القليلة من الأخطار يتم تصديرها إلى الخارج، وكذلك يمكن أن نلحظ بأن عدداً قليلاً من مالكي المنازل لديهم أغطية تأمينية ضد أخطار الزلازل بالرغم من أن اليابان تعتبر من الدول المتعرضة لمثل هذه الأخطار، وهناك إحساس عام في اليابان بأن الحكومة يجب أن تتحمل مثل هذه الأخطار وخصوصاً أن اليابان تتمتع باقتصاد قوي جداً لهذا نجد إحجام عدد كبير من مالكي المنازل عن شراء مثل هذه الأغطية.

وبالتأكيد فإن شركات التأمين في السوق الياباني سوف تتأثر بحجم كبير من التعويضات بعد حادثة الزلزال تلك وقد يكون لها أثر قوي على نتائج السوق قد يؤدي إلى زيادة الأسعار التأمينية بشكل عام ليشمل كافة الأغطية التأمينية، إذ إن تلك الشركات سوف تسعى إلى تخفيف حدة الأثر الذي تعرضت له في كارثة عام 2011، وكذلك سوف يشهد سوق الإعادة تشدداً كبيراً في منح أغطية إعادة التأمين بسبب ما تعرضت له من خسائر من السوق.

الزلزال سيؤثر على شركات التأمين اليابانية..

وقد يكون للإجراء المتبع في اليابان وجه صحيح ومفيد من حيث استهلاك كافة السعات المتاحة لديه قبل اللجوء إلى السوق الخارجي ويعني ذلك الاحتفاظ بالحجم الأكبر من الأقساط التأمينية ضمن السوق وتصدير القلة القليلة منه إلى الخارج، ولكن بالمقابل حدوث كوارث طبيعية بحجم الزلزال الذي حدث مؤخرا يحمل السوق المحلي الحجم الأكبر من الخسائر ـ فهل ستعيد الجهات المشرفة على التأمين في اليابان النظر حول هذه الإجراءات وتنطلق مستقبلاً إلى الأسواق الخارجية لتصدير بعض الأخطار إليها، تبقى الإجابة على هذه التساؤلات لدى تلك الجهات، وقد نشهد بالمستقبل بعض التحولات في السوق على ضوء الخبرة التاريخية والإحصائيات التي سوف يتم إعدادها عن خسائر السوق وتحديد التكلفة النهائية لتعويضات الكارثة الأخيرة.

هل سيؤثر الزلزال على توجه شركات التأمين اليابانية نحو السوق الخارجية؟..

المراجع: Reinsurance Review

May , 2011

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

التأمين على السيارات في الدول العربية الجوانب القانونية

جميل الجندي*

تتزايد أهمية موضوع تأمين السيارات بسبب التوسع في استعمال السيارات على نحو مستمر وبسبب الحوادث المتزايدة التي سببت الكثير من المآسي والخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ويعود تعاظم حوادث السيارات إلى زيادة عدد السكان من جهة والتواصل الاجتماعي والسياحي، وزيادة حجم التجارة على المستوى الإقليمي والدولي، ولهذا أخذ الاهتمام بموضوع تأمين السيارات يتزايد باضطراد ليس أمام أنواع التأمين الأخرى (فحسب)، وإنما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي لأنه يرتبط بصورة أساسية بحياة الناس على اختلاف مشاربهم سواء كانوا سائقين أو مشاة أو من مالكي السيارات بكافة أنواعها، إضافة إلى شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، ثم أجهزة المرور والقضاء وغيرها.

وحوادث السيارات لا يمكن قياس آثارها بالنظر إلى الحوادث على أنها مشاكل فردية، ولكن بالنظر إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها، ويكفي أن نشير إلى حوادث السيارات في المملكة العربية السعودية وفق بيانات عام 2000 أشارت إلى وجود 421 حادثاً يومياً يسفر عن عشرة قتلى و 77 جريحاً[1].

---

* مستشار اقتصادي.

[1] مجلة التأمين العربي صفحة 23 العدد 70 عام 2001.

وتشكل هذه الحوادث باعتبارها موضوعاً للتأمين على المسؤولية المدنية فرصة لدفع الخسارة عن المجتمع من خلال ضمان أفراده، وتوفير الحماية للاقتصاد الوطني من الكوارث والنكبات، وتوفير الحماية للمتضررين من جراء الحوادث التي تسببها هذه المركبات.

تأمين السيارات يرتبط بالحركة اليومية لكل الناس..

وهنا يبرز التساؤل حول أنواع تأمين السيارات في الدول العربية وهل حققت هذه القوانين الأهداف التي صدرت من أجلها..؟

وفي موضوع قوانين التأمين المذكورة يبرز نوعان هامان، الأول هو التأمين الإجباري، والثاني هو التأمين الشامل أو الاختياري.

وتستند فكرة التأمين الإلزامي من الناحية القانونية إلى عاملين:

الأول: هو أن الإنسان مسؤول عن أخطائه، كما أنه مسؤول عما يكون بحوزته من أشياء تسبب هي الأخرى أضراراً، والثاني: أن مالك السيارة المسؤول عن الحادث كثيراً ما يكون غير قادر مالياً على تلافي أخطائه وتحمل آثار مسؤوليته والتعويض على المتضررين.

الإنسان مسؤول عن أخطائه وقد لا يكون قادراً مالياً التعويض عن المتضررين..

فالأشخاص الذين تعرض السيارات حياتهم للخطر، والأموال التالفة من جراء ذلك لا يجوز أن يبقوا دون تعويض، وقد وجد التطور الاجتماعي في التأمين الوسيلة المثلى لهذا التعويض، ويفترض أن تكون الملاءة في شركات التأمين أكثر من أصحاب السيارات أنفسهم، وهذه الشركات تضع نفسها في خدمة أصحاب السيارات وجمهور المتضررين معاً فتوفر على أصحاب السيارات مبالغ طائلة عليهم دفعها كتعويض عن المسؤوليات التي قد تترتب عليهم وتؤمن للآخرين تعويضاً مناسباً حين إصابتهم بضرر، وعلى هذا فإن شركات التأمين في هذا المجال ليست أكثر من صندوق إسعاف اجتماعي مشترك يساهم في تغذيته أصحاب السيارات المضمونون وتقوم هي بإدارته وتسييره.

شركات التأمين تشكل صندوق إسعاف اجتماعي في حوادث السيارات..

وتدخل في هذا الصندوق الأقساط التي يدفعها أصحاب السيارات مقابل ضمان مسؤولياتهم ومن هذا الصندوق تخرج التعويضات التي تدفع للمتضررين، وهذا النوع من التأمين إما أنه لا يحقق إلا أرباحاً ضئيلة لشركات التأمين، أو أنه يؤدي بها إلى الخسائر في كثير من الأحيان، ولا سيما إذا حصلت منافسات بين شركات التأمين نفسها في هذا المجال، والحكومات كانت تعتبر نفسها بعيدة عن الأضرار التي تنشأ بحوادث السير، وكان المتضرر يقع تحت رحمة المسبب الذي قد يساومه على حقوقه أو يتركه حتى دون تعويض.

إلا أن الدول عمدت في خطوة لاحقة لإصدار التشريعات اللازمة لإجبار أصحاب السيارات على تأمين المسؤولية المدنية الناتجة عن استعمال سياراتهم.

وقد صدرت أول وثيقة تأمين إلزامي في الولايات المتحدة عام 1927 ثم سويسرا 1933 وصدرت في الدول العربية أول وثيقة تأمين إلزامية في سورية عام 1953 وفي مصر 1955 وفي الأردن 1958 وفي دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1995، وكانت أول وثيقة للتأمين الإلزامي قد صدرت في دبي عام 1967 وفي أبو ظبي عام 1968 قبل قيام الاتحاد.

أول وثيقة تأمين إلزامي في الدول العربية صدرت في سورية عام 1953..

وقد فرضت قوانين التأمين الإلزامي بالبلاد العربية إلزامية التأمين على جميع المركبات الآلية، ويقصد بالمركبة الآلية كل مركبة ذات محرك آلي معدة للسير على الطرق العامة وكل مقطورة ملحقة بها، والمقطورة هي كل مركبة دون محرك معدة لنقل المهمات أياً كان نوعها وتجر بواسطة السيارات.

كما اعتبرت بعض هذه القوانين بعض الآلات الزراعية وآلات رصف الطرق التي يتم إعدادها للسير على الطرق العامة وتسير بمحرك، مركبات آلية، بشرط أن تكون معدة للسير على عجلات مطاطية معبأة بالهواء المضغوط ولا يؤثر سيرها على الطرق العامة.

وألزمت قوانين التأمين الإلزامي في الدول العربية مالكي أو سائقي المركبات الآلية الوافدين أو العابرين بأراضي الدول العربية بوجوب التأمين على مسؤوليتهم المدنية الناشئة عن حوادث مركباتهم وفقاً لأحكام هذه القوانين.

بطاقة التأمين العربية الموحدة «البطاقة البرتقالية» يعبر فيها المسافر كل الدول العربية..

وقد استثنت قوانين التأمين الإجباري بكل من الأردن وسورية والكويت واليمن من وجوب التأمين لمن يحملون البطاقة العربية لسير السيارات عبر البلاد العربية "البطاقة البرتقالية".

أما قانوني تونس والمغرب فقد استثنيا حاملي البطاقة الخضراء (الأوربية) من التأمين كما استثنت تونس ومصر والجزائر حاملي بطاقة التأمين العربية الموحدة من الخضوع لأحكام قانون التأمين الإجباري.

ما هي البطاقة البرتقالية؟.

منذ بداية السبعينات طرحت بعض الأوساط التأمينية العربية، فكرة العمل على إيجاد تنسيق وتعاون بين الدول العربية في مجال التأمين من أخطار السيارات العربية أثناء انتقالها من بلد عربي لآخر.

في كل دولة عربية مكتب موحد يصدر البطاقة البرتقالية لتسهيل السفر السياحي بين الدول العربية..

وقد تبنت جامعة الدول العربية هذه الفكرة مما أسفر عن قيام اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية، وقد وقع على الاتفاقية بتونس 20 دولة في 1975/4/26.

وقد استهلت الاتفاقية بتحديد الغايات المرجوة منها بالقول "إيماناً بأهمية تشجيع السياحة وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، وتيسيراً لانتقال المواطنين العرب بسياراتهم بين الدول العربية في ظل نظام يضمن التعويض على حوادث الطرق".

وقد عدلت هذه الاتفاقية في تونس في حزيران عام 1995 لتواكب التطورات المستجدة على صعيد العمل العربي المشترك.[2]

وعلى صعيد كل دولة عربية تم الاتفاق بين شركات التأمين على تعيين إحدى الشركات لتتولى الإشراف على المكتب الموحد داخل كل دولة.

وكان من وراء هذه الاتفاقيات العربية والدولية والمحلية عدة أهداف منها:

1 ـ ضمان حماية أرواح وممتلكات مواطني الدول العربية التي تدخلها سيارات تابعة لدول عربية أخرى.

2 ـ تسهيل عبور السيارات العربية دون تأخير في المنافذ الحدودية.

3 ـ قيام المكاتب الموحدة المحلية في كل بلد بالحلول محل السائقين في التعويض على المتضررين وبالتالي عدم احتجازهم أو احتجاز سياراتهم بانتهاء إجراءات التعويض.

ويماثل البطاقة البرتقالية "بطاقة التأمين الموحدة لسير السيارات عبر البلاد العربية" في الدول الأوربية "البطاقة الخضراء" وقد تولى الاتحاد العام العربي للتأمين من خلال لجانه المتخصصة، وضع آلية لتنفيذ هذه الاتفاقية. حيث قامت شركات التأمين في الأقطار المنضمة للاتفاقية عقد اتفاقيات محلية لاختيار مكتب موحد في كل دولة، ونخلص إلى القول بأن اتفاقية البطاقة البرتقالية هي ثلاث اتفاقيات:

1 ـ اتفاقية إقليمية وقعتها الدول العربية في إطار الجامعة العربية.

2 ـ اتفاقية وقعتها المكاتب الموحدة في إطار الاتحاد العام العربي للتأمين.

3 ـ اتفاقية محلية بين شركات التأمين العاملة في كل دولة.

وتغطي البطاقة البرتقالية أضرار الشخص الثالث الناجمة عن الحوادث التي تسببها السيارات المؤمنة وفقاً لقانون البلد المزار، ونظراً لاختلاف القوانين في البلاد العربية التي تتعلق بالمسؤولية المدنية والتأمين الإلزامي، فإن التغطية التأمينية تختلف من بلد عربي لآخر، وقد ثبت بالممارسة العملية أن حامل البطاقة يوفر الوقت والجهد

---

[2] سعيد أبو جبارة ـ المؤتمر العام الثالث والعشرون أبو ظبي مارس 2000.

في المراكز الحدودية وغالباً ما يكون قسط التأمين بالبطاقة البرتقالية هو أقل منه في المراكز الحدودية.

ولهذا حظي موضوع تأمين السيارات باهتمام المشرع على الصعيدين العربي والعالمي لارتباط هذا القطاع بالنشاط اليومي الذي يعيشه الإنسان وتزايد مخاطره، فأصبح ترخيص أي سيارة في مختلف الدول مشروطاً بأن يكون مؤمناً عليها إلزامياً على الأقل حيث اشترطت هذه القوانين في حالة الترخيص لأية مركبة ميكانيكية أو تجديد ترخيصها أن يكون مؤمناً عليها لمصلحة الغير على الأقل.

إلا أن مصطلح "لمصلحة الغير" ليس دقيقاً وذلك لارتباط التأمين الإلزامي بتغطية المسؤولية المدنية وهو لا يعد اشتراطاً لمصلحة الغير وقد سعت الجهات المسؤولة والرقابية المعنية في معظم الدول العربية بتوحيد وثائق التأمين على السيارات سواء تلك المتعلقة بتغطية المسؤولية المدنية أو الفقد والتلف.

وقد سعت نظم العمل بجميع قوانين السير والمرور إلى وضع ضوابط وعقوبات على مرتكبي الحوادث ومن بينها حزام الأمان وتركيب ضوابط السرعة الثابتة والمتحركة في أماكن مختلفة، ومع ذلك بقيت الخسائر الناتجة عن حوادث السير كبيرة ومنها الوفيات والإصابات الجسمانية وبخاصة فئة الشباب، وهو بالتالي تبديد لأهم ثروة تملكها الدول العربية وهي الثروة البشرية التي يجب أن يسعى الجميع إلى تأمينها والحفاظ عليها بكل الوسائل ومن بينها التوعية المرورية.

التأمين من المسؤولية المدنية

يعني التأمين من المسؤولية ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير إليه بالمسؤولية بسبب ما أصاب هذا الغير من ضرر، فالتأمين يفترض أن هناك شخصاً أصيب بضرر واضح من حقه الرجوع بالتعويض على من تسبب في الضرر وعندئذ يلجأ الأخير إلى شركة التأمين ويبرم معها عقد تأمين من المسؤولية لتغطية هذا الرجوع وفي هذه الحالة تلتزم شركة التأمين بدفع التعويض المستحق للمتضرر بدلاً منه، ومن ذلك يتضح أن التأمين من المسؤولية يفترض وجود ثلاثة أطراف المؤمن والمؤمن له

التأمين من المسؤولية المدنية يفترض وجود ثلاثة أطراف هي المؤمن والمؤمن له والمتضرر..

والمتضرر، والخطر المؤمن منه هنا ليس هو الضرر الذي يصيب المتضرر بل هو الضرر الذي يصيب المؤمن له من رجوع المتضرر عليه ومن ثم فإن هذا الخطر لا يتحقق بمجرد وقوع الضرر على المتضرر وإنما يتحقق حين يرجع المتضرر على المؤمن له بالتعويض فعندئذ فقط يستطيع الأخير مطالبة المؤمن بالضمان.

ويلاحظ أن المتضرر ليس هو المستفيد لمصلحته في التأمين من المسؤولية وذلك لأن المؤمن له لم يشترطه لمصلحة هذا المتضرر بل اشترطه لمصلحته هو وإن كان المتضرر يملك في بعض الحالات الرجوع على المؤمن بدعوى مباشرة كالتأمين الإجباري من حوادث السيارات، إلا أن هذه الدعوى قد تقررت له بموجب نص القانون الذي فرضها وليس بحكم الاشتراط لمصلحته، والغالب أن يكون كل التأمين من المسؤولية غير محدد وقت التعاقد نظراً لأن عقد التأمين يتم إبرامه قبل تحقق المسؤولية والتي لا يمكن معرفة نتائجها مقدماً، وفي هذه الحالة لا يخرج الأمر عن أحد فرضين الأول أن يحدد المؤمن له مبلغاً معيناً ويؤمن على مسؤوليته في حدوده، والثاني أن يتفق الطرفان على أن يغطي المؤمن مسؤولية المؤمن له أياً كان مداها، وفي هذه الحالة يلتزم المؤمن بتعويض المتضرر تعويضاً كاملاً بغض النظر عن قيمته وهذا هو الشأن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات.

ويلاحظ أن التأمين من المسؤولية لا يقتصر على تغطية الأضرار التي تلحق بالمؤمن له من جراء تحقق مسؤوليته نحو الغير بل يغطي أيضاً الأضرار التي تلحقه من مطالبة الغير له بالمسؤولية فيرجع المؤمن له على المؤمن بما تكبده من مصروفات وتعويضات نتجت عن تلك المسؤولية..[3]

(الأسس القانونية في تقدير التعويض)

من الطبيعي أن يكون التعويض بقدر الضرر وهذا يشمل أمرين الأول هو ما أصاب المتضرر من خسارة والثاني هو ما فاته من كسب التزاماً بالقاعدة الشرعية "لا

---

[3] المستشار عادل عبد الحميد ـــ جريدة الخليج الإماراتية تاريخ 2000/10/25.

ضرر ولا ضرار" والضرر ينبغي أن يزال ولهذا فإن محكمة الموضوع تكون ملزمة بتضمين حكمها بياناً للعناصر المكونة للضرر الذي يدخل في حساب التعويض الجابر لهذا الضرر ويكون من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها دون رقابة عليها من المحكمة العليا، وذلك ما لم يرد في القانون أو الاتفاق نص يلزمها باتباع معايير معينة في خصوص تحديد مقدار التعويض.

والضرر أنواع منه ضرر مادي وهو كل ما يلحق المتضرر في جسمه أو ماله ويشترط للحكم بالتعويض من الضرر المادي أن يكون الضرر محققاً بأن يقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً، ويعتبر الضرر محققاً إذا تحقق سببه ولو تراخت آثاره إلى المستقبل كالشأن في الإصابة بعاهة إذ الإصابة محققة وإن تراخي تحديد الخسارة المالية المترتبة عليها والضرر المستقبلي إن أمكن تقديره قضى بالتعويض عنه كاملاً وإن لم يتيسر ذلك لعدم استكمال عناصر التوحيد احتفظ المتضرر بحقه في الرجوع للمطالبة بالتعويض من عناصر أخرى للضرر كانت اكتملت بل إنه إذا قضى بالتعويض عن الضرر على أساس استقراره ثم تكشفت الظروف عن تفاقمه، فلا يمنع الحكم الأول من العودة إلى المطالبة بالتعويض عن الضرر الجديد، كالشأن فيما لو قضى بالتعويض عن الإصابة ثم أدت مضاعفاتها بعد ذلك إلى وفاة المصاب.

وقوام تعويض الضرر يشمل كلاً من الخسارة الحاصلة والكسب الغائب، ولا يمنع القانون وفق المستشار عادل عبد الحميد نائب رئيس محكمة النقض المصرية من أن يحسب في الكسب الغائب ما كان المتضرر يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة، فمثلاً إذا بلغ شخص سن الشيخوخة وأحيل على التقاعد قبل فوات خمسة أشهر على فقد ابنه الذي كان قد بلغ الثامنة عشرة من عمره الأمر الذي يبعث الأمل عند أبويه في أن يستقلا برعايته، وإذا افتقداه فقد فاتت فرصتهما بضياع أملهما.

قوام تعويض الضرر يشمل كلاً من الخسارة الحاصلة والكسب الغائب..

"أسس تقدير التعويض"

إذا لم يحدد تقدير التعويض الجابر للضرر شرعاً أو اتفاقاً أو قانوناً فهو يعود إلى محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها في ذلك على أسباب معقولة.

وقد استقر رأي معظم المحاكم العليا في الدول العربية الأخذ بالشريعة الإسلامية واجتهادات فقهائها على أن الجروح والإصابات التي تصيب بدن الإنسان، إما أن يستحق عنها المتضرر الدية أو الإرث، فتكون الدية عند إزهاق الروح أو إذهاب معاني الأعضاء والجرح الخطأ هو بتر عضو أو أكثر من الجسم أو فقد منفعته، وقد قضى سيدنا عمر بن الخطاب بأربع ديات بضربة واحدة كانت على الرأس وأفقدت صاحبها عقله وسمعه وبصره ومنفعة "ذكره".

وتجب الدية الكاملة في دية الأعضاء في حالة تلف عضو واحد في الإنسان كالأنف واللسان وفي حالة تلف عضو في الإنسان كاليدين والرجلين والعينين، ويذكر ابن رشد "بأن العلماء متفقون على أن في كل من الإنسان الدية ما خلا الحاجبين، واختلفوا في الأذنين متى تكون فيهما الدية، فقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري والليث إذا اصطلحنا كان فيهما الدية ولم يشترطوا ذهاب السمع بل جعلوا في ذهاب السمع الدية وإن لم يذهب السمع ففيه حكومه عدل وفي أصابع اليدين دية الدية كاملة وفي إحداها عشرها وكذلك في أصابع الرجلين..

معظم مشاكل التطبيق العملي في تأمين السيارات تعود إلى عدم قراءة طلب التامين وعدم الإلمام بوثيقة التأمين..

(مشاكل التطبيق العملي)

اتضح بأن معظم مشاكل التطبيق العملي تعود إلى أمرين هامين، الأول عدم قراءة طلب التأمين والثاني هو عدم الإلمام بوثيقة التأمين.

لذلك كان من الضروري دراسة هذين الأمرين:

أولاً: طلب التأمين

يتم تسليم طلب التأمين لطالب التأمين وهذا لا يعد إيجاباً من قبل شركة التأمين بل هو مجرد طلب للبيانات اللازمة التي يستطيع في ضوئها أن يبت فيما إذا كان يقبل

إبرام العقد فهو غير ملزم لكلا الطرفين، لكن أهمية طلب التأمين تكمن في الرجوع إلى هذا الطلب فيما يتعلق بالخطر المطلوب التأمين منه، وكل بيان يكون المؤمن له قد حدده في طلب التأمين يحسب عليه ويكون مأخوذاً به، وقد جرى العمل على أن يقوم موظف التأمين بكتابة بيانات طلب التأمين، ويوقعه المؤمن له أو طالب التأمين، ويكون على الأغلب قسط التأمين هو مجال النقاش بين الطرفين.[4]

ثانياً: جدول وثيقة التأمين

يعتبر جدول التأمين هو الجزء الأهم من الوثيقة بالنسبة لغالبية المؤمن لهم باعتباره الورقة التي يتوجب تقديمها لدائرة الترخيص وهي تشير إلى:

- الحدود الجغرافية التي تغطيها وثيقة التأمين واحتمالات شمول الوثيقة لدول أخرى مقابل أقساط إضافية.
- تحديد الحد الأقصى للمسؤولية عن الأضرار المادية.
- من هو السائق المرخص له حسب القانون.
- قيود الاستعمال "إذ ينص الجدول على عدم استعمال المؤمن له المركبة إلا للغرض المرخص من أجله، مثل استعمال المركبة الخصوصي كمركبة عمومي.

ثالثاً: نصوص وثيقة التأمين.

وفقاً لشروط وثيقة التأمين تعتبر الوثيقة والجدول الملحق بها عقداً واحداً، وتشتمل وثيقة التأمين على تغطية الأخطار المغطاة، وتلتزم الشركة بتعويض المؤمن له عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له بدفعها بصفة تعويض عن الوفاة أو أية إصابة تلحق بأي شخص، بما في ذلك ركاب السيارة وغالباً تستثنى الوثيقة المؤمن له شخصياً أو قائد السيارة وقت الحادث لأنهما ليسا من الغير، وتستثني كذلك عائلتيهما الزوج والوالدين والأولاد باعتبار أن صلة القرابة من الدرجة الأولى.

تأكيد أهمية الوعي المروري والتأميني للحد من حوادث السيارات..

---

[4] سعيد محمود أبو جبارة ـ التأمين ضد المسؤولية المدنية 1998/11/25 أبو ظبي.

وللمؤمن له الخيار في تغطية هؤلاء مقابل قسط إضافي لكن هذه التغطية تعتبر تغطية للأشخاص من الحوادث الشخصية ومقدار التعويض محدد مسبقاً فيها، ولا يعتبر التعويض عن وفاة أحدهم بموجب التغطية الإضافية (دية) كما هو المفهوم لدى معظم المؤمن لهم.

كما تشمل الأضرار التي تصيب الأشياء والممتلكات ما عدا المملوك منها للمؤمن له أو لقائد السيارة سواء كان داخل السيارة أو خارجها. ويستثنى ما كان لدى أي منهما برسم الأمانة أو الحراسة.

وعادة يرجع مالكو السيارات المتضررة من حوادث السير على شركة تأمين السيارة المسببة لإصلاح سياراتهم، وتكمن المنازعات في هذا المجال في صعوبة تمييز الإنسان بين مصلحته وحقوقه، وبدهي أن تكون المصلحة أوسع بكثير من الحقوق، فمصلحة مالك السيارة من طراز قديم إصلاحها بالوكالة، في حين أن حقه هو إعادة السيارة لحالتها قبل الحادث، فإذا كان ثمن السيارة 900 ألف ليرة وأصبحت قيمتها بعد إجراء الاستهلاك 300 ألف ليرة فقط فإن مالك السيارة يقر بأن هذا الاستهلاك على كامل السيارة وليس على أجزائها، ولا سيما عند استبدال القطع الجديدة يستوجب تحمله نسبة من الاستهلاك المناسبة وذلك عملاً بمبدأ عدم الإثراء على حساب الغير، وفق القاعدة الشرعية (الضرر يزال بقدرة)

"وتنص وثيقة التأمين على أن تؤدي شركة التأمين التعويض إلى صاحب الحق وفق صيرورة الحكم القضائي واجب التنفيذ" أي اكتسابه الدرجة القطعية. ويتضمن الوثيقة على استثناءات ضد المسؤولية المدنية للحوادث التي تقع خارج المنطقة الجغرافية المذكورة في الوثيقة وفي حالات العوامل الطبيعية والأعمال الحربية وكذلك أية مسؤولية تترتب على اتفاق أبرمه المؤمن له لم تكن المسؤولية تنشأ لولا إبرامه، فالمسؤولية عن أي اتفاق يبرمه طرف واحد دون موافقة الطرف الآخر من البدهي أن يتحمله وحده. وتتضمن الشروط العامة لوثيقة التأمين فيما يخص المسؤولية المدنية ضرورة أن يكون الإخطار بالحادث كتابة، والمحافظة على السيارة في حالة صالحة للاستعمال لتفادي أن تكون عدم الصلاحية سبباً في وقوع الحادث ويجب أن يظل

المؤمن له المالك الوحيد للسيارة وعدم تأجيرها أو تقييد ملكيته وحيازته للسيارة دون موافقة كتابية مسبقة من الشركة.

وفي حال وقوع حادث يجب إخطار الشركة فوراً وتسليمها جميع المستندات والإنذارات والأوراق القضائية وتتضمن شروط الوثيقة عادة عدم الجواز للمؤمن له ولا من ينوب عنه تقديم أي إقرار بالمسؤولية أو عرض أو وعد أو دفع أي مبلغ دون موافقة الشركة كتابة، ويحق للشركة في أي وقت إذا رأت ذلك أن تتولى الدفاع وأن تباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوص أية مطالبة قد تسأل عنها الشركة بموجب الوثيقة وأن تقوم بتسوية المطالبة، ولها أن تطالب باسم المؤمن له ولمصلحتها بجميع التعويضات، وللشركة كامل السلطة في مباشرة أية مطالبة وعلى المؤمن له أن يقدم للشركة جميع البيانات والمعلومات اللازمة.[5]

ويودع جدول وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية ملف السيارة لدى سلطة الترخيص ويترتب بذلك حقوق للغير، لذا لا يجوز للشركة ولا للمؤمن له أن يفسخ الوثيقة خلال مدة سريانها ما دام ترخيص السيارة قائماً وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء سريانها بسبب إلغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة ـ فإن على الشركة أن ترد للمؤمن له الجزء المتبقي من القسط المدفوع بحسب فئات التأمين قصير الأجل، ما لم تكن هنالك مطالبة قد نشأت خلال سريان مدة التأمين.

وهناك حالات قد تضطر الشركة إلى دفع تعويضات للمتضررين باعتبارهم ليسوا طرفاً في عقد التأمين، لكن شروط الوثيقة أجازت للشركة أن ترجع على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويضات في بعض الحالات.

[نشر التوعية المرورية]

وحوادث السيارات في الأفق البعيد هي إهلاك للاقتصاد الوطني من حيث ضياع وخراب الأصول والممتلكات، ثم من حيث إنفاق الأموال

حوادث السيارات في الأفق البعيد إهلاك للاقتصاد الوطني.

[5] سعيد أبو جبارة، نفس المصدر السابق، صفحة 7.

لتعويضها أو بسبب ما تؤديه من إزهاق لنفس الإنسان الذي هو أغلى وأثمن رأس مال قبل أن يكون ضرراً لمن يملكون السيارات أو شركات التأمين وغيرهم، ولهذا يبرز دور هام لوسائل الإعلام المختلفة في نشر الوعي التأميني في إطار شامل متكامل يتضمن التوعية بأساليب القيادة الآمنة للسيارات وتوعية الناس بضرورة الالتزام بالتوجيهات والإرشادات والقوانين مما يؤدي إلى سلامة المجتمع، وتبرز في هذا المجال أهمية التعاون بين وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة والمؤسسات التعليمية والجامعات والأندية وأولياء الأمور وإدارات المرور والترخيص والمنابر الدينية، وهيئات الإشراف واتحادات التأمين في الدول العربية، ومن الملائم تنظيم حصص في المدارس المختلفة تتلازم مع دروس النشاط بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يؤدي إلى القيام بدور فعال في التوعية المدروسة والمنظمة.

مشاكل عملية حول تحديد قيمة السيارة بعد الحادث..

وقد ظهرت مشاكل عميقة في موضوع تأمين السيارات من بينها تقدير القيمة السوقية للسيارة المؤمن عليها عند الحادث وهو ما يجب أن لا يترك للآراء الاجتهادية لكل شركة تأمين على حدة.

فبينما تسعى مكاتب تأجير السيارات إلى تخفيض الأقساط المستحقة عليها إلى أكبر قدر ممكن، فإن شركات التأمين تسعى بالمقابل إلى تخفيض التزاماتها على ضوء الحوادث التي تقع في هذه المكاتب كأن تضيف استثناء على وثيقة التأمين الموحدة، يقضي بعدم مسؤولية شركة التأمين عن الأضرار إذا كانت رخصة القيادة الخاصة بقائد السيارة لم يمر عليها ثلاث سنوات فأكثر.

وقد ظهرت مشاكل حول التسعير من خلال منافسة ضارة مما حدا ببعض الدول العربية إلى وضع جداول لأسعار التأمين لكل من المسؤولية المدنية والفقد والتلف والمسؤولية المدنية، حيث تلتزم شركات التأمين بعدم تجاوز الحد الأعلى لكل من الأسعار المحددة ونسب التحمل مع ترك الحرية لها بالتنافس بتقديم أسعار أقل ونسب تحمل أدنى، ووفقاً للإحصاءات والبيانات المتوفرة والذي حصل فعلاً هو أن المنافسة

قد أدت إلى تدني الأسعار بصورة حادة مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات الفنية لبعض الشركات وإلى انخفاض ريع العملية التأمينية وإلى خسائر في بعض الأحيان في هذا القطاع الحيوي، وقد اتضح بأن تحديد سقف أعلى لتأمين السيارات يتطلب تحديد أسعار قطع غيار السيارات وأجور التصليح لأن التكاليف مرتبطة بقسط التأمين.

وكان الهدف هو إيجاد معادلة سليمة تحفظ حقوق الشركات والمؤمن لهم وضمان الموازنة بين الخطر المؤمن عليه والسعر المحدد للتأمين لأنه لا بد من خلق التوازن بين أقساط التأمين المكتتبة وحجم التعويضات التي تتكبدها شركات التأمين لأن الأدعى لهذه هو قصر المنافسة على تقديم أفضل خدماتها.

وغالباً لا تأتي المشاكل مع المؤمنين في حالات التأمين الإلزامي، لأن هذا النوع من التأمين لا يمكن إلغاؤه، وهو مرتبط بتجديد ملكية أو تسجيل كل السيارات وهو ضد المسؤولية المدنية فقط.

وقد نصت قوانين المرور في الدول العربية بأنه لا يجوز لشركة التأمين ولا للمؤمن له أن يفسخ وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ما دام ترخيص السيارة قائماً، وفي فسخ هذه الوثيقة قبل مدة سريانها بسبب إلغاء ترخيص السيارة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل ملكيتها يجب على الشركة أن ترد للمؤمن له القسط المدفوع بعد حسم الجزء المتناسب مع مدة الوثيقة. وبصورة عامة يتوجب على شركات التأمين التدقيق في القيمة التأمينية المصرح بها ومراعاة عدم إصدار الوثائق بقيمة تقل أو تزيد عن القيمة السوقية للسيارة، لأن هذه القيمة المصرح بها هي الأساس الملزم للشركات عند احتساب الاستهلاك والتعويض للمؤمن لهم في حدود المسؤوليات المترتبة على كل الأطراف والحدود الجغرافية لهذه المسؤولية.

[التأمين الشامل أو الاختياري]

أما التأمين الاختياري وهو ما يسمى التأمين الشامل فهو عقد لجميع الأخطار، ويغطي كل الأضرار مثل السرقة والحريق والتلف وتحدد قيمة العقد حسب سعر السيارة في السوق مع

في التأمين الشامل يرتبط قسط التأمين بقيمة السيارة المقدرة في السوق..

تخفيض قسط التأمين للسائقين الذين لم يرتكبوا حوادث..

مزايا وإعفاءات خاصة لمن لم يقم بحادثة خلال عدد من السنوات، ووفق السن وشخص تقدر قيمة سيارته بمليون ليرة سورية، يمكن طرح عدة أسعار للتأمين ويمكن أن يأخذ العقد دون تأمين حريق أو دون تأمين السرقة وفي مثل هذه الحالات سيتم تخفيض قيمة التأمين، وهو في هذه الحالة يلبي رغبات مختلفة.

وهو على عكس التأمين الإلزامي فقد أعطى الجانبين حق إلغاء العقد، فللشركة أن تفسخ العقد بإشعار مكتوب يرسل إلى المؤمن له بخطاب مسجل قبل مدة محددة من التاريخ المحدد للفسخ على آخر عنوان معروف له، وفي هذه الحالة تردّ الشركة إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول.

بينما يحق للمؤمن له أن يفسخ العقد بإشعار كتابي يرسل إلى الشركة بخطاب مسجل قبل سبعة أيام من التاريخ المحدد بشرط أن لا تكون هناك أية مطالبة نشأت بعد فترة سريان العقد، ولكن كثيراً من الزبائن ينفون استلامهم أي خطاب مسجل، بعد أن يكتشفوا أن عقدهم قد ألغي بعد تكرر الحوادث مع أصحاب هذه العقود، واكتشف بعض الزبائن أن عقودهم قد تحولت إلى عقود ضد الغير، كما أن شركات التأمين ترفض التأمين على السيارات السريعة ولا سيما إذا كان سائقوها من الشباب "المتهور" الذين يتهمون بالإهمال في قيادة المركبة وبصورة عامة فإن معظم المشاكل والخلافات تنشأ في حالة عقد التأمين الاختياري وترتبط أسعار التأمين كما هو معروف بنوع وموديل المركبة وللشركة الحق في اختيار الزبائن، وفي منح حسومات لبعضهم وفق تعاملاتهم وسجلاتهم مع الشركة.

وكما هو معروف فإن إدارات المرور تضع ضوابط محددة على منح تراخيص قيادة المركبات وهي لا تعطي هذه التراخيص إلا بعد التأكد من استيفاء وتوفر هذه الضوابط لأن الجميع يسعى في النهاية إلى سلامة الطرق والحفاظ على ما فيها من أرواح وأموال من التلف.[6]

---

[6] جميل الجندي ــ تأمين السيارات وكالة أنباء الإمارات 1998.

110
الرائد العربي
صيف
2011

سلوك التكاليف في شركات التأمين*

إعداد: سامر رزوق

مقدمة:

ترجع أهمية دراسة سلوك التكاليف ليس فقط لانها تتعلق بوفورات الانتاج لشركات التأمين ولكن أيضا لانها ذات صلة كبيرة بعملية الاشراف والرقابة على التأمين لرسم السياسات المحتملة من عدة زوايا نوضح بعضها فيما يلى:

أ ـ إن إعداد معدلات الأسعار (تعريفة التأمين) عن طريق شركات التأمين الصغيرة والكبيرة لابد أن يختلف باختلاف درجة وفورات الحجم الكبير نظرا لأنها تؤثر على هدف الرقيب فيما يتعلق بمعدل الربح ومستواه.

ب ـ لأن التكاليف تلعب دورا كبيرا في تحديد السعر، فلاشك أن للسعر تأثير متبادل مع سياسات البيع والتسويق في شركات التأمين.

جـ ـ وفورات الحجم الكبير يمكن أن تؤثر على درجة الاحتكار في سوق التأمين وكذلك يمكن أن تستوجب اندماج بعض الشركات.

د ـ إن استخدام معايير ملاءة مالية ثابتة لتقييم المراكز المالية قد يكون غير ملائم إذا كانت دوالّ التكاليف الكلية غير نسبية أي لا تتأثر بتغير الحجم أو لا تتناسب مع الحجم.

استخدام معايير ملاءة مالية ثابتة لتقييم المراكز المالية للشركات غير ملائم..

* عن دراسة بهذا العنوان تم تطبيقها على شركات التأمين المصرية للباحث د. إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة أستاذ مساعد بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية.

هـ ـ يهتم المديرون وكذلك المستثمرون في تقييم السياسات المختلفة لتقدير المكاسب المختلفة من النمو الطبيعي للشركة أو النمو الناتج عن التوسع أو الاندماج.

لذلك يمكن القول بان دراسة التكاليف في التأمين لها أهمية كبيرة لأن لها تأثير متبادل مع عوامل كثيرة أهمها: الأسعار ـ الملاءة المالية ـ الأرباح ـ الحجم وشكل السوق من احتكار أو اندماج، وجميع هذه العوامل تؤثر على شركات التأمين في رسم السياسات المستقبلية، وكذلك تؤثر على عملية الإشراف والرقابة على التأمين لوضع السياسات المستهدفة للرقيب أو جهة الإشراف.

هدف البحث:

الهدف الأساسي لهذا البحث هو الإجابة على سؤال أساسي هام وهو:

* ما هو أفضل مقياس لمخرجات شركات التأمين، هل هو الأقساط كما يرى البعض أم التعويضات كما يرى البعض الآخر؟.

لقد ذهبت معظم الدراسات السابقة إلى استخدام تحليل الانحدار لتحديد وجود وفورات الحجم من عدمه، واستخدام تحليل الانحدار في حد ذاته لا يشكل صعوبة، لكن تكمن الصعوبة هنا في تحديد المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة المناسبة، لذلك فان منهجية البحث تعتمد أساسا على تحديد أفضل مقياس للتكاليف كمتغير تابع، وأفضل مقياس لمخرجات شركة التأمين كمتغير مستقل.

منهجية البحث تعتمد على تحديد أفضل مقياس للتكاليف كمتغير تابع..

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى عدد من القضايا منها:

(1) صعوبة تحديد مقياس مناسب للمخرجات في شركات التأمين لغرض دراسة وفورات أو اقتصاديات الحجم. وفى هذا الخصوص، يرى البعض أن الأقساط تعتبر مقياسا مناسبا للمخرجات، ويرى البعض الآخر انه من الأفضل استخدام التعويضات كمقياس للمخرجات، ولكل فريق مبرراته. لكن تجدر الإشارة إلى أن

معظم الدراسات السابقة الأجنبية اعتبرت التعويضات بمثابة مخرجات بدلا من الأقساط، في حين أن دراسات أخرى قليلة اعتبرت التعويضات بمثابة مدخلات لأنها مصروفات، وسوف نعرض تحليلا مفصلا لوجهتي النظر المختلفتين.

معظم الدراسات الأجنبية اعتبرت التعويضات بمثابة مخرجات بدلا من الأقساط..

(2) الاتجاه نحو تحرير التجارة وفقا لاتفاقية الجات GATT مما يثير الكثير من الأسئلة حول مستقبل شركات التأمين القائمة، فهل ستندمج Merge بعض الشركات أم ستقوى من مراكزها المالية، الأمر الذي له تأثير أيضا على سلوك التكاليف، وما هو وضع هذه الشركات من حيث الاتجاه نحو الخصخصة، وتعد هذه القضايا هامة وتحتاج لدراسات مستفيضة ومتعمقة.

وفيما يلي فكرة مفصلة عن الوفورات وأنواعها وأهميتها :

(1) وفورات الحجم الكبير Economies of Scale:

إن اقتصاديات الحجم الكبير هي الوفورات التي يحصل عليها المشروع أو الوحدة الإنتاجية نتيجة لكبر حجم إنتاجيتها. فكلما زاد حجم المشروع أو المصنع كلما تمكن من الحصول على انخفاض في تكاليف الإنتاج بالنسبة لكل وحدة يقوم بإنتاجها. وبالطبع فإن هناك حدودا يتوقف عندها الحصول على أي وفورات جديدة نتيجة لتحقيق مزيد من التوسع في حجم المشروع أو المصنع، بل قد يترتب على هذا التوسع بعد حد معين حدوث ارتفاع في تكاليف الإنتاج

بالنسبة للوحدة المنتجة أو بمعنى آخر حدوث ارتفاع في متوسط تكاليف الإنتاج.

والسؤال الآن Is Big Always Better? بمعنى انه هل الحجم الكبير دائما هو الأفضل؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي ملاحظة أنه عندما تتحقق اقتصاديات الحجم فان الشركات الكبيرة تكون قادرة على تحقيق تكاليف إنتاج وتوزيع منخفضة أكثر من الشركات المنافسة الصغيرة. هذه المزايا في التكاليف تترجم إلى أرباح أكبر وأكثر استقرارا وكذلك

الشركات الكبيرة تكون قادرة على تحقيق تكاليف إنتاج وتوزيع منخفضة..

تترجم إلى مزايا تنافسية دائمة للشركات الكبيرة في بعض الصناعات. أما اللاوفورات الاقتصادية (عدم وجود وفورات من الحجم الكبير) في بعض الشركات تعمل في اتجاه معاكس فعندما تحدث اللاوفورات فان الشركات الكبرى تعاني من عدم وجود مزايا فى التكاليف عند مقارنتها بالشركات المنافسة الأصغر منها. فالشركات الصغيرة تصبح قادرة بعد ذلك على ترجمة مزايا الحجم الصغير إلى ميزة تنافسية تجعلها متميزة عن الشركات الكبيرة. فالشركات المتنافسة الكبيرة تفقد بعض الأرباح وبعض فرص البيع في حين أن الشركات الصغيرة تتمتع بمعدلات ربح أكبر وتستحوذ مع الوقت على حصص أكبر من السوق.

الشركات الصغيرة قادرة على ترجمة مزايا الحجم الصغير إلى ميزة تنافسية..

(2) العوامل التي تؤثر على التكاليف:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سلوك التكاليف نذكر أهمها فيما يلي:

أ ــ **العمالة / الأجور**: رغم أن المتخصصين في الشركات الكبيرة يحصلون على أجور أكبر إلا أن وجودهم والاعتماد عليهم يؤدي إلى انخفاض التكلفة. ويرجع ذلك إلى أن العامل أو الموظف في الشركات الصغيرة يؤدي عدة أعمال والتي ينقصها كفاءة الأداء في حين تقوم العمالة في الشركات الكبيرة بأداء مهام محددة طبقا للتخصص الأمر الذي يؤدي إلى أداء العمل بكفاءة مرتفعة وبالتالي تنخفض تكلفة إنتاج الوحدة.

ب ــ **العوامل الفنية**: من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض التكلفة أيضا بعض العناصر الفنية وأهمها: استخدام المعدات المتخصصة مثل الحاسبات الآلية، والتمتع بخصم الكمية عن طريق شراء كميات كبيرة من المدخلات والإمدادات المختلفة. وقد يكون هذا التمتع قليل الأهمية بالنسبة لشركات التأمين لعدم الحاجة إلى مواد خام أو أي إمدادات أو ما شابه ذلك.

العوامل الفنية من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض التكلفة..

جـ ـ **نوع الملكية أو الإدارة:** تعد من العوامل التي يمكن أن تؤثر كثيرا على التكاليف في شركات التأمين. فمعدلات التكاليف في القطاع العام كما سنرى تختلف عن مثيلتها في القطاع الخاص. ونوع الملكية أو الإدارة له وجه آخر في سوق التأمين هذا الوجه هو "عمر الشركة وخبرتها".

نـــوع الملكيـــة أو الإدارة: من العوامـل الـتي يمكـن أن تؤثر كثيراً علـى التكاليف..

د ـ **تأثير عمليات الإعادة:** عندما تزيد نسبة صافي الأقساط إلى جملة الأقساط فهذا يعني أن الأقساط الصادرة منخفضة (قلة الاعتماد على إعادة التأمين) وانخفاض حجم العمولات عن العمليات الصادرة أي انخفاض معدل المصروفات، أو قد تكون الأقساط الواردة مرتفعة وبالتالي العمولات مرتفعة حيث تدفع الشركات عمولات إضافية عن عمليات إعادة التأمين الواردة وتحصل على عمولات عن عمليات إعادة التأمين الصادرة، لذلك ففي الشركات التي يكون فيها حجم صافي الأقساط إلى إجمالي الأقساط (بعد تجميع أنشطة عمليات الإعادة) كبير نسبيا نجد أن العمولات تكون كبيرة نسبيا والمصروفات ستكون كبيرة أيضا، أي ان العلاقة موجبة أو طردية.

بمعنى أن الشركات التي تحقق معدلاً كبيراً نسبياً من صافي الأقساط إلى إجمالي الأقساط تحقق معدل مصروفات أعلى كنسبة من الأقساط المكتتبة وذلك أكبر من الشركات التي تكون فيها نسبة صافي الأقساط إلى إجمالي الأقساط منخفضة نسبياً.

هـ ـ **حصة الشركة من السوق أو نسبة التركز Concentration Ratio :** لاشك أن حصة الشركة من السوق تعتبر من مؤشرات الحجم وكلما استحوذت شركة التأمين على نسبة تركز أعلى أو حصة أكبر من السوق كلما أثر ذلك على سلوك التكاليف وفي الغالب سيؤدي إلى انخفاض معدلات التكاليف نتيجة التمتع بالحجم الكبير. كما إن زيادة نسبة التركز لبعض الشركات تعتبر من موانع دخول شركات تأمين جديدة إلى سوق التأمين Barriers to entry شأنها في ذلك شأن الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء شركة تأمين جديدة فكلما كبر كلما كان ذلك مانعا للدخول إلى سوق التأمين.

حصـة الشـركة مـن السـوق تعتبر من مؤشرات الحجم..

(3) وفورات تعدد المنتج *Economies of Scope*:

تركز معظم الشركات في تحليل التكلفة ليس فقط على تحديد حجم الإنتاج ولكن أيضا على تحديد المزيج السلعي أو مزيج المنتجات الذي يمكن عرضه نظرا لان هذا التحديد يحقق نوعا آخر من الوفورات يسمى وفورات تعدد أو تنوع المنتج.

وقد يتضح هذا في التأمين عند دراسة أنواع التأمين المختلفة التي تمارسها كل شركة تأمين على حده ومعرفة الأهمية النسبية لاكتتابات الشركة في كل نوع على حده، فبعض الشركات تستحوذ على حصة كبيرة من السوق لنوع معين من التأمين دون الشركات الأخرى، فمثلا لا يكتتب في تأمين الطيران سوى شركة مصر للتأمين، فكل حصة السوق تقريبا في هذا النوع أي تأمين الطيران تستحوذ عليها شركة مصر للتأمين، فزيادة الاكتتاب في نوع تأمين أو منتج تأميني معين يرجع إلى أسباب فنية والى دواعي الكفاءة والخبرة والربحية في هذا النوع أو المنتج ويمكن الاستدلال على ذلك أو إثبات ذلك من خلال دراسة معدلات الخسائر مثلا.

زيادة الاكتتاب في منتج تأميني معين يرجع إلى أسباب فنية وإلى دواعي الكفاءة والخبرة والربحية..

فبفضل كفاءة الإنتاج لمنتج معين تستطيع شركة التأمين أن تحقق وفورات في تكاليف إنتاج هذا المنتج والمنتجات المرتبطة به، تلك الكفاءة تجعل الشركة متميزة في عرض هذا المنتج أو تلك المنتجات، ولاشك أن ذلك يؤدى إلى نجاح الشركة في المدى الطويل. مع ملاحظة أن هذه الكفاءة قد تتحقق من خلال خبرة شركة التأمين في التعامل في نوع تأمين معين أو وثيقة شاملة تغطي أخطار معينة لفترة خبرة طويلة نسبيا.

استغلال وفورات تعدد المنتج Exploting Scope Economies:

تعد اقتصاديات أو وفورات تعدد المنتج هامة لأنها تسمح للشركة بأن تترجم مهارات التفوق أو القدرة الإنتاجية لمنتج معين إلى مزايا فريدة في إنتاج المنتجات التكميلية أو الشاملة. فالاستراتيجية التنافسية الفعالة أو الكفء تؤكد أن التطور أو التوسع في خطوط الإنتاج يرتبط بقوة وكفاءة الشركة في مجالات معينة.

وفورات تعدد المنتج هامة لأنها تسمح للشركة بان تترجم مهارات التفوق..

مثال على وفورات تعدد المنتج:

إذا كانت إحدى الشركات تنتج أكثر من منتج واحد فربما يحدث لديها وفورات أو عدم وفورات من تعدد المنتج، ولتوضيح معنى تعدد المنتج دعنا نسوق المثال التالي:

افترض أن الشركة "س" تقوم بإنتاج 1000 طن من المنتج "أ" و 2000 طن من المنتج "ب" وان التكلفة الإجمالية تساوى 120000 جنيه للمنتجين معا. أما إذا قامت الشركة بإنتاج كل منتج على حده فان تكلفة 1000 طن من المنتج "أ" تساوي 50000 جنيه وتكلفة 2000 طن من المنتج "ب" تساوي 90000 جنيه. في هذه الحالة تحقق الشركة "س " وفورات من تعدد المنتج لأن تكلفة إنتاج المنتجين معا (120000 جنيه) أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدة أي مستقلا (5000 + 90000 = 140000 جنيه).

قياس درجة وفورات تعدد المنتج:

تقاس درجة وفورات تعدد المنتج بالمقياس التالي:

$$\frac{(x_1 + x_2)c\,h - (x_1)c\,h + (x_2)c\,h}{(x_1 + x_2)c\,h}$$

حيث:

$(x_1)c\,h$ تمثل تكلفة إنتاج كمية قدرها ك1 من وحدات المنتج الأول "أ" فقط.

، $(x_2)c\,h$ تمثل تكلفة إنتاج كمية قدرها ك2 من وحدات المنتج الثاني"ب" فقط.

، $(x_1 + x_2)c\,h$ تمثل تكلفة إنتاج كمية قدرها ك1 من وحدات المنتج الأول "أ" وكمية قدرها ك2 من وحدات المنتج الثاني"ب" في حالة إنتاج المنتجين معا.

وفى المثال السابق فان درجة وفورات تعدد المنتج تعطي نسبة موجبة قدرها 17% كالتالي:

$$\%17 = \frac{120000 - 90000 + 50000}{120000}$$

وهذا يعني أن تكلفة إنتاج المنتجين معا أقل من تكلفتهم إذا تم إنتاج كل منتج على حدة. أما إذا كان ناتج هذه المعادلة سالبا فمعنى ذلك أن الشركة لا تحقق وفورات

(حالة اللاوفورات أو عدم الوفورات) من تعدد المنتج، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج المنتجين معا أكبر من تكلفتهم إذا تم إنتاج كل منتج على حدة.

وفورات تعدد المنتج تحدث نتيجة استخدام تسهيلات إنتاج عامة..

وتحدث وفورات تعدد المنتج نتيجة استخدام تسهيلات إنتاج عامة أو من استخدام نفس المدخلات في إنتاج عدة منتجات في آن واحد، مثال ذلك المُنتج الذي يقوم بإنتاج سيارات الركوب وسيارات النقل يمكنه أن يستخدم نفس الصفائح المعدنية ونفس تسهيلات تجميع الموتورات في إنتاج نوعي السيارات.

وفي حالات أخرى تحدث وفورات تعدد المنتج نتيجة استخدام نفس المدخلات لإنتاج أكثر من منتج في وقت واحد، مثل عملية إنتاج اللحوم التي ينتج عنها إنتاج بعض المنتجات الفرعية مثل المعلبات.

وفي التأمين قد يقوم المنتج بتسويق التأمين الإجباري والتأمين التكميلي للسيارات معا في وثيقة واحدة وهو ما يسمى ***بالوثائق المركبة أو الشاملة***، ومن المعروف أن هذه الوثائق توفر في المصروفات الإدارية للمؤمن نتيجة إصدار وثيقة واحدة بدلا من اثنتين وعمل ملفا واحدا للوثيقة بدلا من اثنين.... إلى غير ذلك من المزايا منذ إصدار الوثيقة وحتى يتم تسوية الخسارة ودفع التعويض حيث يختصر الوقت والجهد والمصروفات، كما أن المؤمن له يستفيد من هذه الوثائق المركبة في صورة خصم من الأقساط، بمعنى أن القسط المدفوع للوثيقة المركبة دائما يكون أقل من مجموع الأقساط التي تغطي نفس الأخطار منفردة، ولكن ينبغي ملاحظة أن وجود الوثائق المركبة لا يعني بالضرورة وجود وفورات تعدد منتج من وراء ذلك، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة والبحث عن مقياس كمي مناسب لهذه الوفورات بالنسبة لشركات التأمين بصفة خاصة. وبصرف النظر عن سبب أو أسباب وجود وفورات تعدد المنتج فان دراسة هذه الوفورات تعد هامة للغاية.

القسط المدفوع للوثيقة المركبة دائما يكون أقل من مجموع الأقساط التي تغطي نفس الأخطار منفردة..

(4) الدراسات السابقة:

يوجد دراسات سابقة كثيرة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية وأهمها ما يلي:

Suret 1991, Doherty 1981, Skogh 1982, Johnson, Flanigan, and Weisbart 1982, Joskow 1973, Weiss 1991, Allen 1974, Cummins and Van Derhei 1979, Hammond, Melander and Shilling 1971, Quirin et al 1974.

ومن أمثلة الدراسات السابقة في التأمين الصحي:

Blair Jackson and Vogel , 1975.

ومن أمثلة الدراسات السابقة في تأمينات الحياة ما يلي:

Peter Praetz 1980, Pritchett u. Myers 1980, Colenutt 1977, Geehan 1977, Harrington 1980, Houston and Simon 1970, Pritchett 1973, Pritchett and Brewster 1979.

وفيما يلي نتعرض بشيء من التفصيل إلى مجموعة مختارة من أهم هذه الدراسات السابقة في كل من تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية ثم تأمينات الحياة مع التركيز على تأمينات الممتلكات لأنها ستكون موضوع دراستنا.

أولا: أهم الدراسات السابقة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية:

يوجد العديد من الدراسات في هذا الموضوع منها دراسات أجريت على سوق التأمين الكندي وأخرى أجريت على سوق التأمين السويدي وثالثة على سوق التأمين الأمريكي وغير ذلك على النحو التفصيلي التالي:

1 ـ دراسة سوق التأمين الكندى:

أ ـ دراسة (Suret, 1991):

فى هذه الدراسة أمكن فحص مدى وجود وفورات الإنتاج الكبير ووفورات تعدد المنتج في سوق التأمينات العامة الكندي. وباستخدام دالة التكلفة اللوغاريتمية Translog Cost Function أمكن تقدير منحنى التكلفة على شكل حرف U وتقدير مرونات التكلفة التي اتضح أنها تختلف باختلاف حجم شركة التأمين، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من

180 شركة خلال الفترة من 1986 إلى 1988، وقد شملت الدراسة أربع مخرجات هي: الممتلكات والسيارات والمسؤولية المدنية وبقية فروع التأمين الأخرى. أما عن عناصر الإنتاج أو المدخلات فهي العمل والإيجار ورأس المال وقد اعتبرت تكلفة الأخير ثابتة.

وفورات أو اقتصاديات الحجم الكبير تتحقق لشركات التأمين الكبيرة..

واتضح من الدراسة إن وفورات أو اقتصاديات الحجم الكبير تتحقق لشركات التأمين الكبيرة التي يتراوح حجم أصولها بين 40 و 100 مليون دولار أمريكي. وان الدليل على وجود الوفورات للشركات ذات الحجم الأصغر والأكبر من ذلك كان محدداً لسنة واحدة فقط.

معظم شركات التأمين الكندية صغيرة الحجم وإنتاجها غير متنوع..

أما بالنسبة لوفورات تعدد المنتج فلم يوجد دليل عليها، ونتائج هذه الدراسة تتفق مع السوق الكندي نظرا لان معظم شركات التأمين الكندية صغيرة الحجم وإنتاجها غير متنوع أي لا تتمتع بوفورات تعدد المنتج.

ب ـ دراسة (Doherty, 1981):

هذه الدراسة أيضا كانت على سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية الكندي. أشارت هذه الدراسة إلى ان بعض الدراسات الأخرى استخدمت الأقساط كمقياس أو كمؤشر لمخرجات شركة التأمين وركزت على علاقة ذلك بدالة التكاليف للبحث عن الدليل على وجود وفورات أو اقتصاديات الحجم الكبير من عدمه، و في بعض هذه الدراسات ظهرت علاقة سالبة بين الأقساط وحجم الشركة مما استرعى اهتمام Doherty إلى استخدام معيار آخر للمخرجات وهو التعويضات، واتضح أن الأخيرة ـ رغم وجود بعض المشاكل القياسية ـ تصلح كمعيار لفحص مدى وجود وفورات الحجم الكبير في السوق الكندي لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية.

في بعض الدراسات ظهرت علاقة سالبة بين الأقساط وحجم الشركة..

2 ـ دراسة سوق التأمين السويدى (Skogh, 1982):

تعد هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات في مجال اقتصاديات الحجم، لأنها اعتمدت على التعويضات بدلا من الأقساط كمقياس تقريبي للمخرجات، وأوضحت الدراسة مبررات ذلك.

استخدم (Skogh, 82) تحليل الانحدار لبيانات مقطعية لتقدير مدى وجود اقتصاديات الحجم فى صناعة تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية فى السويد. وقد أوضح Skogh إن الدراسات السابقة استخدمت ***دخل الأقساط*** كمقياس للحجم وكانت من أهم النتائج: الحصول على تقديرات تكاليف متحيزة لأسفل downword biased estimates of economies of scale ، ولهذا السبب استخدم Skogh مقياسا أخر كمقياس للحجم أو المخرجات أكثر ملاءمة وهو ***التعويضات المدفوعة***، ووجد أن هناك وفورات حجم في صناعة تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية بصفة عامة في السويد عن عام 1977. كما إن وفورات الحجم وجدت في تأمين السيارات قبل عام 1960.

النتائج كانت متسقة مع فكرة أن اقتصاديات الحجم تنشأ بصورة واسعة في عمليات تسوية التعويضات..

النتائج كانت متسقة مع فكرة أن اقتصاديات الحجم تنشأ بصورة واسعة في عمليات تسوية التعويضات.

مبررات **Skogh** لاستخدام التعويضات كمقياس للمخرجات بدلا من الأقساط:

(1) السبب الأول أن المنتج الذي يتسلمه العميل من شركة التأمين (المخرجات) هو التعويضات (المتوقعة) عن الخسائر.

(2) إن عملية تسوية التعويضات نفسها من المحتمل ان ينتج عنها وفورات الحجم الكبير.

(3) إن استخدام الأقساط كمقياس للمخرجات ينتج عنه تحيز لوفورات الحجم المقدرة.

استخدام الأقساط كمقياس للمخرجات ينتج عنه تحيز لوفورات الحجم المقدرة..

حيث تظهر الأقساط كمقام لحساب معدل العمولات وتكاليف الإنتاج (كمتغير تابع لقياس التكاليف)، وفى نفس الوقت تستخدم الأقساط في الطرف الأخر للمعادلة (كمتغير مستقل). الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة.

ويرى Skogh أن الأقساط تصلح كمقياس للمخرجات فى المدى الطويل فقط، عندما يوجد معدل ثابت للتكاليف مع الحجم، ولأننا نبحث عن وفورات الحجم (أي تناقص التكلفة) فمن غير المنطقي استخدام الأقساط.

مما يجدر ذكره أن هذه الدراسة استخدمت تحليل الانحدار للنموذج الخطي والنموذج الخطي اللوغاريتمي Linear & Log-Linear .

وفورات الحجم توجد في تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية..

وكانت نتائج الدراسة باستخدام التعويضات كمقياس لحجم المخرجات: إن وفورات الحجم توجد في تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية ومع ذلك فإنها لا توجد في تأمين السيارات الإجباري عن السنوات الأخيرة من الدراسة.

3 ـ دراسة سوق التأمين الأمريكي:

أ ـ (Johnson J. E et al, 1982):

تعد هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات في هذا المجال، كانت هذه الدراسة على سوق تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم ما ورد بهذه الدراسة ما يلي:

لا يوجد وفورات حجم كبير في شركات التأمين الصغيرة والمتوسطة الحجم..

(1) لا يوجد وفورات حجم كبير في شركات التأمين الصغيرة والمتوسطة الحجم (حالة اللاوفورات) decreasing returns to scale ، وعلى عكس ذلك يوجد وفورات حجم كبير في الشركات الكبيرة increasing returns to scale .

وفيما يتعلق **بمشكلة تحديد دالة التكلفة** فإن هذه الدراسة استخدمت النموذج الأسي exponential model لدالة كوب ـ دوجلاس Cobb-Douglas-based

وهناك مشكلة في استخدام هذا النموذج حيث لا يسمح لمنحنى التكلفة أن يأخذ الشكل الشائع U-shape. وقد أوضحت دراسة (Johnson J. E et al, 1982) أن (Allen, 1974) تغلب على هذه المشكلة بتصنيف شركات التأمين إلى ثلاث مجموعات وقارن معاملات المخرجات من مجموعة لأخرى وأمكنه الحصول على نتائج تمثل البيانات تمثيلا جيدا، وهذا الإجراء تم إتباعه أيضا في دراسة (Johnson J. E et al, 1982).

وقد أشارت دراسة (Johnson J. E et al. 1982) بخصوص مفهوم دخل الأقساط إلى أهمية التفرقة بين ثلاثة مفاهيم مختلفة على الأقل لدخل الأقساط يمكن استخدامها كمقياس للمخرجات هي:

1 ـ الأقساط المكتتبة المباشرة Direct Written Premium.

2 ـ الأقساط المكتتبة الصافية (بعد استبعاد عمليات إعادة التأمين)Net .Written Premium

3 ـ الأقساط المكتسبة Earned Premium.

الأقساط المكتسبة تعتبر أقرب مفهوم يمكن استخدامه لقياس «المخرجات»..

ومن هذه المفاهيم الثلاثة أشارت الدراسة إلى أن الأقساط المكتسبة تعتبر أقرب مفهوم يمكن استخدامه لقياس "***المخرجات***" ولذلك اعتمدت الدراسة على هذا المفهوم.

إن المفهوم الصحيح للمخرجات (خدمة التأمين لحملة الوثائق) ربما يراه البعض انه الخسائر المحتملة الدفع، وفى هذه الحالة فالأقساط المكتسبة تشمل ليس فقط الخسارة المحتملة بل أيضا المصروفات المتوقعة وحصة الربح أو الفائض. أما إذا أمكن قبول التعويضات التحميلية الفعلية كمتغير تقريبي للخسائر المتوقعة، فان المفهوم الصحيح لمقياس المخرجات هو التعويضات التحميلية incurred losses . هذا المنطق معناه أن تعويضات الخسائر هي المخرجات الوحيدة لشركة التأمين.، وهذا المفهوم يتجاهل خدمات التحكم في الخطر ونصائح الإدارة المالية فيما يتعلق بتمويل الخسائر والمساعدة في تسوية الخسائر إلى جانب النصائح المالية، فمثل هذه الخدمات يدفع المؤمن له نصيبه فيها ضمن بند "المصروفات" الذي يعتبر جزء من مكونات قسط التأمين. كما أن هناك مشكلة أخرى في استخدام التعويضات التحميلية كمقياس للمخرجات هذه المشكلة تنتج من أن التعويضات التحميلية هي عبارة عن مجموع الخسائر المدفوعة والتغيرات في احتياطيات الخسائر، ولأن الأخيرة هي موضوع يعالج إداريا فان دقة المقياس تصبح محل تساؤل، والخلاصة أن الأقساط المكتسبة تقيس كل من الخسائر المتوقعة والخدمات الأخرى التي تقدمها شركات التأمين، وتصلح كمقياس للمخرجات وفقا لهذه الدراسة.

الأقساط المكتسبة تقيس كل من الخسائر المتوقعة والخدمات الأخرى التي تقدمها شركات التأمين..

إن مبررات استخدام الأقساط كمقياس للمخرجات وفقا لهذه الدراسة ليست قوية وغير واضحة.

هذا وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار على أساس أن **المتغير التابع** مصروفات التشغيل وأن المتغيرات المستقلة هي:

1 ــ الأقساط المكتسبة (وفقا للمبررات السابق الإشارة إليها).

2 ــ الحجم والقدرة الاستيعابية.

3 ــ نظام التوزيع والبيع.

4 ــ شكل الملكية (مساهمة أم تبادلية).

5 ــ المنتجات والأنشطة المتصلة بنشاط التأمين.

ويجدر بالذكر أن هذه الدراسة طرحت سؤالا هاما كمحل دراسة مستقبلية وهو هل وفورات الحجم تؤدي إلى زيادة نسبة التركز greater concentration أي زيادة حصة شركة التأمين من السوق أم لا؟

ب ــ دراسة (Joskow et al, 1973):

تعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة جدا المتصلة بموضوع البحث، ويتضح ذلك من الآتي:

في تحليل وفورات الحجم قام Joskow باعتبار معدل المصروفات (نسبة المصروفات إلى الأقساط المكتتبة أو المكتسبة) كمتغير مستقل يتأثر بالتغير في الأقساط المكتتبة المباشرة (المتغير التابع)، ثم أدخل على النموذج متغيرات تفسيرية أخرى تؤثر على معدل المصروفات وهي: أسلوب البيع (استخدم متغيرا صوريا)، ومنافذ البيع (استخدم متغيرا صوريا أيضا)، ونسبة صافي الأقساط إلى الأقساط المباشرة لبحث أثر عمليات إعادة التأمين.

وأشارت الدراسة إلى التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية على أساس أن الإشارة السالبة (أقل من الواحد الصحيح) تعني وجود وفورات، أما الإشارة الموجبة (أكبر من الواحد الصحيح) تعني عدم وجود وفورات. وقد فشل Joskow et al في إثبات وجود تلك الوفورات.

الإشارة السالبة (أقل من الواحد الصحيح) تعني وجود وفورات..

جـ ـ دراسة (Weiss, 1991):

أشارت دراسة (Weiss, 1991) إلى أن التحليل الاقتصادي يعتمد على افتراض المنافسة التامة. وبسبب عدم التأكد والرقابة وعناصر أخرى فان هذا الافتراض يمكن ألا يتحقق. ولتقييم تخصيص الموارد بين الصناعات وبين الشركات، ينبغي معرفة التكلفة المرتبطة بعدم الكفاءة. هذه الدراسة تعطي تقديرات للأرباح أو الخسائر لعينة من أكبر شركات تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. اتضح من البحث أن التكلفة تمثل 6، 12% إلى 33% من متوسط صافي الأقساط. كما أوضحت الدراسة الأسباب التي تجعل المؤمن غير كفء وأهمها:

التحليل الاقتصادي يعتمد على افتراض المنافسة التامة..

التوسع في الإنتاج.

- الاستخدام الزائد للعمالة.
- المزيج غير الأمثل للمخرجات والمدخلات.

هذه هي بعض أسباب عدم الكفاءة فمعدلات الربح الزائدة ليست سوى سبباً واحداً لعدم الكفاءة، فهناك أسباب أخرى لعدم الكفاءة يمكن أن تكون مكلفة أو أكثر تكلفة على المستهلك من مستويات الربح المرتفعة.

معدلات الربح الزائدة ليست سوى سبباً واحداً لعدم الكفاءة..

4 ـ سوق التأمين الأوربي:

لا تعتقد معظم شركات التأمين أنها يمكن أن تحقق وفورات حجم كبير ذات أهمية جوهرية إما بسبب عوامل ديناميكية أو عوامل مدخلات التكلفة، ومن المحتمل أن يستمر الاكتتاب في التأمين محليا عن طريق الوكلاء أو عن طريق شركات تأمين تابعة في البلدان الأخرى، وذلك لان الوجود المحلي بهذا المفهوم يعطي الثقة في القدرة على دفع التعويضات. أكثر من ذلك، يعد الوصول إلى شبكة توزيع كفء أمرا حيويا،

لا تعتقد معظم شركات التأمين أنها يمكن أن تحقق وفورات حجم كبير..

وعملياً يعني هذا توزيع التأمين عن طريق فروع البنوك و/أو الهيئات والجمعيات، حينئذ فان شركات التأمين سوف تستمر في نظام المشاركة Joint Venture أو الاندماج Mergers مع البنوك والهيئات أو الجمعيات من أجل النمو. ويمارس التأمين البنكي Banc assurance دون تكوين سوق أوربي موحد Single European Market ، وهذا الالتقاء لأعمال إدارة الأموال يعد التطور الحاسم أو الهام. فشركات التأمين ترى أن السوق الموحد في حد ذاته لا يحتمل أن ينتج عنه تأثير مفاجئ أو مذهل على نمو شركاتهم ولا على قدرة هذه الشركات في تحقيق وفورات حجم ديناميكية أو خارجية.

شركات التأمين ترى أن السوق الموحد لا يحتمل أن ينتج عنه تأثير مفاجئ..

ثانيا: أهم الدراسات السابقة في تأمينات الحياة:

1 ـ دراسة (Peter Praetz, 1980) :

في هذا البحث تم دراسة التكلفة المتوسطة لتأمينات الحياة في علاقتها مع 10 عناصر مختلفة للمؤمن، شملت الدراسة 90 شركة تأمين تستحوذ على أكثر من 50% من التأمينات السارية في سوق تأمين الحياة الأمريكي. وقد أتضح من الدراسة أن هناك دليل على وجود وفورات الحجم الكبير للمتغيرات المستقلة (التفسيرية) الآتية:

دخل الأقساط، معدل الأعمال الجديد new business ratio ، نسبة التأمين لمدى الحياة، وأخيرا حجم المؤمن. هذا وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار.

2 ـ دراسة (Pritchett & Myers, 1980):

في دراسة قام بها (Pritchett u. Myers, 1980) عن التغيرات في مصاريف تشغيل شركات التأمين على الحياة بسبب التضخم والتي أجريت على سوق التأمين الأمريكي تم تقسيم شركات التأمين على الحياة إلى أربع مجموعات حسب الحجم وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة هامة وهي:

إن شركات التأمين المتوسطة والكبيرة الحجم كانت أكثر كفاءة في التحكم في المصروفات بالمقارنة بالشركات الصغيرة والشركات الكبيرة جدا.

شركات التأمين المتوسطة والكبيرة الحجم أكثر كفاءة في التحكم في المصروفات..

(5) خلاصة الدراسات السابقة:

اتضح من بعض هذه الدراسات انه لا يوجد دليل قوي على وجود وفورات الإنتاج الكبير في شركات التأمين الأجنبية، واتضح من البعض الآخر انه يوجد دليل على وجود وفورات الإنتاج الكبير بحيث يمكن استنتاج انه يوجد ارتباط بين تكاليف ومخرجات شركة التأمين (دخل الأقساط أو التعويضات).

لا يوجد دليل قوي على وجود وفورات الإنتاج الكبير في شركات التأمين الأجنبية..

أغلب الدراسات تكاد تكون متفقة على استخدام رأس المال (أو إجمالي الأصول) والعمالة كمقياس لمدخلات شركة التأمين، أما بالنسبة للمخرجات فقد اتضح باستعراض الدراسات السابقة أن البعض استخدم الأقساط والبعض الآخر استخدم التعويضات كمتغير تقريبي لقياس المخرجات، واتضح أن أفضل مقياس للمخرجات هو التعويضات المدفوعة ووجدنا أن هناك مبررات كثيرة لذلك.

أفضل مقياس للمخرجات هو التعويضات المدفوعة..

معظم الدراسات السابقة تكاد تكون متفقة على استخدام العمولات وتكاليف الإنتاج كمقياس للتكاليف (المتغير التابع).

معظم الدراسات استخدمت أسلوب تحليل الانحدار، البعض استخدم نموذجاً خطياً وغير خطي والبعض الآخر استخدم نموذجاً لوغاريتمياً أو أسياً أو دالة كوب دوجلاس.

قياس مرونة التكاليف:

يمكن استخدام مرونة التكاليف كمؤشر لقياس وفورات الانتاج الكبير Scale Economies Index. حيث تنتج وفورات الحجم حينما تتضاعف المخرجات فى حين ان التكلفة المتوسطة تزيد بأقل من الضعف، وأياً كانت توليفة المدخلات المستخدمة.

تنتج وفورات الحجم حينما تتضاعف المخرجات..

وإحدى طرق قياس وفورات الحجم هي استخدام مرونة التكاليف Elasticity of Cost في علاقتها مع المخرجات Q وهو ما نرمز له بالرمز Ec .

$$Ec = (\Delta C / C) / (\Delta Q / Q)$$

حيث:

C: التكاليف

Δ C : التغير في التكاليف ونحصل عليه بطرح تكاليف الفترة السابقة من تكاليف الفترة الحالية.

Q: المخرجات

Δ Q : التغير في المخرجات ونحصل عليه بطرح مخرجات الفترة السابقة من مخرجات الفترة الحالية.

ومرونة تكلفة المخرجات The Cost-Output Elasticity (Ec) تساوي:

- واحد صحيح عندما تزيد التكاليف بنفس نسبة زيادة المخرجات.
- أكبر من واحد عندما تزيد التكلفة بمعدل أكبر (أسرع) من المخرجات.
- أقل من واحد عندما تزيد التكلفة بمعدل أقل من معدل زيادة المخرجات.

ويمكن الحصول على مؤشر وفورات الإنتاج الكبير بطرح مرونة تكلفة المخرجات The Cost-Output Elasticity (Ec) من الواحد الصحيح، لذلك فانه يمكن تعريف مؤشر (الرقم القياسى) لوفورات الإنتاج الكبير Scale Economies Index (SCI) كالتالي:

$$1 - Ec = SCI$$

وبناء عليه فانه:

عندما Ec =1 فان SCI – o ولا يوجد وفورات حجم كبير

وعندما Ec تكون أكبر من واحد ، فان SCI تكون سالبة، ويوجد زيادة فى حجم التكاليف مع الإنتاج الكبير Diseconomies of Scale أو ما يسمى بحالة اللاوفورات أي عدم وجود وفورات إنتاج كبير.

وأخيرا عندما Ec تكون أصغر من واحد، فان SCI تكون موجبة، وهناك وفورات من الإنتاج الكبير.

(6) نماذج التكاليف باستخدام تحليل الانحدار:

أ ــ أشكال دوالّ التكاليف:

تأخذ دوال (جمع دالة) التكاليف عدة أشكال منها النموذج الخطى Linear وهذا النموذج يعني أن العلاقة بين التكلفة والمخرجات هي علاقة بسيطة في الاستخدام ولكن

تنطبق فقط حينما تكون التكلفة الحدية ثابتة. أما إذا كانت التكلفة الحدية غير ثابتة فإن الأمر يتطلب استخدام النموذج غير الخطي كأن نستخدم دالة تربيعية Quadratic أو تكعيبية Cubic، ويأخذ منحنى التكلفة المتوسطة .

ب ـ تحديد المتغير التابع:

من الأهمية أن نحدد المتغير التابع أي المتغير الذي يقيس التكاليف في التأمين.

من المهم تحديد المتغير التابع أي المتغير الذي يقيس التكاليف في التأمين..

ورغم أن الكثير من الدراسات استخدمت معدل العمولات وتكاليف الإنتاج (التكاليف المتغيرة) كمتغير تابع يقيس مصروفات التشغيل أو التكاليف في التأمين إلا أن البعض يرى أن تكاليف إنتاج التأمين تتميز بأن جميعها تقريبا متغيرة حيث تتكون تكاليف الإنتاج في شركات التأمين من تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة وتتمثل التكاليف الثابتة في المصاريف العمومية والإدارية وتتكون التكاليف المتغيرة من التعويضات والعمولات ومصاريف الإنتاج، وحيث أن الجزء الأكبر من تكلفة عقد التأمين تمثله التعويضات، فإن هذا الجزء من التكلفة التي تتحملها شركة التأمين بالنسبة لعقد التأمين لا يمكن التنبؤ به في بداية عقد التأمين، وبالتالي فان التعويضات تعتبر قليلة الأهمية في تحديد حجم الإنتاج.

التعويضات تعتبر قليلة الأهمية في تحديد حجم الإنتاج..

وفي هذا الإطار نختبر إمكانية اعتبار أن جميع تكاليف الإنتاج في التأمين متغيرة. وذلك باستخدام معدل مصروفات التشغيل Operating Cost كمتغير تابع وهو يساوي:

معدل العمولات وتكاليف الإنتاج + معدل المصروفات العمومية والإدارية.

كذلك يتم استخدام معدل العمولات وتكاليف الإنتاج فقط Commission Ratio كمتغير تابع.

جـ ـ تحديد المتغير المستقل:

تعتبر التعويضات المدفوعة Claims Paid أفضل متغير تقريبي يمكن استخدامه لقياس المخرجات أو حجم الإنتاج في شركات التأمين للأسباب التالية:

التعويضات المدفوعة أفضل متغير تقريبي يمكن استخدامه لقياس حجم الإنتاج في شركات التأمين..

1 ــ مبررات (Skogh, 82) وأهمها: أن استخدام الأقساط كمقياس للمخرجات ينتج عنه تحيز لوفورات الحجم المقدرة.

"حيث تظهر الأقساط كمقام لحساب معدل العمولات وتكاليف الإنتاج (كمتغير تابع لقياس التكاليف)، وفى نفس الوقت تستخدم الأقساط في الطرف الآخر للمعادلة (كمتغير مستقل). الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة.

2 ــ تعدد مقاييس الأقساط بين الأقساط المكتتبة المباشرة والأقساط المكتتبة الصافية (بعد استبعاد عمليات إعادة التأمين) والأقساط المكتسبة [راجع فى ذلك (Johnson J. E et al, 1982)].

الانتقادات الخاصة لاستخدام التعويضات قليلة وتكاد لا تذكر..

3 ــ الانتقادات الكثيرة لاستخدام الأقساط، ولأن الانتقادات الخاصة لاستخدام التعويضات قليلة وتكاد لا تذكر، كما أن استخدام التعويضات أكثر حداثة مع تطور الدراسات في هذا المجال.

خلاصة البحث

فيما يلي أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتـــــــائج:

لدراســـة التكـــاليف في التـــأمين أهميـــة كـــبيرة..

(1) إن دراسة التكاليف في التأمين لها أهمية كبيرة لأن لها تأثير متبادل مع عوامل كثيرة أهمها: الأسعار ــ الملاءة المالية ــ الأرباح ــ الحجم وشكل السوق من احتكار أو الاندماج، وجميع هذه العوامل تؤثر على شركات التأمين في رسم السياسات المستقبلية وكذلك تؤثر على عملية الإشراف والرقابة على التأمين لوضع السياسات المحتملة للرقيب أو جهة الأشراف.

أغلب الدراسات تكاد تكون متفقة على استخدام رأس المال والعمالة كمقياس لمدخلات شركة التأمين..

(2) أغلب الدراسات تكاد تكون متفقة على استخدام رأس المال (أو إجمالي الأصول) والعمالة كمقياس لمدخلات شركة التأمين، أما بالنسبة للمخرجات فقد اتضح باستعراض الدراسات السابقة ان البعض استخدم الأقساط والبعض الآخر استخدم التعويضات كمتغير تقريبي لقياس المخرجات، واتضح أن أفضل مقياس للمخرجات هو التعويضات المدفوعة ووجدنا أن هناك مبررات كثيرة لذلك.

(3) يرى البعض إن تكاليف إنتاج التأمين تتميز بأن جميعها تقريبا متغيرة ولكن نظرا لأن معظم الدراسات استخدمت العمولات وتكاليف الإنتاج كمقياس للتكاليف المتغيرة (المتغير التابع) فنرى ضرورة الفصل بين العمولات وتكاليف الإنتاج كتكاليف متغيرة من ناحية، والمصروفات العمومية والإدارية كتكاليف ثابتة من ناحية أخرى. فمعظم الدراسات السابقة تكاد تكون متفقة على استخدام العمولات وتكاليف الإنتاج كمقياس للتكاليف (المتغير التابع).

تكاليف إنتاج التأمين تتميز بان جميعها تقريبا متغيرة..

(4) لقياس وفورات الحجم الكبير اتضح أن كثير من الدراسات تستخدم تحليل الانحدار الخطي أو غير الخطي، وقليل من الدراسات تستخدم النموذج اللوغاريتمي، وبعض الدراسات النموذج الأسي أو دالة كوب دوجلاس.

كثير من الدراسات تستخدم تحليل الانحدار الخطي أو غير الخطي..

* * *

دراسة تربط بين مشاهدة التلفزيون والإصابة بالأمراض الخطيرة

نيويورك: قالت دراسة أمريكية إن الذين يقضون ساعات طويلة في مشاهدة التلفزيون هم أكثر عرضة للموت أو الإصابة بمرض السكري وأمراض القلب، وان مشاهدة التلفزيون حتى لساعتين فقط يوميا تحدث فرقا .

وقال باحثون تحت إشراف فرانك هو بكلية هارفارد للصحة العامة ان المقيمين في الولايات المتحدة يقضون كل يوم في المتوسط خمس ساعات في مشاهدة التلفزيون بينما يسجل الاستراليون والأوروبيون من 3.5 إلى أربع ساعات يوميا.

وقال فرانك "الرسالة بسيطة.. تقليص مشاهدة التلفزيون وسيلة هامة للحد من السلوكيات التي تتطلب الجلوس لفترات طويلة وخفض مخاطر الإصابة بأمراض السكري والقلب".

وأضاف أن الأشخاص الذين يجلسون لمشاهدة التلفزيون لا يمارسون تمارين رياضية اقل فحسب بل يأكلون على الأرجح أطعمة غير صحية.

وتابع "مزيج من نمط الحياة الذي يتطلب الجلوس طويلا ونظام غذائي غير صحي والسمنة يخلق أرضا خصبة مثالية لمرض السكري من النوع الثاني وأمراض القلب".

110
الرائد العربي
صيف
2011

العبء وقسط التأمين...

علي شفا عمري

من أهم خصائص عقد التأمين: الخطر.. وقسط التأمين...

الوظيفة الأساسية لشركة التأمين: بيع الأمان مقابل قسط التأمين..

قسط التأمين: هو البدل ــ الفرضية ــ الجعالة التي يسددها المؤمن له إلى المؤمن نظير التزام الأخير بتغطية الخطر المبين في عقد التأمين.

بمعنى آخر قسط التأمين Premium Amount القيمة التي يدفعها المؤمن له مقابل عقد التأمين والتي يتعهد المؤمن بمقتضاها بتعويض الضرر حين حدوث الخطر المؤمن ضده..

في القانون المدني السوري أول الأحكام العامة في التأمين ــ عقد التأمين ــ جاء في المادة /713/ التأمين: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

والقسط هنا بمفهوم أصحاب التأمين ليس قسط الخطر وإنما ثمن التأمين Premium Rate لقاء تغطية الخطر وتغطية تكاليف التأمين..

يتألف قسط التأمين من حيث مكوناته من عنصرين رئيسيين:

أ ــ القسط الصافي البحت Net premium والذي يمثل قيمة الالتزامات الناشئة من العقد، ويسمى في المصطلح قسط الخطر Premium Risk .

ب ـ القسط التجاري أو المثقل Gross premium أي ثمن التأمين الواجب تسديده عند شراء عقد التأمين.

يتحدد القسط الصافي والذي يمثل قيمة الخطر من ثلاثة عناصر رئيسية:

ثلاثة عناصر رئيسية تحدد القسط الصافي..

ـ احتمال تحقق الخطر.

ـ توسط حجم التعويض.

ـ معدل الفائدة الفني.

يتوقف تحديد القسط التجاري، بعد إضافة ما يسمى العبء Loading.

العبء: هو المبالغ التي تضاف إلى القسط الصافي لقاء تغطية كافة المصروفات والتكاليف المتعلقة بإدارة عملية التأمين، وإنجاز وإصدار عقد التأمين، لينتج القسط التجاري الذي تتحمله وثيقة التأمين ويلتزم به المستأمن ـ المؤمن له ـ

ببساطة العبء: كتلة النفقات المتعلقة بإصدار عقد التأمين عدا القسط الصافي ـ قسط الخطر ـ

يندرج في عناصر العبء العديد من المصروفات منها:

1 ـ النفقات الإدارية بمختلف أشكالها وصورها.. من إيجار المكان إلى الكهرباء والاتصالات والمراسلات... ومن الأجور والرواتب والمكافآت إلى نفقات إبرام العقود من رسم رقابة وطوابع ورسم إصدار وثيقة Policy fee.

2 ـ العمولات: عمولة إنتاج العقود للوكلاء والوسطاء.. حيث تأخذ عمولة تأمينات الحياة في سنواتها الأولى حيزاً كبيراً من نسبة تسديد الأقساط... بالإضافة إلى نفقات تحصيل الأقساط.. وهناك النفقات الطبية التي تتطلبها المبالغ الكبيرة في تأمينات الأشخاص من أجور أطباء وتحاليل مخبرية وصور شعاعية وغيرها...

3 ـ الأرباح Profit وهذه تتمثل بشكل واضح ووفير في نصيب الوثيقة نصيب القسط... والربح هنا في العبء هامش الأمان.. غير الربح هناك حين لا يتحقق الخطر بانتهاء مدة التأمين...

4 ـ الفوائد والاحتياجات: والتي تؤخذ أكثر ما تؤخذ في تأمينات الحياة لمواجهة كافة التقلبات العكسية والمفاجئة وهوامش الأمان في المعدلات في أبعد مؤشراتها...

5 ـ نفقات التسويق والإعلان.. والأعباء الضريبية.. وغيرها..

ـ بعد العملية الاكتوارية ومحاسبة التكاليف يتحدد العبء إما بنسبة معينة على القسط أو بمبلغ ثابت على الوثيقة...

حالات خاصة في أسعار وأقساط التأمين..

وهناك عبء العبء في العمولات المشروطة Contingent Commission والتي تسدد للوكلاء والوسطاء الذين ينتجون عقود التأمين من خلال تضخيم الأسعار والتي تكون على حساب حقوق المستهلكين ـ المستأمنين ـ بحيث يستفيد من قسط التأمين الباهظ الثمن المؤمن ـ شركة التأمين ـ ويأخذ الوسيط ـ الوكيل ـ حافز العمولة الإضافية، إضافة إلى العمولة العادية Broking Commission

ـ بالمقابل ثمة حالات تأمينية خاصة في أسعار وأقساط التأمين يطلق عليها تعريفة الأخطار المفضلة Prefered Risk أو الأسعار المخفضة بحيث يمنح المؤمن له سعراً خاصاً من خلال تخفيض نسبة معينة من أعباء القسط.. ومن ذلك:

أ ـ وثائق التأمين الجماعي Croup Insurance: ضمن مجموعة واسعة ومتجانسة لجمهور المستأمنين يعطي سعراً متوسطاً لبدل التأمين بحيث يتحمل الصغير الكبير في البدل وفي نهائية مبلغ التأمين وفقاً لنظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة..

ب ـ الوثيقة الشاملة Clobal Cover والتي تتميز بتنوع أنواع التأمين من الأشخاص إلى الممتلكات ضمن عقد التأمين الشامل وما تتحمله شركة التأمين هنا تعادله في الكفة والميزان ضمن التأمينات المركبة والمختلطة..

ج ـ وثائق التأمين الخاصة Specials والتي تتضمن مبالغ التأمين الكبيرة والمشاريع الحيوية والاستراتيجية...

د ـ الحماية والمنع: يعطى حسم خاص لمن يستعمل أحدث الآلات والوسائل الحديثة لحماية ووقاية الخطر المؤمن عليه..

وهذه من الطرق المساعدة والمهمة في إدارة الخطر من حيث تمكين السلامة والسيطرة.. والجدير بالذكر إن أساليب الوقاية والمنع Loss Prevention ضمن

إرشادات وتعليمات شركات إعادة التأمين، وما يطلق عليه بالتنمية الوقائية للحصول على مكسب السعر ومكسب القسط...

وهناك بالطبع شركات التأمين العائلية، وما يطلق عليها الشركات الأسيرة الحصرية Captives وهنا التأمين بسعر التكلفة أو بما يعادل بحيث تساوي نفسها بنفسها دون أي حرج، والقسمة ضمن المنظور العائلي والشخصي.

في الشركات الأسيرة التأمين بسعر التكلفة..

من أهم شروط العبء:

ـ العدل والعدالة في تأمينات الأشخاص وفي الأخطار.

ـ عدم المغالاة في حساب المصروفات وحساب التكاليف.

ـ نسبة أرباح معقولة.. وهامش كفاية للمنافسة.

ـ تحقيق أفضل "ميكانيزم" بين النفقات والإنتاج.

وبالمجمل العبء القويم يكون بالتقدير الصحيح والدقة الكاملة عند تحديد قسط التأمين لأن آثاره على المؤمن والمؤمن له تمتد لفترة طويلة.

وعليه فإن ما يخفف وطأة العبء في تجديد عقود التأمين كل عام المشاركة في الأرباح والمكافآت..

بالكفاية الاقتصادية.. وكفاية الكفاية تكون محاسبة التكاليف لهذا فإن من الواجب على شركات التأمين أن تسعى وتجتهد في سبيل ضغط الأعباء التجارية والنفقات العامة...

في مطلع كل عام تأميني كانت شركة الضمان السورية ـ المؤسسة العامة السورية للتأمين ـ تتباهى وتفتخر بإجمالي المصاريف الإدارية بما فيها الرواتب والجور بأنها لا تتجاوز 3.4% من مجموع البدلات وتثبت ذلك في التقرير السنوي والميزانية العمومية بعبارة (وهذه النسبة تعتبر من أقل النسب مقارنة بشركات التأمين المماثلة)..

أفضل دليل لأسعار التأمين Manual ما يصدر عن مكاتب فنية متخصصة بمشاركة شركات التأمين وبإشراف هيئات الرقابة والإشراف على التأمين.. ومن خلال اختبارات اكتوارية على أرضية وواقع سوق التأمين..

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

6 مليار دولار حجم الأقساط في الإمارات عام 2010
7.63 مليار دولار حجم استثمارات قطاع التأمين الإماراتي

ج. ج

في ثاني سوق تأمينية في البلاد العربية بعد السوق السعودي وهو سوق الإمارات للتأمين، بلغت قيمة الأقساط المكتتبة لجميع فروع التأمين خلال عام 2010 وفق التقرير السنوي لهيئة التأمين في دولة الإمارات الذي صدر في 2011/7/2 نحو 22 مليار درهم أي نحو 6 مليارات دولار "الدولار يساوي 3.67 درهم" بينما وصلت قيمة جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع التأمين في نفس الفترة إلى 27.6 مليار درهم، مقارنة مع 23.7 مليار درهم في عام 2009 وبنسبة نمو بلغت 16.5 بالمئة، مقابل نسبة زيادة في قيمة الأقساط بلغت 10 بالمئة في نفس الفترة.

ولمعرفة مدى التطور الذي شهده سوق التأمين في دولة الإمارات سوف نشير بإيجاز شديد إلى أربعة مراحل أساسية شهدتها سوق التأمين الإماراتية منذ بدايتها الأولى وإلى اليوم.

قبل قيام الاتحاد عام 1971 كان ترخيص شركات التأمين محلياً في كل إمارة..

ـ المرحلة الأولى:

وتبدأ من قبل إعلان الدولة في 2 ديسمبر كانون الثاني 1971 وحتى عام 1984، وهو عام صدور قانون التأمين رقم 9، وقبل الاستقلال

حصلت بعض شركات التأمين على تراخيصها من السلطات المحلية، وكانت شركة الشارقة للتأمين هي أول شركة وطنية يجري تأسيسها قبل قيام الاتحاد بموجب مرسوم أميري صدر عن حاكم الشارقة بتاريخ 8 مارس 1970 برأسمال اسمي قدره 2.5 مليون درهم ورأسمال مدفوع بلغ مليوناً و350 ألف درهم، وقد رفع رأسمال الشركة في عام 1974 إلى 4 ملايين درهم، ثم أنشئت في تشرين الأول ـ أكتوبر من العام نفسه شركة دبي للتأمين برأسمال اسمي قدرة 5 ملايين درهم دفع منه مليون درهم ثم دفع كامل رأس المال في مرحلة لاحقة.

بعد صدور قانون التأمين رقم 9 لعام 1984 أصبح ترخيص شركات التأمين من وزارة الاقتصاد الاتحادية..

واتخذت بعد قيام الاتحاد خطوات عملية ولاسيما في إمارة أبو ظبي لتشجيع تأسيس شركات وطنية للتأمين، وإفساح المجال أمامها وتدعيمها حتى تستطيع القيام بدورها في تطوير ودعم الاقتصاد الوطني فأنشئت شركة أبو ظبي الوطنية للتأمين عام 1972 برأسمال يبلغ 5 ملايين درهم تمت زيادته في عام 1975 إلى 10 ملايين درهم.

ثم توالى إنشاء شركات التأمين في هذه المرحلة حتى وصل عدد شركات التأمين في هذه المرحلة إلى 89 شركة منها 43 شركة أجنبية و 24 شركة عربية و11 شركة وطنية تتوزع إلى 3 شركات في إمارة أبو ظبي و 4 شركات في إمارة دبي وشركة واحدة في إمارة الشارقة وشركتان في إمارة رأس الخيمة وشركة واحدة في إمارة الفجيرة. إضافة إلى 11 شركة يتشارك فيها الرأسمال الوطني مع الرأسمال الأجنبي.

89 شركة تأمين في عام 1975 منها 43 شركة أجنبية و24 شركة عربية و11 شركة وطنية..

ويمكن الإشارة في هذه المرحلة إلى الأمرين التاليين:[1]

---

[1] جميل الجندي ـ مستقبل صناعة التأمين في دولة الإمارات 1997.

الأول هو أن شركات التأمين الوطنية قد حازت على دعم وتشجيع الحكومة التي ساهمت بنسبة 25% في رأسمال كل من شركتي أبو ظبي ـ والعين للتأمين وفي رأسمال شركة رأس الخيمة للتأمين بنسبة 51% وفي رأسمال شركة الشارقة للتأمين بنسبة 20% بينما بقيت شركتا دبي وعمان للتأمين مملوكتان بالكامل للقطاع الخاص الوطني.

حكومة الإمارات ساهمت في رساميل شركات التأمين الوطنية منذ بداياتها..

والثاني هو أن السلطات المعنية اتخذت عدداً من الإجراءات بهدف تشجيع شركات التأمين الوطنية وإفساح المجال أمامها وتدعيمها، حتى تستطيع القيام بدورها في تطوير وتدعيم الاقتصاد الوطني، فعمدت إلى التوصية لدى الجهات المعنية، بجعل المشتريات الحكومية من الخارج على نظام تأمين (السي اند اف ـ C.A.F) على أن يتم التأمين على هذه المشتريات محلياً لدى شركات التأمين الوطنية، كما تمت توصية شركات الامتياز على إعطاء الأفضلية في التأمين للشركات المحلية حتى عند توافق أسعارها مع الأسعار العالمية، أو منحها جزءاً من عمليات التأمين التي تبرمها.

مجموعة إجراءات اتخذت لحماية وتشجيع شركات التأمين الوطنية..

ـ المرحلة الثانية:

وتبدأ مع صدور القانون الاتحادي رقم 9 لعام 1984، في شأن شركات ووكلاء التأمين والذي تم بموجبه إنشاء اللجنة العليا للتأمين، وتختص هذه اللجنة برسم السياسات العامة للتأمين في الدولة واقتراح النظم المتعلقة بالقواعد العامة للرقابة على شركات التأمين الخاضعة لأحكام قانون شركات التأمين والمبادئ الخاصة باستثمار احتياطي شركات التأمين والتعريفات الموحدة ببعض فروع التأمين في الأحوال التي تقضي فيها المصلحة العامة ذلك.

وكان في مقدمة إنجازات هذه اللجنة رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال لشركات التأمين من 10 مليون درهم إلى 15 مليون درهم وذلك اعتباراً من 1988/4/5، ويمكن

ملاحظة مدى التطور الاقتصادي في هذه المرحلة الثانية سواء على صعيد التأمين على الحياة أو على صعيد التأمينات العامة.

ففي عام 1989 زادت وثائق التأمين على الحياة عنها في عام 1988 نحو 1446 مليون درهم بنسبة 11.1 بالمئة وبنسبة 28 بالمئة عن عام 1987 ومعظم هذه الزيادة جاءت من الوثائق الجماعية نحو 923 مليون درهم بينما زادت الوثائق الفردية بنحو 724 مليون درهم.

ويلاحظ من دراسة نشاط قطاع التأمين على الحياة في هذه المرحلة أن الشركات الأجنبية وقد حازت على نسبة أعلى من الشركات الوطنية من الأقساط المحققة في عام 1989. أما حجم الأقساط المكتتبة للتأمينات العامة فقد بلغ 981 مليون درهم ونحو مليار درهم في عام 1988. وقد احتل فرع الحوادث والمسؤولية المرتبة الأولى من ناحية الأقساط المكتتبة ثم يليه التأمين البري والبحري والجوي، ثم فرع الحريق.

الشركات الأجنبية حازت على معظم نشاط «التأمين على الحياة»..

وقد بلغ نصيب الشركات الوطنية من إجمالي الأقساط المكتتبة في عام 1989 نحو 718 مليون درهم بنسبة 73% من إجمالي الأقساط المكتتبة وقد احتلت أبو ظبي الحصة الأولى من الأقساط بنسبة 53% في نفس العام وتلتها دبي بنسبة 33.2% وإمارة الشارقة نحو 7% وإمارة رأس الخيمة نحو 2.5%.

نصيب الشركات الوطنية 73٪ من إجمالي الأقساط عام 1989..

ـ المرحلة الثالثة:

انخفض عدد شركات التأمين العاملة في دولة الإمارات من 89 شركة في عام 1987 إلى 46 شركة عاملة في عام 1995 منها 19 شركة وطنية و27 شركة تأمين أجنبية وتمارس 16 شركة أعمال التأمين على الحياة منها 11 شركة وطنية و5 شركات أجنبية، ولوحظ ارتفاع عدد شركات التأمين الوطنية من 11 شركة في عام 1976 إلى 21 شركة في عام 1997، بينما لوحظ انخفاض عدد شركات التأمين الأجنبية من 78

شركة في عام 1976 إلى 27 شركة فقط في عام 1995، وبلغ عدد فروع شركات التأمين الوطنية 72 فرعاً مقابل 52 فرعاً للشركات الأجنبية، وتوزع عدد الفروع حسب الإمارات إلى 46 فرعاً في إمارة أبو ظبي منها 31 فرعاً في العاصمة و52 فرعاً في إمارة دبي و24 فرعاً في إمارة الشارقة.

"التأمينات العامة":

ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة لفروع التأمينات العامة بين أعوام 76 ــ 1995 إلى أكثر من 10 أضعاف ما كانت عليه من نحو 195.5 مليون درهم عام 1976 إلى 946 مليون درهم عام 1985 ثم إلى 2052 مليون درهم في عام 1995 م، توزعت إلى نحو 1233 مليون درهم بنسبة 60% لفرع الحوادث ثم يليه التأمين البري والجوي حيث بلغت أقساطه 458 مليون درهم بنسبة 23.3% ثم فرع التأمين من الحريق حيث بلغت أقساطه 319 مليون درهم بنسبة نحو 16% ثم الأخطار الأخرى 43.3 مليون درهم بنسبة 2.1%.

بين 1976 ـ 1995 ارتفعت التأمينات العامة 10 أضعاف ما كانت عليه..

وفي عام 1996 بلغت جملة ميزانيات شركات التأمين العاملة في دولة الإمارات نحو 4.5 مليار درهم منها 3.711 مليار درهم قيمة الميزانية المجتمعة لشركات التأمين الوطنية.

وارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة في شركات التأمين العاملة بالدولة إلى 3.437 مليار درهم في عام 1996 مقابل 2.366 مليار درهم في عام 1995.

وبلغت جملة استثمارات قطاع التأمين في نفس الفترة 3.83 مليار درهم مقابل 3.24 مليار درهم في عام 1995.

التأمين على الحياة:

تشير بيانات هذه المرحلة إلى ارتفاع عدد شركات التأمين على الحياة من 5 شركات في عام 1976 منها أربع شركات أجنبية وشركة تأمين وطنية واحدة إلى 16 شركة في عام 1995 منها 11 شركة وطنية و5 شركات أجنبية. وارتفعت أقساط التأمين

على الحياة إلى أكثر من 40 مرة عما كانت عليه بين أعوام 1976 ـ 1995 من نحو 7.5 مليون درهم إلى 314 مليون درهم في عام 1995 تتوزع إلى 84.6 مليون درهم للوثائق الجديدة و 229.6 مليون درهم للوثائق السارية، وبلغت حصة شركات التأمين الوطنية نحو 86 مليون درهم بنسبة 27.2% من إجمالي الأقساط المحققة ويلاحظ لأسباب دينية واجتماعية استمرار انخفاض نسبة نصيب الشركات الوطنية من إجمالي الأقساط المحققة في فرعي التأمين على الحياة والادخار وتكوين الأموال حتى عام 1995.

وكان في مقدمة إنجازات اللجنة العليا للتأمين توضيحها برفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال لشركات التأمين من 10 ملايين وفق المادة 13 من القانون الاتحادي والتي عدلت إلى 15 مليون خلال المرحلة الثانية، إلى 50 مليون درهم تمت على مرحلتين:

المرحلة الأولى لا يقل فيها قيمة المدفوع من رأسمال شركة التأمين عن 25 مليون درهم مع إعطاء مدة لا تتعدى الثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها تنتهي في عام 1998.

والمرحلة الثانية وتقضي برفع الحد الأدنى من قيمة رأسمال شركات التأمين المدفوع إلى 50 مليون درهم مع إعطاء ثلاث سنوات للشركات لتسوية أوضاعها وانتهت هذه المرحلة الثانية في عام 2001.

تم رفع رساميل جميع شركات التأمين إلى أكثر من 50 مليون درهم في عام 2001..

ويهدف هذا التعديل لضمان الملاءة لشركات التأمين المحلية وتمكنها من المنافسة في أسواق التأمين الخارجية والمحلية. ولوضع أسس سليمة للعمل في شركات التأمين، وتم بناء على اقتراح اللجنة العليا للتأمين إلزام شركات التأمين بأن يتضمن بند احتياطي الأخطار السارية الوارد في الحسابات الختامية نسبة 100% من رصيد أقساط ووثائق التأمين طويل الأجل عن السنوات التالية للسنة المالية المنقضية وذلك عن جميع فروع التأمينات العامة، بعد حسم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن نسبة الإصدار.

احتياطي الأخطار السارية 100٪ من رصيد أقساط ووثائق التأمين الطويل الأجل..

ـ المرحلة الرابعة:

وتبدأ هذه المرحلة بصدور القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين الذي عكس اهتمام دولة الإمارات بإعطاء قطاع التأمين الأهمية التي يستحقها بسبب دوره الكبير في حماية الأنشطة المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، التجارية والصناعية والعمرانية وتوفير الحماية الصحية لجميع فئات المجتمع.

وتم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 6 لعام 2007 وصدر قرار مجلس الوزراء بشأن الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وتعليمات مواجهة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في أنشطة التأمين، كما أصدرت الهيئة نظام التأمين التكافلي "الإسلامي" رقم 4 لسنة 2010 والذي يعتبر الأول من نوعه على المستوى العربي، وصدرت التعليمات رقم 3 لسنة 2010 بشأن قواعد حماية ممارسة مهنة التأمين.

وقد انعكس تطور النشاط الاقتصادي والعمراني في دولة الإمارات على قطاع التأمين من خلال ارتفاع الأقساط المحققة في فروع تأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات بنسبة 7% ووصلت إلى 18 مليار درهم في عام 2010 مقابل 16.8 مليار درهم في عام 2009، بينما ارتفع المعدل الإجمالي للتعويضات بشكل ملحوظ وبلغت نسبته 57.4% في عام 2010 مقابل 48.8% عام 2009.

أقساط تأمينات المسؤولية 18 مليار درهم في عام 2010..

(59 شركة تأمين):

بلغ عدد شركات التأمين المقيدة لدى هيئة التأمين حتى نهاية 2010 ـ 59 شركة تأمين، منها 32 شركة تأمين وطنية، و27 شركة تأمين أجنبية، فيما بلغ عدد الشركات التي تزاول جميع فروع التأمين "تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأعمال وتأمين الممتلكات وتأمين الأموال" "شركة وطنية وشركتين أجنبيتين، وعدد الشركات التي تزاول فقط فروع تأمين

59 شركة تأمين في عام 2010 منها 32 شركة وطنية و27 شركة تأمين أجنبية..

الممتلكات وتأمين المسؤوليات 18 شركة وطنية و17 شركة أجنبية، وعدد الشركات التي تزاول تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأعمال فقط شركتين وطنيتين و8 شركات أجنبية، وعدد الشركات التي تطبق التأمين التكافلي 9 شركات وطنية.

وبلغ عدد وكلاء التأمين 11 وكيل تأمين وعدد وسطاء التأمين 170 وسيطاً منهم 163 وسيطاً وطنياً و7 وسطاء أجانب وقد انخفض عدد الوسطاء بنسبة 20 بالمئة في عام 2008، وذلك بسبب شطب الذين لم يوفقوا أوضاعهم مع أحكام القرار الوزاري رقم 543 لسنة 2006 في شأن تنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين، وبلغ عدد استشاريي التأمين العاملين في الدولة 22 استشاري تأمين، وعدد خبراء كشف وتقدير الأضرار 68 خبيراً يعملون في سوق دولة الإمارات، وعدد خبراء رياضيات التأمين 21 خبيراً مسجلاً في الدولة.

(الأقساط المكتتبة):

وبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة في دولة الإمارات عام 2010 ما يزيد على 22 مليار درهم منها 4 مليارات لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال "الحياة" وبلغ نصيب الشركات الوطنية منها 34.2 بالمئة والشركات الأجنبية 65.8 بالمئة.

وبلغت أقساط تأمين المسؤوليات والممتلكات 18 مليار درهم توزعت بنسبة 77.8 بالمئة للشركات الوطنية وبنسبة 22.2 بالمئة للشركات الأجنبية، وقد توزعت الأقساط الخاصة بتأمين المسؤولية والممتلكات حسب فروع التأمين بنسبة 44.2 بالمئة لفرع الحوادث يليه فرع التأمين الصحي بنسبة 27.5 بالمئة ثم فرع الحريق بنسبة 12.6 بالمئة وفرع النقل البحري والبري والجوي بنسبة 12.4 بالمئة وفرع الأخطار الأخرى بنسبة 3.3 بالمئة.

وذكر التقرير السنوي لهيئة التأمين الإماراتية بأن نسبة الاحتفاظ في شركات التأمين الوطنية من الأقساط المكتتبة لفروع تأمين الممتلكات والمسؤوليات بلغت 53

بالمئة، وبلغت نسبة احتفاظ فرع الحوادث والمسؤولية 62.3 بالمئة وفرع التامين الصحي بنسبة 63 بالمئة وفرع الحريق 37 بالمئة وفرع النقل البري والبحري والجوي 27 بالمئة والأخطار الأخرى 19 بالمئة، بينما بلغ إجمالي التعويضات التحميلية لفروع تأمين الممتلكات والمسؤوليات قبل حسم حصة معيدي التأمين 10 مليارات درهم.

وصل معدل التعويضات لهذه الفروع قبل حسم حصة التأمين 57.4 بالمئة عام 2010 مقابل 48.8 عام 2009، إذ بلغ معدل تعويضات فرع الحوادث والمسؤولية 48.5 بالمئة وفرع الحريق 59 بالمئة وفرع النقل البري والبحري والجوي 52.1 بالمئة وفرع التأمين الصحي 78.2 بالمئة وفرع الأخطار الأخرى 25 بالمئة.

ارتفاع التعويضات من ٪48.5 عام 2009 إلى ٪57.4 في عام 2010..

(الاحتياطات الفنية):

وبلغت قيمة الاحتياطيات الفنية لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال 4.4 مليار درهم، فيما بلغت قيمة تأمين الممتلكات والمسؤوليات 7.1 مليار درهم، وحول حقوق المساهمين والأموال المستثمرة فقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين لشركات التأمين الوطنية 14.1 مليار درهم، فيما بلغ إجمالي الأموال المستثمرة 27.6 مليار درهم منها نسبة 48.2 بالمئة تركزت في الأوراق المالية، ونسبة 32.5 بالمئة في الودائع.

وبلغ عدد العاملين في شركات التأمين في دولة الإمارات 7271 موظفاً منهم فقط 397 موظفاً من مواطني دولة الإمارات بنسبة 5.5 بالمئة من الإجمالي.

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

الـــرائد فـــي أعمال التأمين وإعادة التأمين

عرض: محمد علي شحادة جمعة

جاء في مقدمة كتاب "الرائد في أعمال التأمين وإعادة التأمين" للأستاذ سليم اسكندر يازجي أن التأمين علم اقتصادي يقوم على مبدأ التعاون الذي هو أساسه ومرتكزه تعاون الجميع في خدمة الفرد بما يحقق عملية توزيع للخسارة بغية الوصول إلى أفضل النتائج الاقتصادية التي ترتبط بنظام تناقص المنفعة ليبرز الدور الهام الذي يقوم به التأمين لتوفير الضمانات لرأس المال واستمراره في أداء الدور الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد القومي كلما توفرت له ضمانة التعويض فوراً عن نتائج ما يتعرض له من هلاك جزئي أو كلي.

ورغم أن الكتاب احتوى بين دفتيه كل ما يخطر على بال العاملين في مجال التأمين، حيث ألقى الضوء على أكثر من 800 نقطة ومصطلح ومادة لها علاقة بالتأمين أو إعادة التأمين، وهو بذلك يعدُّ معجماً أو موسوعة تأمينية، وهذه نقطة إيجابية لصالح الكتاب، إلا أن المؤلف لم يكمل هذا الجهد بوضع فهرس مرقم للمواضيع التي بحثها الكتاب، أو أن يبوب هذا العمل ويضع له فهرساً أبجدياً لسهولة الوصول إلى المعلومة. ويكون بذلك دليلاً واضحاً للدارسين والعاملين في حقل التأمين.

ولصعوبة إلقاء الضوء أو حتى تعداد ما يزيد عن 800 دراسة فقد أشرت إلى بعضها، وهو ما استجده من هذا العلم ومن أهمها:

- عقد تأمين على الحيوانات حيث تصدر شركات التأمين عقوداً لضمان بعض الحيوانات ومنها الخيول والأتان والبغال والأبقار وحتى الأسماك وغيرها من الحيوانات بحيث يشمل التأمين الأخطار التالية:

1 ــ الأمراض والحوادث.

2 ــ الذبح الطارئ بسبب الاختناق أو فتق البطن أو كسر مفتوح لأحد الأعضاء.

يجب أن يذبح الحيوان إذا شكل خطراً على السلامة العامة..

3 ــ الذبح المصرّح به من قبل إدارة الجهة التي تملكها ولأسباب طارئة.

4 ــ الذبح الذي تأمر به السلطات المختصة عندما يشكل سلوك الحيوان خطراً على السلامة العامة.

هذا وتؤكد شركة التأمين في عقود التأمين الناظمة لهذا لتأمين اشتراطها بأن تكون الحيوانات المطلوب التأمين عليها تحت تصرف المؤمن له وتحت إدارته وإشرافه أو لدى الأشخاص المسؤول عنهم مدنياً.

○ أما عقد التأمين على الزراعة والمنتجات الزراعية يتضمن المخاطر التي تتعرض لها المزروعات والمحاصيل الزراعية بموجب عقود تأمين تبرم بين مالك أو مستأجر الأراضي المهيأة للزراعة أو المزروعة. مع شركة التأمين الضامنة للمخاطر والتي تشمل بصورة عامة الأضرار التي تلحقها بها الحرائق والصقيع والانفجارات بأنواعها كافة والكوارث البيئية المتأتية من الطبيعة والحشرات، والصواعق والعواصف والأضرار المتأتية من سقوط البرد.

الكوارث البيئية والصواعق والعواصف وسقوط البرد تندرج ضمن مخاطر المزروعات..

كما يشمل التأمين الأبنية الموجودة في المزارع والأراضي موضوع التأمين وآبار المياه والرشاشات والمحركات الكهربائية ونتائج عملها والمخاطر المتأتية من استعمالها.

كما يشمل حالات نزع الملكية بقرارات وقوانين السلطات الحاكمة في البلاد أو خسارة المأجور وكذلك خسارة الربح وقيمة البيع والشراء للمحلات التجارية التي تكون نتيجة مباشرة للكارثة.

○ وفي مكان آخر تحدث عن عمولة الوسيط التي تمثل نسبة أقساط التأمين أو إعادة التأمين التي يستحقها الوسيط في عمليات التأمين أو إعادة التأمين لقاء الجهد الشخصي والإداري والفني الذي يقوم به الوسيط.

وتطرق في بحث آخر إلى أن شرط الإلغاء ينص عليه في وثائق التأمين حماية لمصالح طرفي العقد كما هو الحال في حالة وقوع حرب فيجوز الإلغاء شريطة الالتزام بفترة إنذار تحدد بمدة ثلاثين يوماً وكذلك في حالة الإضرابات والاضطرابات الشعبية فإن فترة الإنذار تقتصر على 48 ساعة ـ 7 أيام على الأكثر. كما يستعمل هذا الشرط في اتفاقيات إعادة التامين بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين. وفي مثل هذه الحالات التي يحصل فيها الإلغاء يحق للمؤمن له استرداد القسط المدفوع إذا ألغي التأمين في حال عدم تحقق المخاطر كأن لا تكون الرحلة البحرية قد بدأت وكذلك يتم الإلغاء في وثائق التأمين وإعادة التأمين كافة إذا تم النص في العقد على أن الإلغاء يطبق عليه القاعدة النسبية الزمنية وفق المدة التي انقضت من العقد.

○ وبالنسبة للتصادم البحري فقد عرف بأنه ارتطام مادي يحصل بين سفينتين بحريتين أو أكثر أو بين سفينة بحرية ومركب ملاحة داخلية بغض النظر عن المياه التي يقع بها التصادم. وأن ينشأ ارتطام نتيجة فعل أو إهمال أو سرعة أو عدم مراعاة القواعد الملاحية المتعلقة بالسير في البحار.

التصادم البحري ينشأ بفعل إهمال أو سرعة أو عدم مراعاة القواعد الملاحية..

ويحصل التصادم نتيجة خطأ مشترك حيث تتحمل كل سفينة جزء من المسؤولية عند توزيع المسؤولية وبالتالي تتحمل جزءاً من الأضرار وفق جسامة الخطأ الذي ارتكبته وكانت سبباً في التصادم، وقد يكون التصادم غير متعمد ولا يمكن التنبؤ به ولا يمكن تجنبه وتلافيه مهما مارس الربان من قدرة ومهارة ويكون سبب التصادم في مثل هذه الحالة قوة قاهرة. وتتحقق القوة القاهرة هذه في حال انتفاء أي خطأ من قبل الربان وطاقم السفن المشتركة في التصادم. ولا يعتبر قوة قاهرة التصادم الذي يقع ليلاً في أشهر الشتاء بسبب وجود الضباب والرياح المعتدلة لأن وجود الضباب في مثل هذه الأشهر لا تشكل واقعة استثنائية، وكذلك لا يعتبر قوة قاهرة التصادم بالأمواج التي تحدثها سفينة كبيرة أو التغير المفاجئ للرياح المعلن عنها سابقاً.

الضباب والرياح والتصادم بالأمواج العاتية لا يعتبر قوة قاهرة..

أما عن الأضرار في حالات القوة القاهرة فتقع على عاتق السفن المتصادمة وحدها حيث تتحمل كل سفينة ما أصابها من أضرار.

- أما التأمين على جميع أخطار المقاولين فيشمل التعويض عن الخسائر التي تصيب وتلحق أعمال وتعهدات المقاولين من أضرار مادية تلحق بالإنشاءات والمكائن والمعدات إضافة إلى التعويض عن المسؤولية المدنية التي تتسبب للغير أثناء تنفيذ موضوع التعهد المؤمن عليه من إنشاءات في موقع العمل والانهيارات.

هذا وتخضع شروط هذا التأمين لشروط عقد المقاولة القائم بين رب العمل والمقاول بحيث يتم التأمين والنص على ذلك صراحة وفق شروط التعهد شاملاً بذلك التعهدات الثانوية التي تتفرع عن التعهد الأصلي والتي يسندها المقاول لمتعهدين ثانويين، ويشمل هذا التأمين الخسائر المباشرة والعرضية كافة التي تحصل أثناء تنفيذ موضوع التأمين على تلك الإنشاءات على أن ينص على ذلك صراحة في عقد.

- وعند الحديث عن التأمين على عيوب التصميم قال بأنه من المفيد جداً التأمين على عيوب التصميم في التأمينات الهندسية وأعمال التركيب وأعمال المقاولين وبناء السفن حيث إن التأمينات لا تشمل بضماناتها عيوب التصميم التي تعتبر مستثناة، الأمر الذي يجعل قيام التأمين على عيوب التصميم بموجب نص إضافي وبدل تأمين إضافي.

عيوب التصميم أحد أهم بنود التأمين في صناعة بناء السفن..

- ويبين أن شروط التأمين على اللحوم والأطعمة المجمدة تغطيها اعتباراً من دخولها إلى أجهزة التجمد أو اعتباراً من تحميل البضائع المؤمنة على وسائل النقل لإيصالها إلى أجهزة التبريد في بلد التصدير إلى حين وصولها إلى مخازن المؤمن له في جهة الوصول وفق ما هو محدد في وثيقة التأمين.

- وشرح في نقطة جديدة شرط الانحراف بسبب الجليد فيتضمن وثائق التأمين البحري على هذا الشرط بما يتيح للسفن أثناء عبورها البحار والمحيطات بالانحراف عن مسارها الأصلي للوصول إلى أقرب مرفأ لتفريغ حمولتها من البضائع، وذلك في حال تعرضها لحالة جليد قاسية تمنعها من متابعة خط

يمكن للسفن أن تنحرف عن مسارها عند التعرض لحالة جليدية قاسية..

سيرها الأصلي علماً بأن آثار عقد التأمين تبقى مستمرة في الرحلة التي تلي ذلك فيما بين مرفأ التفريغ الاضطراري بسبب الجليد ومرفأ الوصول النهائي المحدد في عقد الشحن وذلك دون أن تمتد آثار التأمين إلى النفقات الإضافية التي أنفقت من قبل السفينة بسبب انحرافها عن خط سيرها الأصلي.

- وبالنسبة لمقذوفات البحر، أي البضائع المقذوفة في البحر من السفينة، ضماناً لسلامة الرحلة البحرية. ويعتبر رمي البضائع في البحر دليلاً رئيسياً على إعلان العوارية العامة التي تؤدي إلى مساهمة مالكي البضائع المنقولة والسفينة الناقلة كافة ممن يعود عليهم رمي البضائع في البحر بالفائدة التي أدت لسلامة الرحلة البحرية.

رمي البضائع في البحر يعتبر ضماناً لسلامة الرحلة البحرية..

والجدير بالذكر أنه في حال استعادة البضائع المقذوفة تبقى ملكيتها إلى مالكها الأصلي الذي يتمتع بحق مطلق لاستعادتها عن طريق شركة التأمين الضامنة لتلك البضائع والتي قامت بتسديد نفقات الإنقاذ المترتبة عليها.

- وفي حالة انهيار التربة (انزلاق التربة) تضمن شركات التأمين بموجب عقود خاصة النتائج شريطة أن يكون الانزلاق من الأعلى إلى الأسفل وتضم شروط هذا التأمين المركبات والسيارات وعقود تأمين المقاولين والحريق والإنشاءات.

تضمن شركات التأمين انزلاقات التربة شرط أن تكون من الأعلى إلى الأسفل..

- أما ما يخص ضمان الدراجات النارية ذات العجلتين التي تسير بقوة آلية فيغطي عقد التأمين المسؤولية المدنية التقصيرية الناشئة عن استعمالها أثناء قيادتها من قبل سائق يحمل إجازة سوق خاصة.

- وفي مجال آخر تحدث عن عقد التأمين الطبي أو الصحي للأفراد أو لمجموعات تنتمي لشركات أو مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية تغطي بموجبها المعالجات الطبية والاستشفاء في المستشفيات الطبية، والعيادات بأنواعها كافة شاملة بذلك المعاينات والعمليات الجراحية والأشعة بأنواعها كافة والأدوية بأنواعها، والمعالجات اللازمة للأمراض العادية والمستعصية والأمراض السابقة للتأمين والمعالجات المستمرة لبعض أنواع المرض وكل ما يتعلق بالمعالجات الصحية اللازمة لإدارة المرض ومعالجته.

○ أما اتفاقية إعادة التأمين على أساس المشاركة فتعتبر من أكثر اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وخاصة بالنسبة لشركات التأمين الناشئة أو المؤسسة حديثاً حيث يتم إسناد حصة ثابتة من أعمال شركة التأمين وبالتالي توزع أقساط التأمين المستوفاة وفق النسب المتفق عليها.

أكثر الاتفاقيات إبراماً بين شركات التأمين يقوم على أساس المشاركة..

○ ومن العقود التي تصدرها شركات التأمين عقود لتغطية المخاطر التي تتسبب بها الأمطار الغزيرة بما يضمن للمؤمن له الخسائر المالية التي تترتب نتيجة سقوط تلك الأمطار غير المتوقعة وخاصة ما يترتب عليه نتيجة إلغاء احتفالات كان مقرراً إقامتها.

الأمطار الغزيرة أحد عقود شركات التأمين لتغطية المخاطر..

○ أما عقد شرط نزع الأغلفة التي تتضمن العلامات التجارية الأمر الذي يحمل شركة التأمين والمؤمن له على اتفاق وفق نسبة الضرر الذي لحق بالبضائع المؤمنة وقبول الطرفين على تسديد التعويضات المترتبة على ذلك واستيفائها أصولاً وفي حال عدم الاتفاق على هذه النسبة يتم تحديد تلك الأضرار وفق الفرق بين السعر قبل تعرض البضائع للحادث وبعده ويستوفي المؤمن له التعويض وفق ما تحدده الجهات المختصة لقيمة الفرق بين السعرين إلا أن مالك البضائع قد يعترض على مثل هذا الإجراء بسبب طرح بضائع للبيع وبأسعار مخفضة حاملة علامات تجارية الأمر الذي يحمل المؤمن له على التأكيد بنزع الأغلفة كافة التي تحتوي على تلك العلامات.

وهكذا فإن هذا الكتاب يغطي ويدرس شؤون التأمينات وكل ما يتعلق ويسود عالم التأمين من وثائق وشروط وعلاقات دولية متشابكة ليكون دليلاً واضحاً للدارسين والعاملين في مجال التأمين حيث تناول التعديلات التي طرأت على المناحي التأمينية، أو لحقها التطور مما يعني أن التأمين أصبح من العلوم النافعة في المجتمع لما له من أثر مستقبلي في قضايا التضامن والتعاون في توزيع المخاطر.

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

إلغاء إلزامية التأمين على المستوردات.. هيئة الإشراف: تلبية لطلب غرفتي التجارة والصناعة

أصدر الدكتور محمد جليلاتي وزير المالية السوري قراراً بإلغاء العمل بالقرار رقم /312/ الناظم لإلزامية التأمين على المستوردات الواردة إلى سورية، وأبقى القرار الجهات العامة والجهات المتعاقدة معها ولصالحها، ملتزمة بالتأمين على المستوردات وفقاً لأحكام القوانين والقرارات الناظمة لعملها ولا يسري مفعول هذا القرار على عقود التأمين وإجازات الاستيراد التي خضعت للقرار /312/ قبل تاريخ نفاذه.

المهندس إياد الزهراء مدير عام هيئة الإشراف على التأمين قال إنه تلبية لطلب التجار والصناعيين من خلال اتحاداتهم وغرفهم، تمت إعادة دراسة قرار إلزام المستوردين بالتأمين على بضائعهم كشرط لتخليص البضائع، التي تدخل القطر، وذلك لكون عدد من عقود التوريد أو عقود البيع بشرط (cif) أي إن سعر البضائع تتضمن التأمين عليها من مصدرها ، وهنا تتحقق الازدواجية في الضمان .

التأمين على المستوردات شرط لتخليصها..

وبناء عليه صدر القرار رقم 891 المتضمن إلغاء العمل بالقرار 312 الناظم لإلزامية التأمين على المستوردات الواردة إلى سورية. وأكد الزهراء على أهمية استمرار التأمين على المستوردات لدى مؤمن سوري مع الإشارة إلى أن شركات التأمين الوطنية تمنح نفس الغطاء التأميني الذي تمنحه شركات التأمين الأجنبية في البلد، الذي تم الاستيراد منه ويماثله بجميع شروطه لجهة الأخطار المغطاة أو لاتساع الغطاء وشموله حيث هي بجميعها شروط عامة محددة وفق مجمع مكتتبي التأمين

البحري بالإضافة إلى سهولة إجراء المطالبة والكشف وضمان معرفة المستورد للشركة التي تضمن بضاعته وسهولة مطالبتها والاتصال بها.

ويتوجب على المستوردين المحليين، نتيجة ذلك، استبعاد كلفة التأمين من عقود الشراء، خاصة أن الوضع التنافسي في سوقنا الوطني يتيح الإفادة من سعر أقل وخدمة مميزة مع تحرير القيود والأسعار إضافة أن عقود التأمين الوطنية تضمن في شروطها وصول البضائع إلى المستودعات النهائية للمؤمن، بينما قد تحمل عقود التأمين الخارجية شرط التسليم عند الموانئ فقط ، وبالتالي أثناء الرحلة البرية تبقى البضائع دون أي تغطية تأمينية .

أكثر الحوادث التي تصيب المستوردات تكون خلال عمليات التحميل والتنزيل..

ويشير مدير عام هيئة الإشراف على التأمين أن نسبة الحوادث ، التي تقع على البضائع تكون بين /70 ـ 80 % / وتكون أثناء عملية التحميل والتنزيل وبمرحلة النقل البري .

كما أن هذا القرار لن يضعف من حاجة المصرف المحلي عند فتح الاعتماد حيث سيكون للمصرف حرية طلب التغطية التي يرغبها من عقود التأمين إن كانت بشرط (ج) أو لشرط (أ) لجمع أخطار النقل مع ما يطلب من شرط إضافي مرتبط بأخطار الحرب والشغب حسب ما هو معمول به في كل دول العالم وحول تأثر نتائج أعمال شركات التأمين بهذا القرار اعتبر الزهراء أنه قد لا تتأثر نتائج شركات التأمين في هذا الفرع التأميني إن استطاعت شركات التأمين بعد مرور عدة سنوات على تواجدها بالسوق بناء قاعدة عملاء وكسب ثقتهم في تقديم أفضل الضمانات وبأسعار منافسة .

وكذلك في حال استفادة شركات التأمين من السعات الاكتتابية لها وبالتالي المحافظة على أقساط التأمين ما أمكن ضمن السوق المحلي وقراءة نوعية ودرجة الخطر بشكل جيد والمرتبطة بمسار الرحلة ونوعية البضائع المحملة وطرائق تغليفها وحمايتها وتقديم الأسعار المقابلة لهذه الأخطار بإطار علمي وتنافسي دقيق يعزز قوة شركات التأمين الوطنية على أرض الواقع ، مما يعني الغاء الحلقة الوسطية في إجراء عقود التأمين التي عملت طوال الفترة الماضية ويفترض أن تتحول العلاقة مباشرة ما بين صاحب المصلحة التأمينية الرئيس (المستورد) والمصرف وشركة التأمين من طرف آخر .

أخيراً بموجب القرار المذكور لم يعد مطلوباً من المستوردين تقديم أي بيانات تأمينية عند تخليص البضائع في الأمانات الجمركية .

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

هل يخرج من دائرة الحديث والأماني.. التأمين الزراعي ضرورة وطنية لحماية الإنتاج والمزارع *

عبد اللطيف يونس

تساهم الزراعة في حوالي 25% من الناتج الإجمالي المحلي في سورية ورغم ما تعرضت له المواسم الزراعية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية من موجات جفاف وأمراض وما نتج عنها من أضرار كبيرة ليس على صعيد الزراعة فحسب بل من خلال آثار اجتماعية سلبية انعكست على الاقتصاد الوطني ومع التأكيد على اهمية ماقامت به الحكومة من خلال اعتماد مبدأ السلات الغذائية والتكاليف المالية الكبيرة لها وعدم جدواها على المدى البعيد واعادة جدولة القروض والبدأ ببعض المشاريع، إلا أن التأمين الزراعي لم يلاق أي إهتمام كمدخل مهم للتخفيف من الأضرار وحماية انتاجنا الزراعي وكذلك المزارعين.

عدم الإكتراث

الدكتور عادل قضماني عميد معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأستاذ التأمين في جامعة دمشق أشار إلى أنه بعد ما قطع قطاع التأمين في سورية الشوط الأهم وبما وصل إليه من تطور خلال فترة قياسية، بات معه أمراً يدعو للدهشة ومثاراً للشك أن تصم الآذان وتستمر حالة عدم الاكتراث (التطنيش) لدى مختلف

* عن صحيفة الثورة السورية ــ صفحة مصارف وتأمين ــ 2011/5/19.

الجهات التي يهمها موضوع التأمين الزراعي، وكأن هذا النوع من التأمين لازال قيد التجربة في العالم أو أنه حديث العهد لدرجة تخيف (أو ترعب) شركات التأمين لدينا، في الوقت الذي أصبح فيه المواطن السوري يعي نسبيا أهمية وضرورة هذا التأمين لا بل ويحس بذلك كلما وقعت موجة صقيع أو مطر غزير أو حر شديد أو آفة مرضية أو حريق أو جفاف أو انحباس حراري هنا أو هناك ويمكن ببساطة الشعور بأثر ذلك عبر ما يمكن أن تحدثه من ارتفاع في أسعار الخضار والفواكه والحبوب والأعلاف وفي انخفاض المعروض منها في السوق. وأشار د. قضماني أنه يمكننا في هذا المجال العودة إلى تاريخ الخسائر الزراعية التي عاشتها العديد من المناطق الزراعية في سورية، خصوصاً المنطقتين الساحلية والشمالية الشرقية لتكون لنا دليلاً على أهمية هذه المسألة من جهة وأداة للاسترشاد بها في بناء وتصميم البرنامج التأميني المناسب من جهة أخرى، وهنا يجب أن نشير إلى من البديهي بالنسبة لنا كبلد زراعي يساهم فيه القطاع الزراعي بنسبة لا تقل عن 25 % من الناتج المحلي الإجمالي، أن يكون التأمين الزراعي خياراً ملازماً وداعماً لهذا القطاع كي يستمر في دوره كرائد وقائد لعملية التنمية وكصمام أمان لأمننا الغذائي ، بعبارة أخرى ينبغي النظر إلى التأمين الزراعي بوصفه أحد عوامل الإنتاج الزراعي القادر على ضمان تحقيق المزيد من الفوائض بعد فترة زمنية بسيطة من تاريخ البدء بتطبيقه ، ولنا من تجربة العديد من الدول البعيدة والقريبة منا أمثلة على ذلك، سواء ما شمله التأمين من تغطية للمحاصيل الزراعية أو الآلات والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الزراعة أو للثروة الحيوانية بشتى أنواعها .

يجب أن يكون التأمين الزراعي خيـــارا ملازمـــا للزراعـــة..

إيلاء الاهتمام

وهذا يشكل مناسبة للتوجه إلى حكومتنا الجديدة بضرورة إيلاء الاهتمام الجدي لمسألة التأمين الزراعي عبر اتجاهين اثنين:

الأول، تذليل كافة العقبات التي تقف حائلاً أمام إخراج مشروع صندوق التأمين الزراعي إلى النور من خلال تكاتف جهود كل من وزارات الزراعة والاقتصاد والمالية إلى جانب المصرف الزراعي واتحاد الفلاحين وهيئة الإشراف على التأمين.

الثاني، أن تمارس هيئة الإشراف على التأمين دورها الحركي في تفعيل شركات التأمين الخاصة والعامة التقليدية والتكافلية بضرورة أن تعلن عن برامج اكتتاب على الأخطار الزراعية تبدأ بشكل تدريجي، حيث يمكن أن يبدأ الاكتتاب فيها اختياريا وبعدها يمكن أن يصبح إلزاميا أو على الأقل إلزاميا عند الحصول على قروض تمويلية من المصرف الزراعي بعد البدء بحملة توعية جماهيرية مكثفة في أوساط الفلاحين والمزارعين حول أهمية وضرورة التأمين الزراعي على المستويين الفردي والوطني.

* * *

أخطار الطبيعة

يعتبر الدكتور عماد الدين خليفة مدير عام شركة الثقة أن التأمين الزراعي من التأمينات الهامة جدا وخاصة بالنسبة للدول والأسواق التي تعتبر من الدول والأسواق الزراعية والتي تشكل الزراعة أحد أهم المصادر الرئيسية للدخل القومي وتتوفر لديها البنية التحتية اللازمة لها من أراض صالحة للزراعة ومصادر للمياه وتوفر المناخ الملائم إلا أن هذا النوع من التأمين يعتبر من التأمينات المعقدة والتي تحتاج للبدء بها إلى ترتيبات مطولة منها تهيئة بيانات وإحصائيات مفصلة عن سنوات طويلة لتحديد الأخطار الطبيعية المتكررة وحجمها وفترات تكرارها، هذه الأخطار التي تؤدي في حال حدوثها إلى القضاء على المحصول الزراعي خلال فترة زراعته بدءا من رمي البذار أو زرع الشتول أو حمل الأشجار الى حين جني المحصول وقطافه ونقله إلى الأسواق والمخازن، ومن هذه المخاطر أو الأخطار الطبيعية، خطر الجفاف، البرد، الصقيع، الفيضانات، والأعاصير.. وبهذا نجد ان دائرة الأخطار التي تتعرض لها

الزراعة بشكل عام تنحصر بشكل رئيسي في أخطار الطبيعة التي لا يدخل العامل البشري ليكون سبباً مباشراً في حصولها .

ويشدد د. خليفة أن التأمين الزراعي هو من التأمينات المعقدة التي تحتاج الى خبرات متخصصة وممارسته في سوق التأمين السورية هو أمر ممكن من حيث المبدأ نظراً لتوفر الزراعة والأرض الزراعية، إلا أنه يحتاج الى دعم من الجهات الحكومية والاشرافية لجهة المساهمة في تكاليف التأمين التي قد يتجنبها المزارعون للتخفيف من الكلف الإجمالية للمنتج الزراعي والبداية تكون بالتأمين ضد الاخطار التي تتعرض لها الزراعة بشكل تدريجي حيث نبدأ بتأمين خطر معين وخلال مرحلة معينة يتسع تدريجياً بمرور السنين وبحيث يكون التأمين شاملاً كافة المزارعين والمنتجات الزراعية لتحقيق مبدأ الاعداد الكبيرة الذي لا يمكن للتأمين الزراعي أن يترجم ، الى واقع من دون تحقق هذا المبدأ.

ويبقى التأمين الزراعي في سورية مجرد حديث وأمان مالم تكن هناك خطوات تترجم على أرض الواقع فليس المهم كيف نبدأ وإنما المهم أن نبدأ، والبداية أراها تكون بتشكيل لجنة من الجهات المعنية، هيئة الاشراف على التأمين، الاتحاد السوري لشركات التأمين، وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين تكون من مهامها اعداد ما يلزم لتحديد نقاط البدء بالتغطيات التأمينية اللازمة وعلى مراحل تنمو وتتسع بشكل تدريجي بمرور الزمن .

* * *

110
الرائد العربي
صيف
2011

الأداء والتميز في الأداء!

بقلم: د. سمير صارم

هناك مشكلة في الأداء.! فكيف إذن نطالب بالتميز في الأداء؟

لا بأس. وليكن في إطار المعرفة النظرية بالأداء والمقصود به، وأهمية وضرورة التميز فيه!

فالأداء بداية هو الفعل الذي نقوم به ونؤديه، سواء أكان إداريا أم خدميا أم إنتاجيا!

والتميز له سمات يرى البعض تحديدها تحت مسميات الجودة والحوكمة والتنمية المستدامة، أو سواها. . وتلك السمات تعد في أغلبها من سمات التطور والرشد الإداري مما يجعل التميز مرادفاً لها، وبذلك يصبح من الضروري أن يقترن التميز بسماته المطلوبة تلك بنظام فعال لقياس الأداء وتحديد مستوى تميزه في الإدارة العامة.

ويتسع الحديث اليوم حول ضرورة السعي إلى التميز في الأداء العام، واكتساب الإدارة العامة مهارات جديدة ومفاهيم مستحدثة ليتناسب أداؤها مع متطلبات التطور في تقنية المعلومات وسبل الاتصال والاتصالات، وإيجاد حلول إبداعية لتحسين الأداء المتميز بشكل مستمر، وبناء التحالفات الاستراتيجية في المؤسسات لتحقيق هذا الهدف.

إننا نتابع دائماً في الحوارات واللقاءات والتصريحات ضرورة الارتقاء بمستوى الأداء ضمن (نسق إبداعي متميز) يكون كفيلاً بتطبيق ثقافة التغيير والإبداع المؤسسي والمواصفات والمعايير المطلوبة للجيل الجديد من القيادات الإدارية والتنفيذية لكي يتمكنوا من قيادة المؤسسات التي يعملون بها، عامة أم خاصة، بنجاح!

ضرورة الارتقاء بمستوى الأداء ضمن (نسق إبداعي متميز)..

كما نتابع أحاديث وحوارات وتصريحات تطرح شعارات تدعو إلى حلول إبداعية، غالباً ما ينقص الكثير منها التحديد الواضح للمفاهيم والمقاصد.

فإذا فهمنا من ذلك أن التميز في الأداء يمثل التكيف مع الحداثة، فقد يكون من الضروري أن نذكر بأن الحداثة المعروضة علينا تتضمن في جزء كبير منها كما هائلاً من وسائل التقنية لا ينكر أحد ضرورة التكيف معها، لكن هذه الحداثة تتضمن أيضاً كما هائلاً آخر من مظاهر الهدر والعبثية والفساد الإداري، كما يرى الباحث الاقتصادي د. غسان القلعاوي في مسعى تسوده المادية البحتة. لذلك من المناسب عندما نتطرق إلى الحديث عن التميز في الأداء أن نحدد بالضبط ماذا نقصد بهذا التميز؟ ما مظاهره؟ ما أهداف الإدارة المتميزة؟ وكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف؟

التميز في الأداء يمثل التكيف مع الحداثة..

يعتقد د. القلعاوي أن الاتجاه نحو التميز في الأداء لا يخرج عن كونه اتجاهاً للتطوير الإداري الذي يسعى لمنح الإدارة العامة المزيد من الحرية والمرونة في تصريف أمورها على نحو يبعدها عن البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة التي تمثل جانباً من المعيقات التي تقف في طريق تحقيق تلك الإدارة لأهدافها، ويجعلها أكثر قدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ووفق الإمكانات المتاحة والبدائل المتوفرة والمدروسة، وبما يحقق التميز في الأداء البديل عن أهداف الربحية الذي تعمل الإدارة الخاصة في ظله.

الاتجاه نحو التميز في الأداء لا يخرج عن كونه اتجاهاً للتطوير الإداري..

إن التميز الإداري الذي يتم الحديث عنه هذه الأيام تتردد فيه كما ذكرنا مجموعة من الشعارات مثل الحوكمة والجودة والتنمية المستدامة، وطبعاً كلها شعارات أو سمات لم تكن معروفة من قبل. وقد أملاها التطور الإداري على النحو الذي يدخلها ضمن نطاق التميز الذي اعتبرناه رشداً إدارياً.

لكن لابد في كل الأحوال، كما يرى، من تحديد رقابة الأداء التي يجب أن تخضع لها الإدارة العامة، والجهات التي تمارس تلك الرقابة يفضل أن تبقى وتستمر كإحدى مسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

لابد في كل الأحوال من تحديد رقابة الأداء التي يجب أن تخضع لها الإدارة..

* * *